

جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

## مذكرة ماجستير

تخصص: محاسبة وتدقيق

المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق معايير المحاسبة الدولية

دراسة حالة مجمع صيدال والمؤسسة العربية المصرفية

من طرف

تريير علي

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيساً	جامعة سعد دحلب البليدة	أستاذ محاضر "أ"	دراوسي مسعود
مشرفاً ومقراً	جامعة سعد دحلب البليدة	أستاذ محاضر "أ"	درحمون هلال
عضواً مناقشاً	جامعة سعد دحلب البليدة	أستاذ محاضر "أ"	عمورة جمال
عضواً مناقشاً	جامعة سعد دحلب البليدة	أستاذ محاضر "ب"	مداحي عثمان

البليدة، سبتمبر 2011

## شكر

الحمد لله العلي العظيم الذي بنعمته تتم الصالحات.

الحمد لله العلي العظيم الذي بفضلته وإحسانه أتممت هذا العمل.

فالشكر و الحمد للخالق الرحمان الذي وفقني لهذا وما كنت لأوفق لولا فضلته وإحسانه.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذ الفاضل "درحمون هلال" على تتبعه لهذا العمل

بارشاداته و نصائحه و توجيهات القيمة، وسعة صبره عليا وعلى إنفاق الكثير من جهده ووقته من

الأجل هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

والشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين درسوني بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالبلدية الذين

لم يبخلوا عليا بارشاداتهم و نصائحهم.

كما لا يفوتني أن أشكر زملاء الدراسة، طلبة الماجستير دفعة 2008-2010

وفي الأخير الشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في سبيل تقدم و رقي بلادنا العزيزة الجزائر

علي

## إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

الحمد لله الذي يسر لنا انجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى اعز الناس إلى قلبي في هذه الدنيا

والتي يعجز اللسان عن شكرها إليك أُمي الغالية أهدى لكى ثمرة تعبك عليا.

إلى والدي العزيز الذي طالما ساندني و ساعدني طوال مشواري الدراسي.

إلى والدي العزيزين عرفانا بجميلهما الذي لا ينسى.

إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل الأهل و الأقارب من أعمامي و أخوالي.

إلى كل من ساعدني طوال مشواري الدراسي، إلى كل الأساتذة الذين كانوا سببا في نجاحي وتخرجي.

إلى أصدقاء الدراسة و رفقاء الدرب....

إليهم جميعا أهدى هذا العمل.

علي

## الملخص

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات إلى وجود تنسيق وتوافق في المجال المحاسبي، بل لا بد من تعديل عن إعداد معايير محاسبة تتعامل بها كافة المؤسسات خاصة الدولية منها، عند إعداد قوائمها المالية، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في الشركات الدولية المختلفة سواء في تعاملاتها أو في قوائمها المالية، تم تخصيص معيار محاسبي دولي خاص بها، فقد أصبح اليوم من الصعب على أي مؤسسة أو شركة، خاصة الدولية منها ممارسة كل نشاطاتها بعملتها المحلية ودون الارتباط بالتعامل بعملة أجنبية مختلفة في تسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملة أجنبية، أو في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة المنتشرة في دول العالم، وبالتالي كان لتقلبات أسعار صرف العملات بشكل مستمر نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية آثار كبيرة على نتيجة نشاط المؤسسات الاقتصادية ومراكزها المالية، فكان لزاماً على الهيئات المهنية للمحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً أن تحوي هذه الآثار من خلال وضع المعالجات المحاسبية المناسبة التي تعزز من موضوعية وفائدة مخرجاتها وتلبية احتياجات مستخدميها على المستوى الدولي والإقليمي أو المحلي، فهذه الدراسة تتناول المشاكل المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية وطرق معالجتها، وذلك بتطرق إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملات الأجنبية والتي تعد الإشكالية الرئيسية لدراستنا.

ومن أجل إثراء هذه الدراسة تم التطرق إلى حالتين تطبيقيتين مع دراسة المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد: بحيث نتناول في الأولى حالة ترجمة القوائم المالية لمؤسسة أجنبية تنشط في الجزائر وعدة دول أخرى في العالم تتمثل في بنك المؤسسة العربية المصرفية، أما المؤسسة الثانية فهي وطنية عمومية لديها تعاملات بالعملات الأجنبية من خلال معاملاتها التجارية الخارجية في شكل تصدير لمواد صيدلانية تامة الصنع لعدة دول أو استيراد لمواد الأولية تدخل في الصناعة الصيدلانية، تتمثل في المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية "مجمع صيدال"، كما تطرقنا إلى كيفية معالجة النظام المحاسبي المالي (SCF) للعمليات الأجنبية وطرق تغطيتها وآثارها المحاسبية على القوائم المالية للمؤسسة.

## Résumé

Suite à la croissance extraordinaire du commerce international et la propagation des sociétés multinationales géantes, des même qui la croissance de La demande mondiale de biens et de services, une coordination et le consensus dans le domaine de la Comptabilité sont devenus une nécessité et un besoin pressants. De ce fait il n'ya pas d'alternative qui la conception des normes comptables acceptées et utilisées par l'ensemble des institutions, et tout particulièrement les compagnies multinationales, lors de leur préparation de leurs états financiers. Vu l'importance de la comptabilité internationale et nécessité de son application par Différentes compagnies multinationales tant dans leurs échanges que dans l'établissement de leurs états financiers, une norme comptables internationale qui lui est propre a été conçue.

Il s'avère, de nos jours, difficile pour toute entreprise, surtout multinationale d'exercer toutes ses activités en devises locales sans avoir recours à des devises étrangères variées pour le règlement ou le recouvrement de certaines transactions ou lors de l'établissement de ses états financiers consolidés concernant les filiales se trouvant dans différents pays du monde . de ce fait ,les fluctuations continues des taux de change dues à tous changements économiques , politiques ou financiers influent positivement ou négativement sur les résultats de leurs activités de ce fait , il devenait impératif pour les institutions comptables professionnels ,et tout particulièrement l'actuel conseil des normes comptables internationales (I.A.S.B) de contenir ces effets par le développement de traitements comptables appropriés d'afin d'améliorer l'objectivité et l'utilité des rapports financiers et la satisfaction des besoins des utilisateurs au niveau international ,régional ou local cette étude a pour objectif d'étudier les problèmes et traduction des opérations des états financiers étrangers ainsi que les méthodes de leur traitement ,et ce en abordant la relation entre les normes comptables internationales et les transactions en devises étrangères dont l'étude s'avère être le problématique essentiel à notre étude.

## قائمة المختصرات

AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
APB	Accounting Principles Board
ASB	Accounting Standard Board
ASC	Accounting Standard Committee
BRI	Banque des Règlements Internationaux
FASB	Financial Accounting Standard Board
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
IAS	International Accounting Standard
IASB	International Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standard Committee
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales
IFAC	International Federation of Accountants
IFE	International Fisher Effect
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting standard
IMF	International Monetary Fund
IMM	International Monetary Market
IMS	International Monetary System
PIR	Parity of Interest Rates
PPP	Parity of Purchasing Power
ISO	International Organization for Standardization
SIC	Standing Interpretations Committee
TME	Theory Market Efficiency
AFAQ	Association Française d'Audit et Qualité
Référentiel IFRS = IAS+ IFRS+ SIC+IFRIC 7 ص [1]	

## قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا - قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
22	قيمة الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني	01
56	العلاقة بين وضعية الصرف و سعر الصرف	02
59	مزايا و عيوب اختيار عملة الفوترة	03
60	توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف	04
61	خصائص عمليات الصرف الآجلة	05
67	الوضعيات المختلفة للمتعاملين وفق عقود الخيار	06
69	الإستراتيجيات التي يسلكها المتعاملون لتقليص خسائر الصرف	07
111	أوجه التشابه والاختلاف بين طرق المحاسبية للترجمة	08
124	قائمة الدخل لفرع الشركة الجزائرية في 2006/12/31	09
124	حركة أسعار الصرف الجنيه مقابل الدينار	10
125	قائمة الدخل للفرع الأجنبي بالجنيه الإسترليني	11
126	الميزانية العمومية لفرع شركة الاستثمارات الجزائرية لسنة 2006	12
127	ترجمة قائمة المركز المالي للفرع الأجنبي للشركة الجزائرية	13
134	تطور رأس مال لمجمع صيدال	14
135	يمثل الفئات المساهمة في مجمع صيدال خلال الفترة : أكتوبر، ديسمبر 2003	15
147	أصول مجمع صيدال	16
148	خصوم مجمع صيدال	17
149	جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال	18
150	جدول إجمالي التموينات المحلية والأجنبية لسنة 2009	19
150	توزيع صادرات مجمع صيدال حسب الدول	20
151	توزيع واردات المجمع حسب البلد الأصلي لسنة 2009	21
159	أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر-	22
160	خصوم بنك المؤسسة العربية المصرفية -فرع الجزائر-	23
161	ترجمة أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية	24
162	ترجمة خصوم بنك المؤسسة العربية المصرفية	25
163	جدول حسابات النتائج لسنة 2008	26
164	ترجمة جدول حسابات النتائج لسنة 2008	27

ثانيا - قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
42	العلاقات بين النظريات المفسرة للسعر الصرف	01
49	سوق الصرف و المتعاملون فيها	02
54	مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة	03
61	عملية المقاصة بين الشركة الأم وفرعها الأجنبي	04
85	مراحل المعاملة الأجنبية	05
87	مكاسب وخسائر المعاملات بعملات أجنبية	06
94	أنواع عقود الصرف الآجلة	07
132	مراحل تطور مجمع صيدال	08
137	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	09
157	الهيكل التنظيمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر - ماي 2010	10

ثالثا - قائمة الملاحق:

العنوان	الرقم
الميزانية المالية لسنة 2009 للمؤسسة الأم لمجمع صيدال- الأصول	01
الميزانية المالية لسنة 2009 للمؤسسة الأم لمجمع صيدال- الخصوم	02
جدول حسابات النتائج للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	03
صادرات مجمع صيدال لسنة 2009	04
واردات مجمع صيدال لسنة 2009	05
الميزانية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - لسنة 2009- الخصوم	06
الميزانية المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - لسنة 2009- الأصول	07
جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - التكاليف	08
جدول حسابات النتائج لبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - الإيرادات	09



## فهرس المحتويات

شكر

إهداء

ملخص

قائمة المختصرات

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

فهرس المحتويات

11	.....مقدمة
19	.....1- الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
19	.....تمهيد
20	.....1.1- مدخل للنظام النقدي العالمي
20	.....1.1.1- النظام النقدي قبل نظام بريتون وودز
23	.....2.1.1- النظام النقدي في ظل بريتون وودز (1944-1973)
26	.....3.1.1- النظام النقدي بعد انهيار نظام بريتون وودز
27	.....4.1.1- أنظمة أسعار الصرف
31	.....2-1- الإطار النظري لسعر الصرف
31	.....1.2.1- عموميات حول سعر الصرف
33	.....2.2.1- العوامل المؤثرة في سعر الصرف
35	.....3.2.1- النظريات المفسرة لسعر الصرف
43	.....3-1- سوق الصرف
43	.....1.3.1- مفهوم سوق الصرف وأنواعه
45	.....2.3.1- عمليات سوق الصرف
47	.....3.3.1- المتدخلون في سوق الصرف
50	.....4.3.1- أنواع سوق الصرف
51	.....4-1- خطر الصرف وتدابير المؤسسة الإقتصادية لمواجهة
51	.....1.4.1- خطر الصرف وأنواعه
53	.....2.4.1- مجالات ومراحل ظهور مخاطر الصرف

55	.....3.4.1- وضعية الصرف
58	.....4.4.1- تقنيات تغطية مخاطر الصرف
71	.....خلاصة الفصل الأول
72	.....2- محاسبة المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية
72	.....تمهيد
73	.....1.2- معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملات الأجنبية
73	.....1.1.2- الإطار العام للمحاسبة الدولية
77	.....2.1.2- مدخل لمعايير المحاسبة الدولية
80	.....3.1.2- معالجة معايير المحاسبة الدولية للمعاملات بعملات أجنبية
84	.....2.2- المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية
84	.....1.2.2- ماهية المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية
88	.....2.2.2- الأساليب المحاسبية في معالجة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية
90	.....3.2.2- محاسبة التغطية عن المعاملات بعملات أجنبية
96	.....3.2- المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية
96	.....1.3.2- ماهية وأهمية وأهداف ترجمة القوائم المالية الأجنبية
100	.....2.3.2- الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية
112	.....4.2- المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية
112	.....1.4.2- المعالجة المحاسبية وفق مدخل المعاملة الواحدة والمعاملة المزدوجة
119	.....2.4.2- المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة
124	.....3.4.2- المعالجة المحاسبية لترجمة القوائم المالية وفق طريقة سعر الصرف الجاري
128	.....خلاصة الفصل الثاني
129	.....3- دراسة حالة مجمع صيدال والمؤسسة العربية المصرفية
129	.....تمهيد
130	.....1.3- دراسة حالة مجمع صيدال
130	.....1.1.3- تقديم عام لمجمع صيدال
136	.....2.1.3- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
143	.....3.1.3- حالة تطبيقية لمعاملة تجارية بعملة أجنبية
147	.....4.1.3- القوائم المالية لمجمع صيدال
153	.....2.3- دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)

153	.....1.2.3- تقديم المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank Algeria)
155	.....2.2.3- عمليات وأهداف بنك المؤسسة العربية المصرفية
158	.....3.2.3- ترجمة القوائم المالية لـ ABC Bank Algeria
165	.....3.3- المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)
166	.....1.3.3- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية
169	.....2.3.3- تغطية مخاطر الصرف وأثارها المحاسبية
174	.....3.3.3- تقييم النظام المحاسبي المالي فيما يخص المحاسبة عن المعاملات الأجنبية
175	.....خلاصة الفصل الثالث
176	.....خاتمة
182	.....قائمة المراجع
190	.....الملاحق

## مقدمة

تعتبر ظاهرة تقلب سعر الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، ويكمن جوهر التعقيد لموضوع سعر الصرف في طبيعة هذه الظاهرة باعتبارها إمتداد للظاهرة النقدية، حيث كانت هذه الأخيرة محل خلاف بين أكبر المدارس الاقتصادية، ولحد الآن لم تتفق الجهود الفكرية على وضع تفسير علمي لسلوك واتجاهات أسعار الصرف بكل دقة.

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات إلى وجود تنسيق وتوافق في مجال المحاسبي، بل لا بد من إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة المؤسسات خاصة الدولية منها، عند إعداد قوائمها المالية، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في الشركات الدولية المختلفة سواء في تعاملاتها أو في قوائمها المالية، تم تخصيص معيار محاسبي دولي خاص بها، فلقد أصبح اليوم من الصعب على أي مؤسسة أو شركة، خاصة الدولية منها ممارسة كل نشاطاتها بعملة المحلية ودون الارتباط بالتعامل بعملة أجنبية مختلفة في تسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملة أجنبية، أو في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة المنتشرة في دول مختلفة ومعدة بعملة مختلفة، وبالتالي كان لتقلبات أسعار صرف العملات بشكل مستمر نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية آثار كبيرة على نتيجة نشاط المؤسسات الاقتصادية ومراكزها المالية، فكان لزاما على الهيئات المهنية للمحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية حاليا أن تحوي هذه الآثار من خلال وضع المعالجات المحاسبية المناسبة التي تعزز من موضوعية وفائدة مخرجاتها وتلبية احتياجات مستخدميها على المستوى الدولي والإقليمي أو المحلي، فهذا الموضوع يتناول المشاكل المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية وطرق معالجتها، وذلك بالتطرق إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملات الأجنبية والتي تعد الإشكالية الرئيسية لدراستنا.

يمكن القول إنه في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم لا توجد شركة يمكن أن تعمل دون أن يكون لها معاملات أجنبية أو مصالح خارج حدود دولتها، وبالتالي الحاجة لإجراء التسويات والتعديلات المحاسبية بما فيها ترجمة

العمليات والقوائم المالية الأجنبية أمر ضروري ومهم حتى تكون القوائم المالية لتلك المؤسسات ذات مصداقية و موثوقية،

كما تهتم المحاسبة الدولية إلى جانب ذلك بتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وجعلها تتقارب إلى حد كبير من خلال وضع معايير محاسبية (معايير المحاسبة الدولية) والتي أنيطت مهمة إعدادها إلى مجلس معايير المحاسبة (ASC) سابقا الآن يسمى IASB ومقره لندن) الذي تأسس منذ 1973 و هو لحد الآن يصدر معايير محاسبية (تعتبر كمرجع للممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي) حول أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطي حولا لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث و تقديم أكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلال خدمة أكبر جزء ممكن من احتياجاتهم، وكإحدى القضايا التي تثار على المستوى الدولي أسعار الصرف التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات أو التي تقوم بتعاملات خارجية ( كعمليات التصدير أو الاستيراد) والتي يتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الأسواق المالية.

إن أول من تعرض لمشكلة ترجمة العملات الأجنبية معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) في عام 1931، كما اهتم بهذه المشكلة مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (APB) سنة 1956، إلى أن جاءت سنة 1975 حين أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار رقم (08) بعنوان "المحاسبة عن ترجمة العمليات الأجنبية والقوائم الأجنبية" ثم تم إلغائه بموجب المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (52) سنة 1982 وفقا لمبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما (GAAP)، لتأتي بعد ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية وتصدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) بعنوان "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" سنة 1983 المستمد من المعيار الأمريكي رقم (52)، لذا نرى أن منظمات المحاسبة الأمريكية كانت سباقة في إصدار معايير تخص عملية الترجمة.

## السؤال الجوهري:

وبناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في طرح

السؤال الجوهري التالي:

«ما هي طرق معالجة أثر تقلبات أسعار الصرف على العمليات والقوائم المالية الأجنبية وفق معايير المحاسبة الدولية وما هي آثارها على النتائج المالية للمؤسسة الاقتصادية؟»

## الأسئلة الفرعية:

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي قد تعاني منها المؤسسة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل مخاطر الصرف، فعلى المؤسسة بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة (بحكم توفرها على محفظة من العملات الأجنبية) أن تعرف متى تجري عملية شراء العملة الأجنبية لكي تسهل لها عملية بيعها وعدم تحمل خسائر نتيجة انخفاض أسعار الصرف و بالتالي تتحمل الفرق وهذا ما يدخل في إطار تقنيات أو طرق تسيير مخاطر الصرف و هي عبارة عن مجموعة الإجراءات الاحترازية التي تتحكم المؤسسة فيها لتغطية هذا الخطر أو على الأقل التقليل منه، و على هذا الأساس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف عالجت معايير الحاسبة الدولية من خلال معيارها الدولي رقم (21) أثر تقلبات أسعار الصرف على العمليات والقوائم المالية الأجنبية ؟
- ما هي طريقة معالجة مجمع صيدال للمشاكل المحاسبية الناتجة عن المعاملات بعملات أجنبية وما هو أثرها على نتائجها المالية ؟
- ما هي الطريقة المحاسبية المعتمدة من طرف بنك المؤسسة العربية المصرفية في ترجمة قوائمها المالية الصادرة عن فرعه في الجزائر ؟
- هل عالج النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية ؟

## فرضيات الدراسة:

من هذا كله يظهر إن موضوع أسعار صرف العملات الأجنبية وتقلباتها المستمرة وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرضها لقوائمها المالية يمثل أحد التحديات للمحاسبة، التي تبحث عن أحسن الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الإشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية أحسن تعبيراً و ذات قيمة وصالحة لعملية

المقارنة و الاستخدام من طرف كل المستعملين (الإدارة ،مستثمرين حاليين أو مستقبليين ، دائنين، هيئات حكومية...الخ) من خلال ما توفره من معلومات كافية يمكن الاستعانة بها في عملية اتخاذ القرارات، ولتوجيه بحثنا هذا وزيادة التحليل وللإجابة على التساؤلات السابقة الذكر، وبتابع مبادئ البحث العلمي تم صياغة الفرضيات التالية والتي نسعى من خلال فصول هذه الدراسة إلى إثباتها أو عدم تدعيمها أو إلغائها:

- تتعرض المؤسسة التي لها عمليات أجنبية لمخاطر المالية والاقتصادية نتيجة تقلبات أسعار الصرف.
  - تتأثر القوائم المالية بتقلبات أسعار الصرف وبالتالي هناك أثر على النتيجة المالية للمؤسسات التي لها معاملات بعملات أجنبية أو فروع في الخارج.
  - عالجت المعايير المحاسبية الدولية آثار تقلبات أسعار الصرف، ومشكلة ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية.
- أهداف الدراسة:

يتناول الموضوع كيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها و ملائمتها و بالتالي توفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من طرف مستعملي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة و صحيحة، إذ تعطي هذه القوائم صورة حقيقية عن المؤسسة، وذلك بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية كمرجع أساسي لإيجاد الطريقة الموحدة للممارسة المحاسبية التي تخص هذه القضية، حيث يكون التطرق لموضوع الدراسة على بعدين، الأول خاص بالشركات الدولية التي تملك فروع في عدة دول والإشكال هنا عند توحيد قوائمها المالية على مستوى المؤسسة الأم، أما البعد الثاني فيكون على مستوى المؤسسات التي لها تعاملات تجارية أو مالية مع الخارج، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة كما يلي:

- إبراز المشاكل المحاسبية الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.
- توضيح طرق المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف في ظل معايير المحاسبة الدولية.
- إظهار دور المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف في زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل للمشاكل المحاسبية على المستوى الدولي.

### أهمية الدراسة:

ومن خلال استعراضنا لمواضيع هذه الدراسة يتضح أن موضوع ترجمة العمليات و القوائم المالية الأجنبية من المواضيع الهامة و التي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج أعمال المؤسسات وأوضاعها المالية، كما أن الطرق و المعالجات المحاسبية للترجمة المحاسبية تتنوع و تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير والأعراف المحاسبية السائدة بتلك الدول، الأمر الذي يحد من فائدة المقارنات لمخرجات الأنظمة المحاسبية على مستوى دولي، حيث يقدم الموضوع أهم الإجراءات و الأسس و المبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة اثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وذلك بتقديم رأي المحاسبة الدولية و التطرق لبعض الممارسات المحاسبية الحالية (النظام المحاسبي المالي الجديد) ومحاولة تحليلها و إجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة.

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع بالذات، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو

موضوعي:

#### ✘ أسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصصي (محاسبة وتدقيق).
- قيامي ببحث في هذا الموضوع في السنة النظرية تبين لي من خلاله أن ترجمة العمليات والقوائم المالية من المواضيع الهامة والتي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج أعمال الشركات وحالتها المالية.

#### ✘ أسباب موضوعية:

- نقص البحوث المتعلقة بهذا الموضوع على الأقل في المكتبة الجزائرية- والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع.
- المرحلة الانتقالية التي تشهدها الجزائر في مختلف الجوانب، كالخصوصة واندماجها مع شركات محلية وأجنبية أخرى وكذا في مجال المحاسبة من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد.
- ظروف و واقع العولمة الحالي، الذي فرض غزو الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات للسوق الجزائرية، فلم يعد تواجد هذه الشركات منحصرا فقط في قطاع المحروقات، بل تعداه إلى كافة المجالات الإقتصادية بما فيها الصناعة الخفيفة والتحويلية، لذلك سأحاول المساهمة في تطوير أداة من أدوات التسيير بما يتلاءم مع ظروف وواقع الاقتصاد الجزائري.



### المنهج المستخدم:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده، واختبار صحة الفرضيات من عدمها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي من أجل التعرف على ماهية المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية وكيفية معالجة المشاكل المحاسبية الناتجة عنها في ظل معايير المحاسبة الدولية.

وقدم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " مجمع صيدال " و"بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر-".

والمنهج الوصفي التحليلي فيما يخص تقييم النظام المحاسبي المالي الجديد في جانب المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية، ومدى التزامه بالمعايير الدولية للمحاسبية (IAS/IFRS).

### الدراسات السابقة:

إن الدراسات التي عالجت موضوع أسعار الصرف من جانب الاقتصاد الكلي عديدة جدا ومتنوعة ولكل منها مجال اهتمام ونقطة ارتكاز، لكن فيما يخص الدراسات التي تناولت الجانب المحاسبي لتقلبات أسعار الصرف نادرة جدا، نظرا لحدثة التخصص في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى تأخر الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، لذلك نقتصر على ذكر الدراسات المرجعية التي اعتمدنا عليها في دراستنا وهي:

- دراسة طارق شوقي، «أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية»، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2009.
- تدور إشكالية البحث حول آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وكيف يتم معالجتها محاسبيا، حيث هدفت إلى إبراز أثر تغيرات أسعار الصرف على النتائج المالية للمؤسسات التي لها معاملات أجنبية أو فروع في الخارج، وكيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية، بالإضافة إلى تغطية مخاطر الصرف وطرق تسييره، حيث حاول إبراز اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية وليس المعالجة المحاسبية لهذه التغيرات.

● دراسة السعيد عناني، «أثار تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها: حالة مؤسسة الملح بسكرة»، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

تمحورت إشكالية الدراسة حول أثار تقلبات أسعار الصرف على المؤسسة الاقتصادية، حيث اهتم الطالب من خلال هذه الدراسة لطرق تسيير خطر الصرف والتقنيات الداخلية والخارجية لتغطيته، بالإضافة لمجالات ظهور خطر الصرف، حيث تطرق لخطر الصرف من الجانب الاقتصادي وليس المحاسبي.

● دراسة شعيب شنوف، «الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: دراسة حالة مؤسسة بريتيش بتروليوم و مجمع سوناطراك»، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

كانت إشكالية الباحثة كالتالي: «هل تلبى المحاسبة الكلاسيكية حاجيات الشركات متعددة الجنسيات وما مدى أهمية التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين»، حيث يتناول العلاقة بين المشاكل المحاسبية للشركات المتعددة الجنسيات وأهداف المعايير والمعايرة والتوحيد المحاسبي العالمي، مع دراسة مقارنة لواقع الممارسة المحاسبية لهذه الشركات في الجزائر، من خلال شركتا بريتيش بتروليوم و مجمع سوناطراك، حيث تطرق للجانب النظري لهذه الممارسات وليس التقني.

#### صعوبات الدراسة:

● صعوبة تحديد مفهوم موحد لظاهرة سعر الصرف و الأسباب التي تؤدي إلى تقلباته نظرا لتعدد النظريات المفسرة له وعدم اتفاق المفكرين الاقتصاديين على نظرية واحدة من تلك النظريات؛

● تعدد المصطلحات المستعملة في مجال سعر الصرف و أثار تقلباته وصعوبة إيجاد مصطلحات موحدة؛

● استحالة إيجاد مؤسسات جزائرية لها فروع في الخارج من أجل عمل دراسة ميدانية فيها؛

● الجهود المضنية من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بصلب الموضوع، فيما يخص الدراسة الميدانية، نظرا لحساسية المؤسستين محل الدراسة لكل شيء مرتبط بمجال المحاسبة، مع صعوبة كبيرة لإيجاد مؤسسات تقبل بموضوع كهذا؛

## هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية، وكذلك معرفة مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي انطلقنا منها، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بدءاً بالمقدمة العامة ووصولاً إلى الخاتمة العامة:

إذ سنتطرق في الفصل الأول إلى نشأة النظام النقدي العالمي و كيفية التعامل بالعملات من خلال أسعار الصرف والمكان الذي تتداول فيه هذه العملات (سوق الصرف) و مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهته، أما في الفصل الثاني يتناول المشاكل المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية وطرق معالجتها، وذلك بتطرق إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملات الأجنبية ورأي المحاسبة الدولية في آثار تقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية من خلال معيارها المحاسبي رقم (IAS21)، والتي تعد الإشكالية الرئيسية لدراستنا في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني فتطرقنا لطرق المحاسبة عن المعاملات التي تتم بعملات أجنبية، وفي المبحث الثالث تناولنا المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية، أما في المبحث الرابع سنحاول عرض حالات تطبيقية للمعالجة المحاسبية للعمليات الأجنبية، ونتطرق في الفصل الثالث إلى حالة تطبيقية لآثار تقلبات أسعار الصرف لمؤسستين، في المبحث الأول لمؤسسة محلية وهي المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية "مجمع صيدال- فرع فرمال"- وفي المبحث الثاني لمؤسسة أجنبية، هي بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر- (بحرينية المنشأ)، من خلال عرض حالات تطبيقية تخص المعاملات بالعملات الأجنبية وكذا ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية، بالإضافة إلى تقييم النظام المحاسبي المالي فيما يخص ترجمة المعاملات والقوائم المالية الأجنبية ومدى التزامه بالمعايير في المبحث الثالث، وفي الأخير خاتمة عامة تمثل ملخصاً عن موضوع الدراسة ونتائجه فيما يخص طرق الترجمة و المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية.

## الفصل 1

### الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

أصبحت عالمية المؤسسات السمة البارزة للاقتصاد العالمي، إذ وبعد الانخفاض الكبير لتكاليف النقل والثورة التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال، أصبحت المؤسسات تطمح لأن تكون متواجدة في السوق العالمي، الأمر الذي شجعها على البحث عن أحسن الطرق للتوغل في الأسواق العالمية، وذلك عن طريق زيادة حجم مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، وهذه المبادلات تنشأ عنها حتما تدفقات للسلع والخدمات وتليها تدفقات مالية، مما يعني التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، فكل مؤسسة مستوردة أو مصدرة وكل مقرض أو مقرض بالعملة الأجنبية وكل فرد له علاقات مالية مع الخارج هم جميعاً في مواجهة مباشرة مع مشاكل تخص عمليات الصرف، التي يسيرها نظام نقدي عالمي ظهرت بوادره قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، فما هو هذا النظام وكيف نشأ وتطور إلى أن وصل إلى وضعه الحالي؟

إن التدفقات التي تنشأ عن مختلف المبادلات التجارية أو المالية، لا بد فيها من تحديد قيم العملات بعضها ببعض، والتي تظهر من خلال سعر الصرف الذي يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية نظراً للنمو الكبير للتجارة الخارجية وظهور الضرورة لاستعمال العملات الأجنبية من أجل تسوية عمليات الدفع التي تتم مع الخارج، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل، عرض كل الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له. إن سعر الصرف يتم تداوله يومياً في وسائل الإعلام المتخصصة (مرئية، مكتوبة، مواقع الكترونية)، كل هذا يتم ضمن مجال واسع يدعى سوق الصرف الذي يتدخل فيه عدة متعاملين سواء لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم، فما هو سوق الصرف ومن هم أهم المتدخلون فيه؟

إن إجراء عمليات الصرف لا يخلو من المخاطر والعراقيل كغيره من الأسواق الكلاسيكية الأخرى أين تسود حالة عدم التأكد في المتغيرات المستقبلية، بالرغم من تطور تقنيات التقدير والاحتمال، هذا ما يجعل متعاملي هذه السوق معرضون بشكل دائم لتغيرات أسعار الصرف فيما يخص عقودهم الآجلة، متمثلة في خطر الصرف والذي تسعى جاهدة لتجنبه أو على الأقل تخفيض تأثيراته السلبية، فما هو خطر الصرف وما هي أهم التقنيات المستحدثة لتغطيته؟

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك بتوضيح وشرح أهم المصطلحات والمفاهيم الضرورية التي تمس موضوع تقلبات سعر الصرف.

## 1.1.1. مدخل للنظام النقدي العالمي

شهد العالم منذ أكثر من قرن ثلاث أنماط رئيسية من الأنظمة النقدية، ولكل من هذه النظم الثلاث خصائصه المميزة من حيث تأثيره على أسعار الصرف وآلية تحقيق التوازن، ففي ظل قاعدة الذهب كانت أسعار صرف العملات ثابتة، وكان التوازن يتحقق من خلال تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على حجم النقود، أما في ظل نظام التعويم فإن أسعار الصرف تتحدد بواسطة قوى السوق التي تحقق التوازن بين العرض و الطلب على الصرف الأجنبي. أما نظام بريتون وودز فيقف موقفا وسطا بين نظامي سعر الصرف الثابت والتعويم، فهو يسمح ببعض المرونة لتغيير سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلالات الأساسية على المدى الطويل، وفي نفس الوقت يلزم الدول بتثبيت أسعار صرف عملاتها مع السماح بتقلبها في حدود ضيقة على المدى القصير [2] ص 25. و عليه سنبدأ دراستنا بالتعرف على تطور النظام النقدي الدولي اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر و ما طرأ عليه من تغيرات حتى عصرنا الحالي.

### 1.1.1. النظام النقدي قبل نظام بريتون وودز

لا يمكن أن نعين على وجه الدقة تاريخا محددا لبداية تطبيق قاعدة الذهب في مجال العلاقات النقدية الدولية، وإنما يمكننا القول أن معظم دول العالم الصناعية قد أرست نظمها النقدية على قاعدة الذهب بحلول عام 1880، ولقد شهد العالم بعد ذلك ثلاث أنماط للنظام النقدي العالمي إلى غاية انعقاد مؤتمر بريتون وودز سوف نتعرض لها بإيجاز.

#### 1.1.1.1. نظام الذهب الكلاسيكي (1880-1914)

"عمل نظام النقد العالمي على مدى نصف قرن سبق الحرب العالمية الأولى وفق قواعد نظام الذهب الكلاسيكي واستمر العمل بهذه القاعدة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة وزن معين من الذهب، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت" [3] ص 23، فمثلا في أواخر القرن التاسع عشر، 1 جنيه إسترليني = 7.3 غ ذهب، و 1 دولار أمريكي = 1.5 غ ذهب و 1 فرنك فرنسي = 282 ملغ ذهب، وعلى هذا الأساس يمكننا تحديد أسعار صرف هذه العملات فيما بينها كما يلي: 1 جنيه إسترليني = 7.3 / 1.5 دولار أمريكي = 4.86 دولار أمريكي [4] ص 13.

وعليه كانت المعاملات التجارية بين الدول تتم كما يلي: التعاملات التجارية للدولة (أ) تبادلت عملتها بالذهب على مستوى بنكها المركزي، والذهب يمكن تبادله بين الدول بكل حرية، وعليه يتم تغطية وزنه بعملة البلد(ب) من طرف بنكه المركزي، والمتبادلون يقبضون مقابل هذا الذهب

بعملةهم الوطنية (البلد المستورد) وبعدها يتم إجراء المعاملة و إتمامها، وعلى العموم فتبادل الذهب وتغطية وزنه بالعملة لا يطرح أي إشكال عند تبادل العملات فيما بينها، ولكن الذهب كوسيلة معدنية نفيسة أصبح هو كذلك يدخل في تبادلات تجارية كبيرة (يعتبر كسلعة) وعلية لم يعد يضمن تغطية كل العملات بسبب زيادة الاحتياج له كمعدن خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن النقدي في عدة دول أوروبية ومنذ هذا التاريخ بدأ التخلي عن التغطية بالذهب داخليا وهو أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى التخلي عن التغطية بالذهب، بالإضافة إلى زيادة توتر العلاقات الاقتصادية بين الدول المتحاربة، ما أدى إلى البحث عن نظام آخر أكثر مرونة من سابقه ولكن مع اعتماده على نفس المبدأ بمعنى الحفاظ على تقييم ثابت لسعر الصرف [5] ص ص 56-60.

#### 2.1.1.1. نظام الصرف بالذهب (1914-1918)

كانت هذه التحولات في نظام الذهب في إطار مؤتمر جنوة سنة 1922 في إيطاليا أين تم اقتراح تغييرات فيما يخص خلق نظام نقدي جديد يعتمد دائما على التقييم بالذهب، بجانب نظام نقدي احتياطي هو مبدأ نظام التغطية بالتبادل بالذهب، يهدف إلى الاقتصاد في كميات الذهب والفرق بينهما هو وجود نظام احتياطي للصرف، فإذا كان الأول يعتمد على وجود احتياطي للذهب فالثاني يعتمد على وجود -إلى جانب الذهب- عملات أخرى قابلة للتحويل بالذهب، ويمكن اعتبارها تكافئ الذهب داخل احتياطي البنوك المركزية، هذه العملات تسمى عملات مفتاحية (الجنيه والدولار) كانت قابلة للتحويل مقابل الذهب منذ 1918، أما العملات الأخرى فتسمى عملات ملحقة ويتم تحويلها أو مقابلتها بالذهب بالمرور على عملات مفتاحية [6] ص 317.

#### 3.1.1.1. نظام الأسعار المرنة و القيود (1918-1944)

أدت الحرب العالمية الأولى و التي علقته الدول الكبرى خلالها تعهدا بتحويل عملاتها الورقية إلى ذهب لإضعاف مصداقية هذه الدول، خاصة و أنها لجأت إلى فرض قيود على تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أخرى، و بعد انتهاء الحرب لم تعد تلك الدول إلى نظام الذهب بل في إتباع نظام أسعار صرف مرنة حتى عام 1926، مما أدى إلى حدوث تضخم كبير بسبب تخفيض العملات التنافسي بين الدول وانتشار إجراءات الحماية فيما بينها، فكانت نتيجة حتمية لذلك الدخول في أزمة اقتصادية عالمية (1929-1933)، لم تستطع الدول الكبرى الخروج منها إلا بعد قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، فقد أصبح من الصعب وضع نظام نقدي عالمي جديد ينقذ العالم من الفوضى المالية التي سادت ما بين الحربين إلا في عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز [7] ص ص 117-118.

#### 4.1.1.1. إنهيار نظام الذهب

رغم كل ما تميز به نظام الذهب من إستقرار للأسعار على المستويين الداخلي والخارجي ومحافظته على القيمة الحقيقية للنقود إضافة إلى إرتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء إصدار يمنحها الثقة ومساهمته في تطور ونمو التجارة الدولية، فقد تم التخلي عنه تزامنا مع الحرب العالمية الأولى والأزمة الإقتصادية لسنة 1929 إضافة إلى العوامل التالية [8] ص ص 41-42:

- رفض بعض الدول ربط سياستها النقدية الداخلية مع المعطيات الخارجية خصوصا حول ما يتعلق بالأسعار لتقليل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة؛
- الدول التي عادت إلى تثبيت وحدتها النقدية (العملة تعادل وزن من الذهب) إلى ما كانت تعادله قبل الحرب العالمية الأولى عانت من عجز شديد في ميزان مدفوعاتها، إضافة إلى تدهور معدلات النمو كحالة بريطانيا، بينما الدول التي لجأت إلى تخفيض سعر صرف عملتها عن مستواها السابق للحرب إستفادت من مزايا القدرة التنافسية لصادراتها؛
- خلقت آلية الصرف بالذهب مشكلة حادة في السيولة الدولية، فالدول ذات الفائض لجأت إلى سياسة تكديس الذهب لديها ترتب عنها تعرض الدول ذات العجز إلى صعوبات نقدية، حيث يعد هذا الإجراء سقوط أحد شروط قاعدة الذهب المتمثل في حرية حركة و إنتقال الذهب بين الدول؛
- نتج عن تنافس الدول الرأسمالية ورغبة كل منها في إدارة وتوحيد النظام النقدي العالمي وفق مصلحتها إلى حدوث اضطرابات ومضاربات في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛
- حدوث تضخم كبير خلال سنوات العشرينيات في عدة دول أوروبية كألمانيا وذلك كأحد نتائج الحرب العالمية الأولى كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: قيمة الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني [9] ص 30

السنوات	المقابلة دولار ← مارك ألماني
1914	1 دولار = 4 مارك ألماني
1921	1 دولار = 75 مارك ألماني
1922	1 دولار = 402 مارك ألماني
جويلية 1923	1 دولار = 7200 مارك ألماني
ديسمبر 1923	1 دولار = 4 ملايين مارك ألماني

### 2.1.1. النظام النقدي في ظل بريتون وودز (1944-1973)

لقد تم عقد مؤتمر في نيوهامبشير في مبنى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة 44 دولة، وكان مهندسا هذا المؤتمر هما الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز وهاري ديكستروايت من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان الهدف الأساسي من هذا المؤتمر إيجاد نظام نقدي عالمي جديد يحقق [4] ص 28:

- ضمان حرية التحويل والصرف بين عملات الدول المختلفة؛
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها؛
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات؛
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية؛
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

#### 1.2.1.1. النظام النقدي لبريتون وودز

يتعين على جميع البلدان قياس عملاتها بالذهب، ما عدا الدولار كان ممكن تحويله إلى ذهب بمعدل (35) دولار للأوقية الواحدة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ضمنت التحويل الدولي للدولار بالذهب، ولقد حدد هامش تغير كل عملة مقابل الدولار بنسبة (1%) تقريبا من جانب ومن الجانب الآخر بالتكافؤ الثابت، حيث يتعين على البنك المركزي لكل بلد من بلدان العالم أن يتدخل في بيع أو شراء العملات الأجنبية من أجل أن تبقى تغيرات الأسعار محصورة في داخل الهوامش [10] ص 85. وقد أسفرت جهود المؤتمر على إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وسوف نركز في هذه الدراسة على دور صندوق النقد الدولي وحده لاتصاله بموضوع البحث.

#### 2.2.1.1. صندوق النقد الدولي

كأحد نتائج مؤتمر بريتون وودز تأسس صندوق النقد الدولي (FMI) حيث تم وضع نظامه الأساسي والذي اشترط على الدول الأعضاء السعي إلى تعزيز التعاون النقدي الدولي.

#### 1.2.2.1.1. أهداف صندوق النقد الدولي: يقوم صندوق النقد الدولي بمهام متعددة من

أهمها [4] ص ص 29-32:

- مراقبة تطور نظام النقد الدولي وتشجيع التعاون النقدي الدولي؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛



- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف؛
- مساعدة البلدان في الدفاع عن عملاتها النقدية حينما يكون لديها عدم توازن مؤقت في ميزان مدفوعاتها؛
- تشجيع حرية تداول الأموال والسلع بين البلدان.

1.1.2.2.1.2.2.1.1. موارد صندوق النقد الدولي: يمتلك صندوق النقد الدولي موارد خاصة وأموال ناتجة عن القروض التي يصدرها.

1.1.2.2.2.1.1. رأس مال صندوق النقد الدولي: يتكون رأس مال صندوق النقد الدولي من مجموع الحصص من قبل البلدان الأعضاء عند انضمامها، وتعتمد هذه الحصص على الأهمية الاقتصادية للبلد و مدى مساهمته في التجارة الدولية وهناك مراجعات عامة للحصص تجري كل خمس سنوات و تسدد مبدئياً نسبة (25%) من الحصص بالذهب و المتبقي (75%) من الحصص يبقى بالعملة الأجنبية للبلد، ومقدار وأهمية الحصص يحدد نسبة حقوق تصويت البلدان في الصندوق [11] ص ص 529-530.

1.1.2.2.2.1.1. قروض صندوق النقد الدولي: يمكن أن يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بالنسبة للدول الأعضاء، وهناك اتفاقيات عامة للقروض وقعت منذ عام 1962 من قبل البلدان الأعضاء في مجموعة العشرة التي يطلق عليها تسمية نادي باريس [12] الذي يضم عشرة بلدان صناعية رئيسية تسعى إلى تزويد صندوق النقد الدولي بالموارد الإضافية من العملات القابلة للتحويل [10] ص 89.

### 1.1.2.1.3. قاعدة الدولار و النظام النقدي العالمي

كان الدولار الأمريكي هو محور النظام النقدي العالمي الذي أتى به اتفاق بريتون وودز وكان هو نقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف منذ أن وجد كنظام نقدي عالمي جديد قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من الحرب منتصرة و محتفظة بقوتها الاقتصادية، إذ بقيت الطاقة الإنتاجية لاقتصادها القومي سليمة تماما وأصبح الدولار سيد العملات بلا منازع، أما حلفاؤها الأوروبيون فقد فقدوا جانبا لا يستهان من طاقاتهم الإنتاجية، وهكذا عرف العالم في ظل هذا النظام قاعدة دولية جديدة هي " قاعدة الدولار" الذي أصبح عملة الاحتياطي الدولية الأولى أو العملة الإرتكازية، ومن ثم ارتكز النظام النقدي العالمي على عملة الولايات المتحدة الأمريكية [4] ص 34.

#### 4.2.1.1. انهيار نظام بريتون وودز

عكس الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية و السياسية للولايات المتحدة الأمريكية حيث كان العملة المهيمنة على المعاملات التجارية و المالية العالمية، غير أن التخفيض الذي أقدمت عليه بريطانيا عام 1967 للجنيه وفرنسا للفرنك عام 1969 جعل الدولار يتعرض لضغوطات المضاربة حيث ازدادت طلبات التحويل إلى ذهب، إضافة إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من بداية الخمسينات إلى السبعينات الذي مولته الحكومة الأمريكية باحتياطاتها من الذهب التي انخفضت من 24 مليار إلى 11 مليار دولار و بالإصدار التضخمي [13] ص 4.

"بيد أن الأزمة النقدية في عام 1971 بدأت تتخذ شكلاً حاداً واهتز الوضع العالمي للدولار، وعليه قامت الولايات المتحدة في 18 أوت 1971 باتخاذ قرارات تهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الأمريكي ونجدة الدولار، فقامت بفرض ضريبة على الواردات بنسبة 10% (وهذا يعني من الناحية العملية تخفيض للقيمة الخارجية للدولار بنفس هذه النسبة)، كما قامت بتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10%" [14] ص ص 111-112، والأهم من ذلك هو " إعلان الرئيس الأمريكي آنذاك "ريتشارد نيكسون" على تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب معلنا بذلك نهاية نظام بريتون وودز" [15] ص 51.

وفي ديسمبر 1971 اجتمع ممثلو مجموعة الدول العشر [16] في مؤتمر "سميثسونيان" بواشنطن وانتهوا للتوصل إلى اتفاق على أن تلغي الولايات المتحدة ضريبة الواردات وأن تقوم بتخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 7.89% بالنسبة للذهب (وهذا يعني أن سعر الأوقية من الذهب قد ارتفع من 35 دولار إلى 38 دولار) وعليه وافقت اليابان ودول المجموعة الأوروبية على رفع قيمة عملاتها بالنسبة إلى الدولار، كما تم التوصل أيضاً إلى اتفاق مؤقت للسماح بزيادة حدود تقلبات أسعار الصرف بنسبة 2.25% صعوداً و هبوطاً عن أسعار التعامل الجديدة التي تم التوصل إليها بموجب هذا الاتفاق بدلاً من نسبة 1% السابقة [4] ص ص 41-42. وأمام استمرار و تزايد العجز الكبير لميزان المدفوعات الأمريكي أدرك الجميع عدم صلاحية اتفاقية "سميثسونيان" للتطبيق وأن من الضروري تخفيض قيمة الدولار من جديد، ومع تزايد المضاربات على الدولار اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع سعر أوقية الذهب إلى 42.22 دولار فانخفضت بذلك قيمة الدولار مرة أخرى بنسبة 10%، وإزاء عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب قررت الدول الستة المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة في مارس 1972 تعويم عملاتها بشكل مشترك في مقابل الدولار في حدود 2.25% فوق أو تحت سعر التعادل، ولكن مع تزايد

حدة المضاربات مرة أخرى قررت السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى في مارس 1973 إطلاق حرية التعويم لعملاتها إما بصورة مستقلة أو مشتركة، وهكذا تمت ولادة نظام التعويم لأسعار الصرف [15] ص 52.

### 3.1.1. النظام النقدي بعد انهيار نظام بريتون وودز

لاشك أن التطورات النقدية الدولية التي تلاهت بعد القرار التاريخي بإنهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ثم انهيار نظام استقرار أسعار الصرف، قد أدى إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي وتوسع تقلبات أسعار العملات حيث صعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية، فلجأت أغلب الدول إلى تعويم عملاتها حيث تركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها.

### 1.3.1.1 نظام تعويم أسعار صرف العملات (1973)

يقوم النظام النقدي العالمي منذ عام 1973 على قاعدة التعويم لأسعار الصرف ووفقاً لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، والواقع أن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض هذا النظام نفسه عقب انهيار نظام "بريتون وودز" بغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الإختلالات، ففي بداية تطبيق نظام التعويم كانت هناك محاولات لوضع قواعد خاصة لإدارة التعويم على النحو الذي يحول دون دخول الدول المنافسة لتخفيض قيم عملاتها بهدف زيادة صادراتها، ومن ثم الحيلولة دون الرجوع مرة أخرى إلى فوضى أسعار الصرف التي سادت خلال الثلاثينات قبيل الحرب العالمية الثانية، ومن أجل ذلك جاء اتفاق جاميكا [15] ص 53.

### 2.3.1.1 اتفاق جاميكا (1976)

في عام 1976 تم توقيع اتفاقيات جاميكا التي نصت على تشريع نظام المبادلات العائمة و إلغاء الصفة النقدية عن الذهب بوصفه عملة احتياطية، كذلك الحصاة التي يجب أن تسدد بالذهب إلى الصندوق يمكن أن تسدد بالعملات الأخرى، وفي الوقت نفسه باع صندوق النقد الدولي ثلث احتياطياته من الذهب [10] ص 97.

إجمالاً يمكن القول، بأن اتفاقيات جاميكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل أكثر فعالية من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء في الصندوق

وخاصة المدينة منها، وبذلك تكون الاتفاقية قد أنهت دور الذهب في النظام النقدي العالمي وأقرت نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف [17] ص 33.

### 3.3.1.1. نظام النقدي العالمي الحالي

سنتناول وضعية النظام النقدي العالمي الحالي من خلال أهم الاتفاقيات التي تضمنت التعديلات المتعلقة بالجوانب النقدية، فلقد تعددت الاتفاقيات المتعلقة بإصلاح النظام النقدي العالمي والتي تزامنت خصوصاً مع بداية الثمانينات نتيجة استمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي وانخفاض معدل النمو، فألّية سياسة تخفيض قيمة الدولار لم تنتج أثرها الإيجابي بالنسبة لتحسين وضعية الميزان التجاري الأمريكي [18] ص 49، ففي سنة 1985 تناولت اتفاقية بلازا تقليص اختلال موازين المدفوعات بالإضافة إلى تنظيم وإدارة نمو واتجاهات أسعار الصرف وذلك عن طريق تنسيق السياسة الاقتصادية بين الدول ومحاولة الوصول إلى تثبيت الأسعار الحقيقية للصرف، وفي سنة 1987 من خلال قمة اللوفر التي تضمنت مساعي وزراء المالية لمحاولة مراقبة أسعار الصرف لأهم العملات لدفع وتنشيط التجارة الدولية والتي تناولت موضع الرفاهية في مختلف دول العالم [19] ص 19، وبالنسبة لقمة ميونيخ فكان موضوعها الاهتمام بتنمية فرص العمل، و في قمة هاليفاكس سنة 1996 تناولت موضوع تسيير الأزمات المالية، ومع تفاقم الأزمة المالية الآسيوية في جويلية 1997 التي ظهرت بوادرها في تايلندا و انتقلت مباشرة إلى الدول المجاورة والتي أسفرت عن انخفاض العديد من العملات و خلفت عدة اضطرابات على مستوى البورصات العالمية، و قد تميزت سنة 1998 بعدم الاستقرار المالي على المستوى الدولي وزيادة حدة إشكالية المديونية والتي كانت موضوع قمة لندن 1998 [14] ص 213، ومع بروز بوادر الأزمة المالية العالمية الحالية تجلّى دور الصندوق النقد الدولي من خلال سعيه لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هيكله و آليات عمله و أدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 سبتمبر 2009 لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في إدارة النظام النقدي العالمي [13] ص 9.

### 4.1.1. أنظمة أسعار الصرف

هو النظام النقدي الذي تعتمد عليه الدول في تحديدها لأسعار صرف عملتها، هذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من قبل الدول لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي، والسؤال

الذي يطرح هنا هو أي نظام صرف يتم اختياره؟ كما أن اختيار نظام معين يتحدد بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي، ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأية دولة نظامين أساسيين لسعر الصرف هما:

#### 1.4.1.1. نظام سعر الصرف الثابت

وهو ذلك النظام الذي تتدخل فيه السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف، أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو والين الياباني...)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدول [20] ص 287.

وينطوي نظام سعر الصرف الثابت على مجموعة من الإيجابيات والسلبيات نوجزها فيما يلي :

1.1.4.1.1. إيجابيات نظام سعر الصرف الثابت : يمكن ذكر بعض الإيجابيات التي يمثلها هذا النظام فيما يلي [21] ص ص 87-88:

- يوفر هذا النظام نوع من الثقة في العملة المحلية وخاصة في ربط العملة المحلية بسلة من العملات أو بعملة دولية تتمتع بالاستقرار، وهو ما يوفر درجة من الاستقرار واليقين وقلّة المخاطرة وهذا ما يؤدي إلى تشجيع التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل؛
- أثبت أنظمة سعر الصرف الثابتة فعاليتها ضد الصدمات الداخلية، ففي غالب الأحيان تكون أقل خطراً، كما أن نظام سعر الصرف الثابت تكون فيه سياسة الإنفاق أكثر فعالية إذا كانت حركة رؤوس الأموال حساسة لتغيرات أسعار الفائدة؛
- التحكم الجيد في المبادلات الدولية فسعر الصرف الثابت يتغير بهامش محدود، يؤدي ذلك إلى معرفة إيرادات الصادرات وتكاليف الواردات؛
- التحكم الجيد في المتغيرات الأساسية للاقتصاد فإرادة السلطات النقدية في حماية نظام الصرف الثابت يتيح للدول سلوك يسمح لها بتسيير جيد لهذه المتغيرات (الأسعار، العجز الميزانياتي... الخ).

2.1.4.1.1. سلبيات نظام سعر الصرف الثابت: مع ما تقدم من إيجابيات إلا أن هذا النظام

ينطوي على بعض السلبيات نذكر منها [22] ص 56:

- هو نظام لا يعكس المسار الحقيقي لسوق العملة أو القوة الشرائية للعملة، مما يشجع على ظهور السوق الموازية؛

- لتطبيق هذا النظام يتوجب على البنك المركزي امتلاكه لاحتياطي صرف كاف، يمكنه من التدخل بائعا أو مشتريا للعملات كلما لزم الأمر ذلك، وهذا ما يمثل مستوى من السيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية؛
- عدم قدرة هذه الأنظمة على مواجهة الصدمات الخارجية، فقد أثبتت التجربة أن بعض الدول كانت توقف العمل بهذا النظام لجموده تحت ضغط الأزمات النقدية الدولية؛
- من الناحية النظرية فإن تثبيت العملة يعني فقدان عنصر الإستقلالية في السياسة النقدية؛
- يقدم هذا النظام فرصة للقيام بالمضاربة، فقد يلجأ بعض المضاربين إلى شراء العملة عندما يكون هناك احتمال إعادة تقييمها بسعر أكبر، مما يؤدي إلى عدم استقرار سوق الصرف.

#### 2.4.1.1. نظام سعر الصرف العائم أو المرن

التعويم هو جملة من الخصائص التي تتحكم في عمليات تحويل العملات لبعضها كحرية التقلب وعدم الارتباط بعملة قابلة للتحويل، ويمكن تعريف نظام الصرف المرن على أنه "ذلك النظام الذي تتغير فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض والطلب وعوامل أخرى، على إحدى العملات في مواجهة عملة أو عملات أخرى" [23] ص 28، ونميز بين نوعين من التعويم هما التعويم المدار وهو الذي يمكن للبنك المركزي التدخل فيه لتحديد سعر الصرف ولكن وفق حدود معينة (بصفة محدودة)، والتعويم الحر وهو الذي تكون فيه أسعار الصرف تحدد وفق قانون العرض و الطلب من قبل المتعاملين الاقتصاديين ولا يوجد فيه أي تدخل للبنك المركزي، إلا أنه في الواقع الإقتصادي لا يمكن أن نجد عملة يتم تحديد سعر صرفها بحرية مطلقة نتيجة للآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالإقتصاد.

ويتميز نظام سعر الصرف المرن بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات نوجزها فيما يلي:

#### 1.2.4.1.1. إيجابيات نظام سعر الصرف العائم: إن نظام سعر الصرف الذي يتقلب

بحرية يقدم عددا من المزايا يمكن حصرها فيما يلي [24] ص 19:

- يوفر نظام التعويم حرية انتهاج سياسة نقدية ومالية محلية مستقلة أكثر مما يوفره نظام سعر الصرف الثابت، لأن استقرار أسعار الصرف ليس معيقا أثناء إعدادها، وهذا ما يسمح للحكومة باختيار أحسن السياسات؛
- يؤدي نظام التعويم إلى تقليص تدخل السلطات الرسمية للتأثير على سعر الصرف، بحيث يلعب البنك المركزي دور المراقب في السوق وليس طرفا نشطا للتوفيق بين العرض

والطلب، مما قد لا يستلزم الاحتفاظ بمستويات عالية من احتياطات الصرف الأجنبي لأن تدخلاتها في سوق الصرف محدودة؛

- في ظل نظام التعويم تصبح المضاربة عملية يصعب القيام بها، وبذلك لن يكون هناك مجال كبير للمضاربيين لأخذ أرباح على حساب البنك المركزي، عكس نظام الصرف الثابت الذي يوفر جوا مناسباً للقيام بالمضاربة و بالتالي إعاقة النشاط الإقتصادي، كما أن المضاربيين في نظام سعر الصرف الموعوم يخضعون لقانون السوق و بالتالي وجود مخاطرة.

**2.2.4.1.1. سلبيات نظام سعر الصرف العائم:** بالرغم من الإيجابيات والمزايا التي يقدمها سعر الصرف في إطار التعويم، إلا أنه ومن ناحية أخرى فقد تعرض هذا النظام للعديد من الانتقادات، وهذا لانطوائه على العديد من المساوئ نلخصها فيما يلي [25] ص 507-508:

- زيادة مخاطر سعر الصرف الناجمة عن تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، والتي بدورها تزيد في عدم التقين بالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج والتصدير والاستيراد، مما يعرض عمليات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظرا لاحتمالات تغيير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم، ويخلق هذا الوضع حالة من عدم الثقة في المعاملات الاقتصادية الخارجية؛

- يعتبر هذا النظام بمثابة العائق الحقيقي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية نتيجة التغيرات المستمرة في مستوى أسعار الصرف من جهة واستحالة التنبؤ الدقيق بها من جهة أخرى، كل هذا من شأنه أن يعرض هذه المؤسسات إلى مخاطر الخسارة بصفة أكبر مما هو عليه الحال في ظل نظام سعر الصرف الثابت؛

- يؤدي إتباع هذا نظام إلى نقص في حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بسبب وجود عنصر عدم التأكد من استقرار قيمة الأموال المستثمرة في الخارج وعائد هذه الاستثمارات، فقد تؤدي الموجات التضخمية والانكماشية إلى إلغاء العائد الفعلي من استثمار رؤوس الأموال طويلة الأجل في الخارج.

وخلاصة القول، إن التجارب الدولية تفيد أن تقلب أسعار الصرف العملات الرئيسية تحت نظام الصرف العائم يعتبر أكثر حدة مقارنة بتقلب أسعار الصرف المثبت، حيث إنه في ظل نظام التعويم الحر فإن العوامل المؤثرة على حدة تقلب أسعار الصرف تعزى إلى الظروف السوقية في تفاعل العرض والطلب وأيضا المضاربة في السوق، أما في ظل نظام سعر الصرف الثابت فتعتبر التطورات في ميزان المدفوعات من أهم العوامل المؤثرة في تغيير سعر الصرف مقابل عملة الربط بالإضافة إلى عامل المضاربة.

## 2.1. الإطار النظري لسعر الصرف

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، فتستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، وكل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها. فإذا فرضنا وجود عملة واحدة عالمية تقبل جميع دول العالم التعامل بها داخليا وخارجيا لما كانت هناك حاجة لوجود سعر الصرف الدولي، ولكان التعامل يتم بتلك العملة في جميع الدول، إلا أن العالم مقسم إلى دول ومعنى هذا أن التبادل الدولي أصبح يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها البائع وتلك التي ينتمي إليها المشتري، وعلى أساس هذه المقارنة يتم تقدير كل عملة بالأخرى فيطلق سعر الصرف على عدد الوحدات الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة أجنبية [26] ص 375، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

### 1.2.1. عموميات حول سعر الصرف

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض المفاهيم الأساسية لسعر الصرف ومن ثم نتعرض إلى مختلف العوامل التي تتسبب في تحديد وتقلب سعر الصرف، وكذا النظريات المفسرة له.

#### 1.1.2.1. مفهوم سعر الصرف

نظرا لأهمية سعر الصرف والدور الذي يلعبه في الاقتصاد، فإن الكثير من الاقتصاديين تناولوا هذا المصطلح بالتعريف والتحليل، ونعرض فيما يلي بعض المفاهيم وهذا قصد الوصول إلى تعريف يكون فيه نوع من الدقة و الشمول، فهناك من يعرف سعر الصرف "على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عمله أخرى" [27] ص 96. وهناك من يرى أن "سعر الصرف هو عبارة عن سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى" [28] ص 176. والجدير بالذكر أن الطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فمثلا الطلب الأردني على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي و بنفس الوقت هو عرض للدينار الأردني، كما أن الطلب الياباني على السلع الأردنية هو طلب على الدينار الأردني وعرض للين الياباني و هكذا [29] ص 43.



ويتحدد سعر الصرف في سوق يسمى سوق الصرف، و في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات و هما [30] ص 13:

1.1.1.2.1. التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي وقتنا الحالي هناك قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة، ومن أهم هذه الدول هي بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني بهذه التسعيرة.

2.1.1.2.1. التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم من بينها الجزائر.

والملاحظ أنه لا يوجد فرق بين المفهومين، لذلك فإن عملية الصرف هي استبدال كمية محددة من النقود محل كمية من نقود أخرى والعلاقة بين هذه الكميات تسمى سعر الصرف، وعملية الصرف لا يمكن أن تتم إلا بوجود عرض للعملة والطلب عليها، على أساس سعر الصرف والذي يتحدد على أساس العرض و الطلب [31] ص 73.

#### 2.1.2.1. أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع من أهمها [32] ص 20:

1.2.1.2.1. سعر الصرف الاسمي: هو سعر عملة ما يتحدد عن طريق عملية التقاء بين العرض و الطلب في سوق الصرف، و تكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط.

2.2.1.2.1. سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف يحسب بالاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة ما مقارنة بعملات مختلف شركائها التجاريين.

3.2.1.2.1. سعر الصرف الفعلي: يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية هذا السعر يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي و حركة الأسعار في البلد المعني و باقي دول العالم. و بتعبير آخر يمكن القول بأنه مقياس لأسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية عند ما يتم تقييمها بعملة موحدة.

4.2.1.2.1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هي القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقارنة بسلة عملات أجنبية مرجحة، حيث يأخذ هذا السعر بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي.

### 3.1.2.1. توازن سعر الصرف

يرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق سعر الصرف التوازني هو أمر مستبعد، وأن هذا المفهوم هو مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع الفعلي لمعاملات النقد الأجنبي نظرا لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة، وهو ما يؤدي إلى ندرة حدوث التساوي بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، حيث يتغير السعر يوميا بتغير الظروف، ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة حركة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن لها، وعلى أي حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في تحديده [33] ص ص 39-40.

إن توازن سعر الصرف يمكن تحديده في المدى القصير والطويل، و يتعلق ذلك بأنواع التوازن لسعر الصرف المحقق، حيث يمكن التمييز بين ثلاث أنواع تتعلق كلها بمفهوم سعر الصرف التوازني وهي [34] ص 34:

1.3.1.2.1. التوازن الآلي لسعر الصرف في سوق الصرف: يعبر هذا المفهوم على السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من إحدى العملات، فيصبح بذلك سعر الصرف التوازني سلعة من السلع الحرة وفي حالة المنافسة التامة فإن أي تغير في ظروف العرض أو الطلب على العملة سيؤثر على سعر الصرف التوازني، ففي حالة زيادة الطلب على عملة مع ثبات الكمية المعروضة منها سيؤدي إلى ارتفاع سعرها، ويحدث العكس إذا انخفضت الكمية المطلوبة من هذه العملة في السوق.

2.3.1.2.1. سعر الصرف التوازني الجاري: يتوقف تحديد هذا النوع من أسعار الصرف التوازنية على توفر كفاءة السوق ومبدأ العقلانية، كما يرتبط تحديده بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل أسعار الفائدة، مستوى الطلب الحقيقي، مستوى الأجور، معدل النمو.

3.3.1.2.1. سعر الصرف التوازني التجاري: وهو مرتبط بمتغيرات في الحساب الجاري من جهة وبتدفقات رؤوس الأموال من جهة أخرى، كما يتعلق بمتغيرات في مستوى العرض والطلب على السلع القابلة للتداول.

### 2.2.1. العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك جملة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر صرف عملة معينة مقارنة بالعملات الأخرى، انطلاقا من النظرة الاقتصادية للنقود باعتبارها سلعة قابلة للتداول، ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل تنقسم بصورة عامة إلى قسمين هما:

### 1.2.2.1. العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف وتتركز أبرز هذه المتغيرات في يلي [10] ص ص 148-150:

1.1.2.2.1. تغيير الأسعار النسبية: يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى، فإذا انخفضت الأسعار في أحد البلدان فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة ذات البلد، ومع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في سعر الصرف ثابتة فإن زيادة الطلب على العملة النقدية تؤدي إلى رفع قيمة ذلك البلد أو زيادة سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى، ومن المؤكد أن العكس يكون صحيحاً.

2.1.2.2.1. تغيير الصادرات والواردات: يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدول الأخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى، والعكس يكون صحيحاً، ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع و الانخفاض من خلال حجم صادراتها قياساً ب وارداتها.

3.1.2.2.1. حركة رؤوس الأموال: تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملة ما مقابل العملات الأخرى، إذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال، وبناء على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير سعر صرف العملات النقدية.

4.1.2.2.1. أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح.

5.1.2.2.1. التغيرات الهيكلية: تؤدي التغيرات الهيكلية وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما إلى تغيير سعر صرف عملتها النقدية.

6.1.2.2.1. المضاربة: تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في سعر صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى إقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها و يرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستتنخفض في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى.

### 2.2.2.1. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.2.2.1. الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا وتفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم [35] ص 159.

2.2.2.2.1. الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، وأن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه [36] ص 46.

3.2.2.2.1. خبرة المتعاملين: تعد خبرة العاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من الوسائل الفعالة وذات التأثير المباشر [37] ص 47.

### 3.2.1. النظريات المفسرة لسعر الصرف

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات التي يعتمد عليها في تحديد سعر الصرف، كنظرية تعادل القدرة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة و نظرية أثر فيشر الدولي و كفاءة السوق.

### 1.3.2.1. نظرية تعادل القوة الشرائية

1.1.3.2.1. عرض النظرية: لقد عرفت هذه النظرية على يد الاقتصادي السويدي جوستاف كاسيل في سنة 1916 [38] ص 67، والتي تقوم على أساس أن الأسعار الخاصة بعمليتين نقديتين تتطور بحسب قوتهما الشرائية، وفي حالة البدء من نقطة التوازن لأسعار الصرف الفورية فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تشترط أي تباين لمعدل التضخم الاقتصادي بين البلدين يتعين أن يعوض في الأجل الطويل عن طريق تغيير الأسعار بنفس الأهمية، وهي مبنية على أساس ثلاث فرضيات تتمثل في [39] ص 15:

- الأسواق المالية هي مثالية، وغياب الرقابة على عمليات الصرف وكذا تكلفة الصفقات والضرائب؛

- أسواق السلع والخدمات هي مثالية، حركة السلع والخدمات هي حرة و دون تكلفة النقل و الرسوم الجمركية، كما أن المنتجات المحلية والأجنبية هي متجانسة، ولا يوجد هناك احتكار للسوق و أسعار السلع المتشابهة سوف تباع بأسعار مختلفة في مختلف الدول؛
- يوجد منتج واحد استهلاكي في كل الدول، وفي حالة وجود عدة منتجات فلا بد أن يتم استهلاك نفس سلة هذه المنتجات، كما أن المنظومة الاستهلاكية للمتعاملين الاقتصاديين هي نفسها في كل الدول (نفس السلوكيات و نفس الأذواق الاستهلاكية).

ويرى كاسيل أن التوازن يتحقق إذا كان معدل التضخم الاقتصادي في البلد (أ) أعلى بكثير من معدل التضخم الاقتصادي في البلد (ب)، فإن البلد (أ) سيزيد وارداته من البلد (ب) و ذلك لأن الأسعار في هذا الأخير ستكون منخفضة، وفي الوقت نفسه فإن صادرات البلد (أ) ستخفض وذلك لأن أسعار منتجاته ستكون مرتفعة، الأمر الذي ينجم عنه حصول عجز في الميزان التجاري للبلد (أ)، ويميل الاتجاه نحو تخفيض نقود البلد (أ) قياسا بنقود البلد (ب) وتحقيق تعادل جديد للعملتين (سعر صرف جديد) [10] ص 151.

وبالتعبير عن ذلك بالرموز الآتية [40] ص 55:

$$CC_0 = \text{السعر الفوري للنقد في الزمن } (0) ، IF = \text{مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي}$$

$$CC_1 = \text{السعر الفوري المتوقع للنقد في الزمن } (1) ، ID = \text{مؤشر الأسعار في البلد المحلي}$$

$$\frac{CC_1}{CC_0} = \frac{ID}{IF}$$

يمكن الحصول على المعادلة الآتية:

### 1.1.1.3.2.1. معادلة القدرة الشرائية المطلقة: تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف التعادل لعملتين

مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنه بالعلاقة البسيطة التالية [34] ص 111:

$$\text{سعر الصرف} = \text{مستوى الأسعار المحلية} / \text{مستوى الأسعار الأجنبية}$$

ويعبر الاقتصادي «جوستاف كاسيل» عن نظرية تعادل القدرة الشرائية في صورتها المطلقة قائلا: عندما تقبل أن تدفع ثمنا معينا من العملة الأجنبية فإنك تنظر إلى هذه العملة من وجهة نظر القوة الشرائية التي تمثلها بالنسبة إلى السلع والخدمات في دولة هذه العملة، ومن ناحية أخرى فإنك عندما تعرض كمية معينة من عملتك فإنك تعرض قوة شراء سلعك وخدماتك، ونتيجة لهذا فإن

تقديرك لعملة أجنبية معبر عنها في شكل وحدات من عملتك إنما يتوقف على القوة الشرائية النسبية للعملتين كل في بلدها.

و يمكن التعبير هنا عن سعر الصرف رياضيا [41] ص 91:

$$St = \frac{Pt}{P_t^*}$$

حيث:

St: سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية

Pt: مستوى الأسعار المحلية ،  $P_t^*$ : مستوى الأسعار الأجنبية

2.1.1.3.2.1. معادلة القدرة الشرائية النسبية: إذا كانت نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة تنصرف إلى تعريف سعر الصرف التوازني الذي يميل إلى أن يتحقق بين عملتين في ظل نظام حرية الصرف وفي أية لحظة من اللحظات، فهي في صورتها النسبية إنما تنصرف إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازني من لحظة إلى أخرى، وهي تذهب إلى أن كل تغير في العلاقة بين القوة الشرائية للعملتين محل البحث كل في بلدها اعتبارا من وضع معين للتوازن لا بد وأن ينعكس في شكل تغير متناسب في سعر الصرف التوازني بين هاتين العملتين [42] ص 55. وكما هو معروف فإن القوة الشرائية للنقود إنما تجد مظهرها الخارجي في مستوى الأسعار، بحيث أن نقص القوة الشرائية للنقود يدل على ارتفاع مستوى الأسعار، وعلى أساس هذا يمكننا التوصل إلى صيغة بسيطة تمكننا من تحديد مستوى سعر الصرف التوازني بين عملتين مختلفتين في فترة لاحقة، وذلك بالمقارنة مع سعر صرف التوازني الذي ساد في فترة الأساس، أخذين في الحسبان ما حدث من تغير في القوة الشرائية لكل من هاتين العملتين بين الفترتين المذكورتين، كما يظهر التغير الذي حدث في مستوى الأسعار بين العملة في البلدين.

وتأخذ هذه الصيغة الشكل التالي [43] ص 333:

الرقم القياسي الحالي للأسعار في البلد 1

سعر الصرف التوازن الجديد = سعر صرف التوازن في فترة الأساس x

الرقم القياسي الحالي للأسعار في البلد 2

ويمكن حسابه من العلاقة التالية:

سعر الصرف التوازن الجديد = سعر الصرف القديم x نسبة تغير سعر الصرف

حيث: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي

وقد ذكر "جوستاف كاسيل" في نظرية تعادل القدرة الشرائية النسبية، أنه عندما تتعرض عملتان للتضخم فإن سعر الصرف العادي بينهما سيكون معادلا لسعر الصرف القديم مضروبا في المعامل الذي يحدد درجة التضخم في كلا البلدين، ويمكن اعتبار هذا السعر بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين، وتكون النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف وذلك رغم بعض التقلبات المؤقتة تسمى بتعادل القوة الشرائية [44] ص 232.

### 2.1.3.2.1. تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية:

لقد اختبر العديد من الباحثين والمؤلفين نظرية تكافؤ القوة الشرائية، وقد تبين أن هذه النظرية تطبق وتتحقق بشكل أفضل على المدى الطويل، إذ أن النظرية تقوم على أساس وجود فروقات منتظمة ومتكررة وواسعة لبعض النقود قياسا بتعادل القوة الشرائية، ويمكن توجيه الانتقادات التالية لهذه النظرية والتي تتمثل أساسا في [10] ص 156:

- تفترض هذه النظرية عدم وجود تكاليف النقل وحواجز أخرى كالرسوم الجمركية، وهذا بعيد جدا عن الواقع؛
- هذه النظرية تتطلب وجود سلة منتجات معيارية على المستوى العالمي بشكل مرجح، وهذا بعيد عن الواقع بحكم اختلاف أذواق و عادات المستهلكين التي تختلف من دولة لأخرى؛
- وجود بعض السلع و الخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها؛
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف، مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة؛
- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل و أن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار؛
- عدة دراسات أثبتت أن هذه النظرية لا يمكن استعمالها وتحققها إلا في المدى الطويل وهي تعرف انحرافات كبيرة على المدى القصير الأجل بين فروق معدلات التضخم وفروق أسعار الصرف. رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية أبرزت جانبا مهما من محددات أسعار الصرف من خلال إظهار العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

### 2.3.2.1. نظرية تعادل أسعار الفائدة

**1.2.3.2.1. عرض النظرية:** تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة وكذا التباين في أسعار الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة، حيث أن الزيادة من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه ارتفاع سعر الصرف ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات [45] ص 60.

وبعبارة أخرى فإن نظرية تعادل أسعار الفائدة تشير إلى أن معدل تأخير الإستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق أسعار الفائدة بين البلدين، بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة للعملة الأجنبية تتغير وتعديل على أساس تعادل أسعار الفائدة، وبالمعادلات الرياضية يمكن التعبير عن ذلك بما يلي [10] ص ص 159-160:

$$M (1+Id) = M / CC (1+ If) \times CT \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

CC: السعر الفوري

CT: السعر لأجل

If: معدل الفائدة الاسمي الأجنبي

Id: معدل الفائدة الاسمي المحلي

$$CT / CC = (1+Id) / (1+If) \dots\dots\dots (2)$$

و يمكن كتابة المعادلة (2) مرة أخرى عن طريق طرح (1) من الطرفين:

$$CT / CC - 1 = (1+Id) / (1+If) - 1 \dots\dots\dots (3)$$

أو يمكن كتابة المعادلة السابقة بالشكل الآتي:

$$(CT / CC) CC = (Id-If) / (1+If) \dots\dots\dots (4)$$

وإذا اعتبرنا أن المقدار (If) ضعيف فإنه يمكن كتابة المعادلة بطريقة أخرى كما يلي:

$$(CT-CC) / CC = Id- If$$



وعليه فإن سعر الاستلام المؤجل (أو التسليم المؤجل) يجب أن يكون تقريبا مساويا إلى الفرق في سعر الفائدة بين العملتين النقديتين، وأن سعر الاستلام المؤجل (أو التسليم المؤجل) وتباين سعر الفائدة المأخوذ في الحسابين يجب أن تكون لهما نفس الفترة.

#### 2.2.3.2.1. تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة: رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية

إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها [46] ص 333:

- إن سعر الفائدة لا يمثل عاملا مهما لتوجيه طريقة و سلوك المحكمين؛
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تقلب لأسعار الصرف؛
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف الأجنبي)؛
- تفرض هذه النظرية أن الأسواق المالية العالمية هي مثالية (منافسة تامة وحرية سيرها دون أي قيود) فهناك عدة متغيرات فعلية تبعد عن هذا الإطار النظري.

#### 3.3.2.1. نظرية أثر فيشر الدولي (IFE) International Fisher Effect

توصل الاقتصادي إيرفنج فيشر إلى أن سعر الفائدة الاسمي في كل بلد يساوي سعر الفائدة الحقيقي المطلوب من قبل المستثمر مضافا إليه معدل التضخم الاقتصادي المتوقع، إن أسعار الفائدة الحقيقية في مختلف البلدان يجب أن تتجه نحو المساواة، في حين أسعار الفائدة الاسمية يجب أن تختلف تبعا لأسعار التضخم المتوقعة.

1.3.3.2.1. عرض النظرية: يبين اثر فيشر الدولي أن سعر الصرف الفوري يجب أن يختلف بنسبة معينة معادلة إلى التباين في سعر الفائدة ولكن باتجاه معاكس، وبعبارة أخرى يجب أن يعكس التباين في سعر الفائدة بين بلدين معدل الانخفاض أو الزيادة المتوقعة لعملة نقدية أجنبية مقابل العملة النقدية المحلية، فإذا كان سعر الفائدة على الدينار هو (6%) وكان سعر الفائدة على الدولار الأمريكي هو (4.5%) فإن ذلك يعني - حسب نظرية فيشر الدولي- أن قيمة الدينار يجب أن ينخفض بنسبة (1.5%) عن قيمة الدولار الأمريكي.

إن الفرضية التي تستند إليها نظرية أثر فيشر الدولي هي إذا لم يمكن هناك قيود على حرية حركة رؤوس الأموال فإن سعر فائدة أكثر ارتفاعا في بلد ما يجب أن يقود (في حالة توقع عدم انخفاض هذه القيمة) إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال اتجاه هذا البلد، وهذا التدفق لرؤوس الأموال يتعين أن يتواصل حتى تتحقق المعادلة بين أسعار الفائدة.

تستخدم نظرية أثر فيشر الدولي أسعار الفائدة في توضيح التغيرات في أسعار الصرف، لكن علاقة هذه النظرية بنظرية تعادل القوة الشرائية ضيقة وذلك بسبب ضعف الارتباط بين أسعار

الفائدة ومعدلات التضخم الاقتصادي، وفي حالة ما إذا تحقق إثبات نظرية أثر فيشر الدولي حينئذ ليس من مصلحة المستثمر أن يوظف أمواله في الخارج، وذلك لأن أسعار الصرف يجب أن تجري تسويتها من أجل تعويض الفروقات في أسعار الفائدة [10] ص ص 164-165.

#### 2.3.3.2.1. تقييم نظرية أثر فيشر الدولي

لقد أصبحت هذه النظرية هدفا للعديد من الدراسات وقد تم التحقق من النظرية بشكل جيد من خلال فترات معينة وفي بلدان متعددة، وأظهرت هذه النظرية أن العملات النقدية القوية تنتفع من علاوة مخاطرة أسعار الصرف وأن التغيرات في أسعار الصرف المنتظرة كانت أكثر ارتفاعا من التباين في سعر الفائدة، و هنالك انتقاد موجه إلى نظرية أثر فيشر الدولي وهو إذا دخل تدفق كبير لرؤوس الأموال في البلد بسعر فائدة مرتفع فإن ذلك يؤدي إلى رفع قيمة العملة النقدية، لأن هذه الأموال يجب أن تحول إلى عملة البلد قبل أن يتم توظيفها في السوق المحلية، وعلى الرغم من هذا الانتقاد فإنه لا يمكن إهمال دور التباين في سعر الفائدة على الأسعار الفورية (الحاضرة) والمستقبلية للعملات النقدية، وقد أخذ ذلك في الحسبان في نموذج التنبؤ بأسعار الصرف [10] ص 166.

#### 4.3.2.1. نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ.

و في السوق الكفاء نجد:

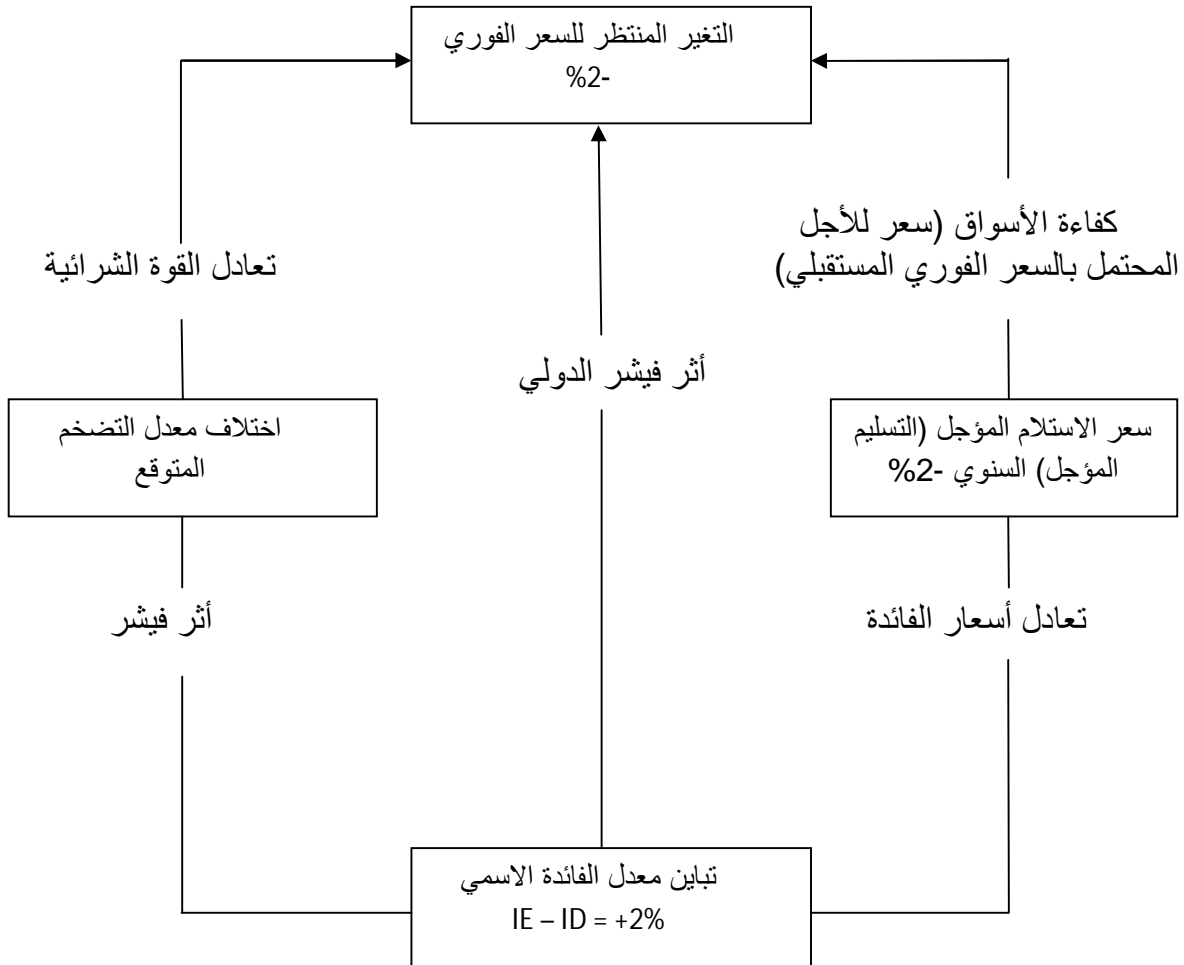
- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة؛
  - تكاليف المعاملات ضعيفة؛
  - تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:
- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب؛
  - التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موارد على السعر الآني المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها كفاءة السوق [اختبارات جيدي (GIDDY) و دوفي (DUFEY) في 1975، 1976 على التوالي] غير أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا [دراسات هانت (HUNT) 1986، و دراسات كيرني و ماك دونالد 1989]، في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف [47] ص ص 122-123.

### 5.3.2.1. العلاقة بين النظريات المختلفة

تتطافر النظريات من أجل تفسير الارتباطات بين مختلف أسعار الصرف للعملة النقدية، والشكل التالي يوضح الارتباطات بين الأسعار الفورية و معدلات التضخم و أسعار الفائدة و الأسعار لأجل.

الشكل رقم 01: العلاقات بين النظريات المفسرة للسعر الصرف [48] ص 79



وتعين أن يعكس التغير المنتظر للأسعار الفورية فروقات (اختلافات) أسعار الفائدة الاسمية وفروقات معدلات التضخم المتوقعة، ويتعين أن يكون اختلاف أسعار الفائدة الاسمية (ID-IF) مساويا ولكن بإشارة معاكسة إلى معدل الاستلام المؤجل أو التسليم المؤجل على العملة النقدية، فإذا كانت السوق كفاءة فان السعر لأجل يكون محتمل دون انحراف للسعر الفوري المستقبلي. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر الفائدة الاسمي على الدينار أقل (2%) من سعر الفائدة الإسمي على الدولار الأمريكي فإنه يمكن التوصل إلى الأمور التالية [10] ص 170:

- يظهر هذا الفرق في المعدل (2%) من خلال التضخم المتوقع بنسبة (2%) في السعر الفوري المستقبلي للدولار الأمريكي مقابل الدينار (تعادل القوة الشرائية)؛
- يدخل كذلك هذا الفرق في المعدل (2%) في احتساب سعر التسليم المؤجل للعملة النقدية الأجنبية (-2%) مقارنة بالعملة النقدية المحلية (تعادل أسعار الفائدة)؛
- يمكن أن يستخدم السعر لأجل بوصفه محتمل للسعر الفوري المستقبلي (كفاءة السوق)؛
- اختلاف أسعار الفائدة الاسمية في التنبؤ بانخفاض السعر الفوري المستقبلي بنسبة (2%) للعملة النقدية الأجنبية (الدولار الأمريكي) عن العملة النقدية المحلية (أثر فيشر الدولي).

### 3.1. سوق الصرف

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من العملات الصعبة، وكذا مكان لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية المختلفة وهكذا تنجر عنه تدفقات هامة.

#### 1.3.1. مفهوم سوق الصرف و أنواعه

لتحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات، وهو ما يطلق عليه سوق الصرف.

#### 1.1.3.1. مفهوم سوق الصرف

سوق الصرف هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات، وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليست محددًا بمكان معين يجمع بين المشتريين والبائعين للعملات المختلفة على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات أو السوق المالي أين يجتمع هؤلاء في البورصة حيث تتم العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية [49] ص

سوق الصرف الأجنبي يشمل التعاملات التي تتم من خلال الاتصالات المختلفة داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية، وهذه الغرف الموجودة على مستوى البنوك و المزودة بأجهزة المعلومات تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة، وكذلك حول أسعار الفائدة مما يتيح لمعاملين (من أفراد ومؤسسات) اتخاذ قرارات مناسبة حول كل حركة أو تغير لأسعار الصرف ولأسعار الفائدة [49] ص 20.

ويمكن تعريف سوق الصرف بأنه "الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية حيث تباع وتشتري عملة مقابل أخرى" [50] ص 146. كما يمكن تعريفه على أنه "الإطار الذي يسمح للأعوان الاقتصاديين بشراء وبيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو الذي يسمح بمعرفة السعر التوازني لعملة ما بناء على العرض والطلب عليها" [51] ص 41.

### 2.1.3.1. وظائف سوق الصرف

تتمثل أهم وظائف سوق الصرف في [52] ص 258:

- تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر، و هذا بفضل عمليات تسهيل المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال؛
- توفير ومنح الاعتمادات الملائمة لتسوية العمليات التجارية؛
- تقديم تسهيلات لتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف، أو لتغطية التأمين ضد الخسائر والمخاطر وهذا بالقيام بعمليات وقائية لصالح المصدرين و المستوردين؛
- يوفر السوق مكان للمضاربة بقصد تحقيق الربح بالنسبة للمضاربين والسامسة والبنوك المصرفية.

### 3.1.3.1. خصائص سوق الصرف

إن لسوق الصرف عدة خصائص تميزه عن باقي الأسواق من أهمها [53] ص 45:

- ليس لسوق الصرف مكان جغرافي محدد، فهو عبارة عن شبكة العلاقات الموجودة بين مختلف متعاملي هذا السوق المنتشرون عبر العالم؛
- يتميز سوق الصرف بالحساسية الكبيرة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يجعل الاستثمار فيها عرضة للمخاطرة، و التي تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان وأسعار الفائدة؛

- تتميز هذه الأسواق بالحرية الكبيرة في التعامل؛
- سوق الصرف هو سوق عالمي، يتم فيه التقاء عرض العملات المختلفة؛
- السلة (العملات المختلفة) في حد ذاتها كموضوع للتبادل غير موجودة؛
- احتواء هذا السوق على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الفائدة، مستوى الأسعار، عرض النقود و الطلب عليها، ميزان المدفوعات، رؤوس الأموال)

### 2.3.1. عمليات سوق الصرف

إن سوق الصرف الأجنبي هو مكان لتبادل العملات الأجنبية ويتم تقسيم العمليات التي تتم داخله حسب المدة التي تتم فيها الصفقة، ونميز بين نوعين من العمليات أين يكون مستوى الخطر لكل واحدة منها مختلف عن الأخرى، حيث نجد عمليات الصرف العاجلة و الآجلة.

#### 1.2.3.1. عمليات الصرف العاجلة (نقدا)

تمثل هذه العمليات جانبا مهما من نشاط سوق الصرف الأجنبي، حيث تمثل حوالي 30% من العمليات حسب ما جاء في تقرير بنك تسوية الدولي (BRI) لسنة 2001، وتتم هذه العمليات خلال يومين من تاريخ إبرام الصفقة كأقصى مدة [54] ص 17، ويحدث التوازن في هذا السوق من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون فيه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1.2.3.1. عمليات التسوية: حيث يتم تسديد المستحقات الناتجة عن عمليات التصدير والاستيراد وتحويلات رؤوس الأموال، حيث يعتبر هذا السوق مصدر سيولة لهذه العمليات، ويتميز هذا السوق بعدة مميزات نذكر منها [55] ص 86:

- أنه سوق مستمر على المستوى العالمي نتيجة الاختلال الزمني؛
- يمكن أن نجد في بعض الدول أسواق صرف أجنبي تستخدم سوق صرف الثابت وآخر مرن؛

- تستخدم فيه التسعيرة المباشرة وغير المباشرة؛
- تستعمل فيه رموز معينة للعملات، ويعتبر الدولار الأمريكي المرجع الأول في السوق، وهناك ترتيب تسلسلي (الدولار، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري... الخ).

#### 2.1.2.3.1. عمليات المراجعة: يقصد بها القيام بعمليات بيع وشراء العملات في أسواق صرف

منفصلة وعند نقاط زمنية معينة للاستفادة من اختلافات سعر إحدى العملات، وبالتالي يحصل

المرجح على ربح في مدة قصيرة جداً، و يمكن لهذا النوع من العمليات أن يرجع سعر العملة إلى مستوى التوازن نتيجة توازن العرض و الطلب و هنا يستقر سعر العملة، ولا يشترط أن يعود إلى قيمته الأولى بل يمكن أن يحدث تغير حسب السوق، ومن مميزات هذا السوق نجد انعدام عنصر المخاطرة لأن السوق يعمل في الظروف التأكد و المعطيات متوفرة لدى المتعاملين [56] ص 47.

### 2.2.3.1. عمليات الصرف الآجلة

تمثل هذه العمليات الجانب الأكبر من نشاط سوق الصرف الأجنبي، فهي تمثل حوالي 62% من العمليات حسب ما جاء في تقرير بنك تسوية الدولي (BRI) لسنة 2001، ويعرف سوق الصرف الآجل على أنه الإطار التنظيمي الذي يتم فيه شراء و بيع النقد الأجنبي بثمن متفق عليه حالياً، ولا يشترط فيه التسوية الآنية بل يتم الاتفاق بين المتعاملين على تاريخ محدد للتسليم و الذي يجب أن يزيد عن يومين، ويمكن أن يصل إلى ثلاثة أشهر من يوم إبرام الصفقة [57] ص 457. و متعاملي هذه السوق يمكنهم إجراء عمليات التغطية، المضاربة والتحكيم نوجزها فيما يلي:

1.2.2.3.1. المضاربة: يقصد بها عملية شراء و بيع العملات من طرف المضاربين، والاستفادة من تغير سعر إحدى العملات، ويستند المضاربون إلى عمليات التنبؤ بأسعار الصرف وهو ما جعلها توصف بعمليات المخاطرة لأنها تقوم على التوقعات، فيمكن أن يحقق هؤلاء المضاربين ربحاً أو خسارة ناتجة عن الفرق بين السعر المستقبلي و السعر الحالي، ولقد أدت المضاربة إلى حدوث أزمات كان سببها هجمات المضاربين على عملة معينة في سوق النقد الأجنبي، و نميز بين نوعين من المضاربة النوع الأول تكون فيه تقلبات الأسعار خفيفة ومحددة وهو ما يسمى بالمضاربة التوازنية، أما النوع الثاني وهو الأخطر ويؤدي إلى تقلبات كبيرة في السوق النقد و يسمى بالمضاربة غير التوازنية و هو ما دفع بالكثير من الدول إلى التفكير في كيفية التصدي للهجمات التي يمكن أن تحدث على العملة المحلية نتيجة المضاربة [53] ص 33.

2.2.2.3.1. التغطية: تهدف إلى تجنب مخاطر سعر الصرف التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في السوق وذلك قصد تجنب الخسارة في سوق الصرف، وهنا يقوم المستورد بشراء مبالغ من العملة لدفع مبلغ التسوية التجارية آجلاً لأن ذلك أقل مخاطرة، و يقوم المصدر بنفس العملية عن طريق اتفاق بتسليم مسبق للمبلغ، وبصفة أخرى يمكن للمدين الحصول على مبلغ الصفقة بشراء مسبق ويمكن للدائن أن يدفع مبلغ الصفقة ببيع مسبق تقادياً للمخاطرة [58] ص 520، وسوف نتعرض لذلك بتفصيل أكثر في المبحث الرابع.

**3.2.2.3.1. التحكيم (المراجعة على أسعار الفائدة):** عمليات التحكيم يبادر بها وكلاء الصرف لحساب البنوك التي يعملون بها أو لحساب الزبائن الذين يتعاملون معهم ، فهي تنشأ طرفاً واضحاً لعمليات الصرف التي تجرى في أسواق الصرف، وعمليات التحكيم تتمثل في تحقيق أرباح بدون خطر لوجود في تلك اللحظة أسعار صرف موضحة في الشاشات والتي تجرى العملية بها وعليه فهي عملية غير المضاربة، فالمتعامل في هذا النوع ينظر إلى شاشات عرض أسعار العملات، وعليه يقوم بالشراء عند سعر الصرف الأقل ويقرر البيع عند سعر صرف أعلى، فالتحكيم هو عامل نظامي لتوازن سوق الصرف، وعمليات التحكيم تتطلب سرعة كبيرة لأدائها بحكم أن تغيرات أسعار الصرف هي متغيرة في كل لحظة، فهي إذن مخصصة للمؤسسات المالية التي تتدخل مباشرة في سوق الصرف، ومع التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال أصبح من الصعب على وكلاء الصرف تحقيق أرباحاً دائمة في عمليات التحكيم [57] ص 494.

### 3.3.1. المتدخلون في سوق الصرف

على غرار أسعار جميع السلع التي تتحدد وفق عمليات الشراء والبيع، فإن أسعار الصرف هي بدورها تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصاديين في سوق الصرف من خلال بيعهم وشراؤهم للعملات الأجنبية بهدف تغطية مدفوعاتهم الدولية، ومن أهم منشطي هذه السوق نجد كل من البنوك التجارية والمركزية، الوسطاء أو سماسرة الصرف والشركات التجارية والمؤسسات المالية الغير المصرفية.

#### 1.3.3.1. البنوك و المؤسسات المالية

تعتبر البنوك و المؤسسات المالية من أهم متعاملي أسواق الصرف، ويمكن الفصل بين نوعين من البنوك يمكنهما التدخل في هذا السوق كل حسب طبيعته.

**1.1.3.3.1. البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، وأهم متدخل من ناحية عدد العمليات التي تضطلع بها، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها من بينها بيع و شراء العملات، عمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم (Arbitrage) في سوق الصرف، تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية... الخ [59] ص 26.

**2.1.3.3.1. البنوك المركزية:** تكون تدخلات هذه البنوك في السياق الاقتصادي أو النقدي، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو داخل مجال محدد مسبقاً من خلال عملية الشراء أو البيع المكثفة للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده



لأسعار الصرف، وبنفس التدخل يمكنها أن تحافظ على عملتها الوطنية من خلال أسعار الفائدة ( إقراض أو توظيف) [60] ص 76.

### 2.3.3.1. الوسيط (السماسرة أو المضاربون)

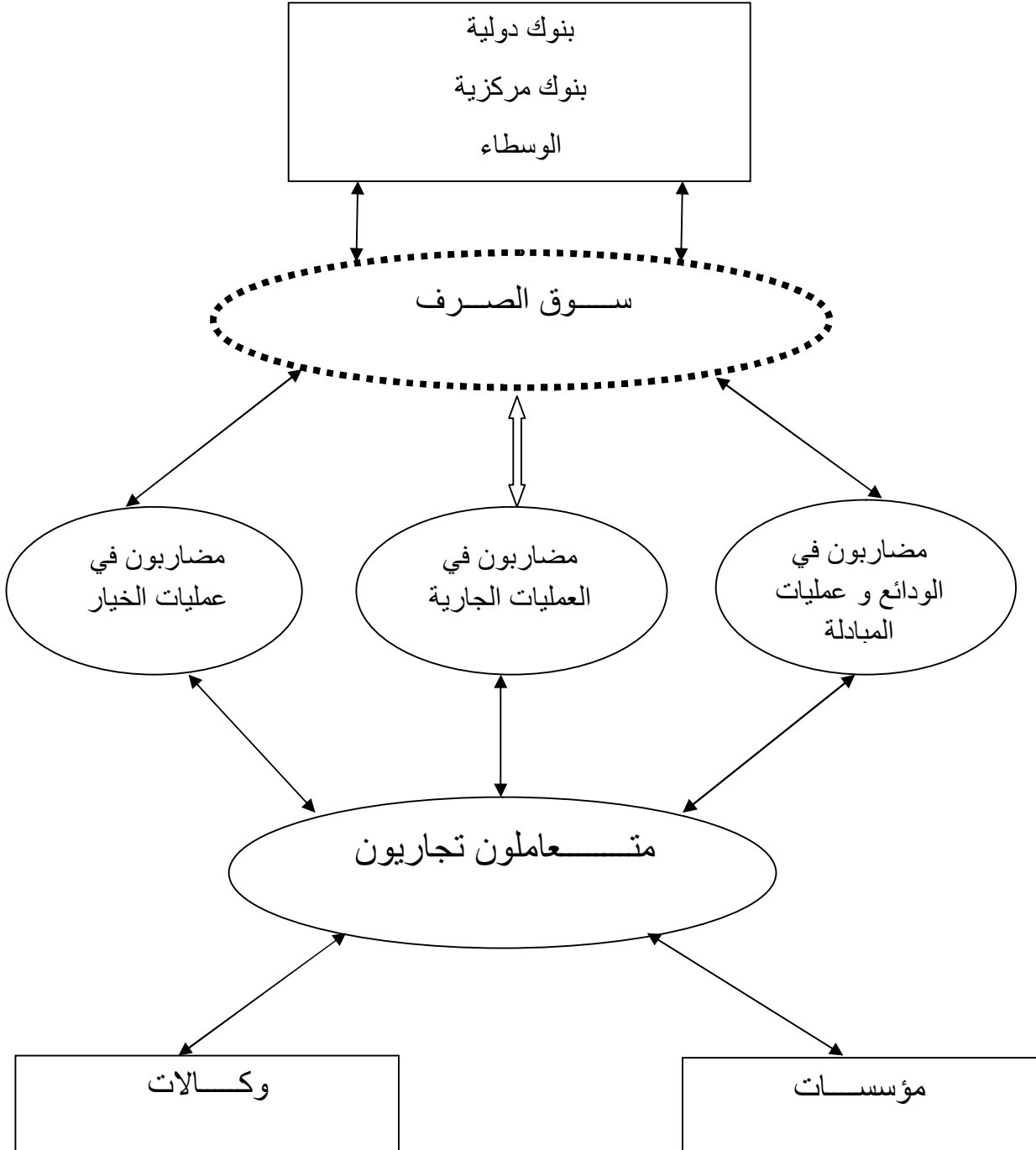
يلعب الوسيط دورا مهما في عملية الإتصال والتنفيذ، فهم يقومون بإعلام زبائنهم بآخر المستجدات وبأحسن أسعار السوق بحيث يسهلون عمليات التبادل و يحصلون مقابل هذا على عمولة حسب حجم الصفقة المنجزة، ويمكن للبنوك التجارية أن تلجأ إلى السماسرة للحصول أو بيع عملة معينة، وفي العصر الحالي أصبح دور الوسيط مهم وذلك لاقترب سوق النقد الأجنبي من السوق المالي والتطور الحاصل في ميدان الإتصال، حيث أن حوالي 40% من التعاملات التي تجرى في مختلف أسواق الصرف العالمية ينفذها هؤلاء الوسيط [61] ص 90.

### 3.3.3.1. المؤسسات (الزبائن)

لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف بل يكون تدخلهم بوساطة البنوك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساسا في المؤسسات الصناعية و التجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي و الأفراد، وبالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير من التعاملات فيما يخص الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل قدرة التدخل مباشرة في سوق الصرف [60] ص 74.

والشكل التالي يوضح مختلف الأطراف التي تتعامل في سوق الصرف، ومن خلاله يمكننا توضيح العلاقات التي تربط بين المتعاملين و كذا قراءة آلية عمل ودور كل طرف، فالبنوك الدولية و المركزية وكذلك السماسرة و المضاربون يتعاملون بطريقة مباشرة في سوق الصرف.

الشكل رقم 02: سوق الصرف و المتعاملون فيها [61] ص 91



### 4.3.1. أنواع سوق الصرف

إن كل سوق منظمة للصرف يستوجب وجود نوعين من الأسواق (العاجلة والآجلة)، فسوق الصرف العاجل فيه تتم عملية البيع و الشراء بين العملات طبقا للسعر الحالي أي في الوقت الذي يتم فيه الاتفاق، أما النوع الثاني فهو سوق الصرف الآجل ويقصد به أن عملية البيع وشراء العملة الأجنبية تتم وفق السعر الآجل، أي لا تتحدد في البداية وإنما تترك لوقت لاحق عندما يحين اجل استحقاقها [62] ص 165.

#### 1.4.3.1. سوق الصرف العاجل (نقدا)

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم و استلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف مطبقين سعر الصرف السائد لحظة ابرم العقد أيضا، وفي الحقيقة قد تمتد فترة الصرف نقدا إلى غاية 48 ساعة من إبرام العقد، وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، ومن المهم التفرقة هنا بين سعرين هما سعر الشراء وسعر البيع [63] ص 145.

#### 2.4.3.1. سوق الصرف الآجل

تعتبر عملية صرف ما أنها آجلة إذا كان تسليم و استلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة، وعليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل من مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة وكذا سعر الصرف الذي يكون عند ذلك التاريخ وأخيرا تاريخ التسديد اللاحق، ومنه يعتبر هذا العقد التزاما مغلقا إذ أن الاتفاق على هذه العناصر يكون عند تاريخ إبرام العقد لكن الاستلام و التسليم يكون في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق)، إن هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف (إحدى تقنيات تغطية خطر الصرف المستعملة) [64] ص 82.

ويمكن تعريف سوق الصرف الآجل بأنه عملية شراء وبيع العملات الأجنبية التي تتم وفقا لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا لحين حلول التاريخ المتفق عليه ومدة التأجيل تكون

إما في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير، ورغم أن هناك عقود أطول وأقصر غالباً ما يتم التفاوض بشأنها ويعرف هذا النوع بالصراف الآجل الذي يحدد في وقت الذي يتم فيه العقد، وبمعنى آخر فإنه يتعامل مع الصفقات التي تتجاوز آجال تنفيذها 48 ساعة مفتوحة.

#### 4.1. خطر الصراف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهته

لقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية كبيرة، وذلك بضياح مكاسب أو تحمل خسائر قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها، و عليه يتطلب منها إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف لتقليل من الآثار السلبية لتقلب سعر الصراف، فالنسبة للمؤسسة التي تقوم بتعاملات على المستوى الخارجي وما يترتب عليها من مخاطر تستوجب على المؤسسة مواجهتها بمختلف التقنيات والطرق، والتي تشهد يوماً بعد آخر ظهور أدوات وأساليب جديدة تساير وتستجيب للأوضاع والتوقعات المختلف، حيث نهدف من خلال هذا المبحث أن نبين أنواع هاته المخاطر وكذا مختلف السبل اللازمة لتغطية المخاطر بتقنيات مختلفة.

#### 1.4.1. خطر الصراف و أنواعه

خطر الصراف هو خطر الخسارة المرتبط بتغيرات أسعار الصراف، والذي يدل على الخسائر المحتملة المستحقة على المؤسسة المصدرة أو المستوردة من جراء تغيرات سعر الصراف بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية، إن التقلبات الحادة لأسعار الصراف تجلب للمؤسسة إما مكاسب أو خسائر الصراف.

#### 1.1.4.1. مفهوم خطر الصراف

يمكن تعريف خطر الصراف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين، و عليه فخطر الصراف هو مرتبط بتغيرات أسعار الصراف عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (لأجل) [65] ص 66.

إن هذا الخطر بدأ في الظهور منذ اعتماد نظام الصراف العائم لأسعار الصراف، و عليه كل أنشطة التجارة الخارجية معرضة لهذا الخطر ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، والتي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسن أسعار

الصرف لعمليتها، كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية، وعليه نجد أن كل ذلك مرتبط بحالات عدم التأكد [66] ص 55.

#### 2.1.4.1. أنواع خطر الصرف

وتتمثل أهم مخاطر الصرف فيما يلي:

##### 1.2.1.4.1. خطر المعاملات و الصنفات: خطر الصرف المتعلق بالمعاملات هو خطر تحقيق

خسارة أو ربح الذي يمكن أن تحققه مؤسسة ما عند تعاملها مع الخارج، بسبب تغيرات أسعار الصرف ولكي يكون هناك خطر للصرف متعلق بالعملية لابد من تحقق ثلاثة شروط هي [67] ص 110:

- هذه العمليات يجب أن تكون مع الخارج وقد تكون عمليات تجارية (استيراد أو تصدير السلع والخدمات) أو مالية ( إقراض أو اقتراض لرؤوس الأموال)؛
- يجب أن تكون هذه العمليات مسجلة بالعملية الصعبة، فالمستورد أو المصدر الذي يجري عملياته بعملة الوطن لا يتعرض لخطر الصرف؛
- يجب أن يكون هناك فارق زمني بين تاريخ إجراء العملية و بين تاريخ تحقق التدفق المالي فعلا(تسديد أو تحصيل)، فإذا كانت العملية نقدا فأسعار الصرف معروفة لدى الطرفين، وبالتالي لا مجال لعدم التأكد المصاحب لحدوث الخطر.

##### 2.2.1.4.1. خطر الصرف الاقتصادي: هو مفهوم أوسع من خطر الصرف المتعلق

بالمعاملات لأنه يترجم أو يشرح تأثير التغيرات غير المسبقة لأسعار الصرف على قيمة المؤسسة، ولكي تتعرض مؤسسة ما لخطر الصرف الاقتصادي ليس من الضروري أن تكون قد أجرت عمليات مسجلة بالعملات الصعبة، فمثلا إذا كانت هناك شركة أمريكية تبيع منتجات تنافسها فيها مؤسسات يابانية في السوق الأمريكية سوف تتأثر مبيعاتها سلبيا إذا انخفض الين الياباني مقابل الدولار أو إذا انخفضت أسعار هذه المنتجات [68] ص 147.

##### 3.2.1.4.1. خطر صرف التجميع (التوحيد): هذا الخطر هو خاص بالمؤسسات الأم

التي تقوم بتجميع حساباتها في قوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية في تاريخ إجراء عملية التجميع، فإن الأصول والخصوم للفروع الأجنبية يجب أن تترجم بعملة المؤسسة الأم حسب مختلف الطرق المحاسبية، وخطر الصرف لتجميع الحسابات يكون

أثره على إحداث تغييرات على النتائج الصافية للمؤسسات بعد حدوث تغييرات في أسعار الصرف [69] ص 39.

#### 2.4.1. مجالات ومراحل ظهور خطر الصرف

سنحاول بداية التطرق إلى أهم مجالات ظهور خطر الصرف ومن ثم إلى مراحل التي تمر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة على المستوى الخارجي حتى تدخل في خطر الصرف.

##### 1.2.4.1. مجالات ظهور خطر الصرف

من أهم مجالات ظهور خطر الصرف نجد ما يلي [70] ص ص 66-70:

1.1.2.4.1. الصادرات: تكون الصادرات معنية بخطر تقلب سعر الصرف عندما تبرم الصفقات والعقود بالعملة الأجنبية، فانخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر، يعني أن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة والمتوقعة من إبرام العقد وذلك نتيجة صعوبة تحديد قيمة الصفقة، والتي تتوقف على اتجاهات أسعار الصرف من بدء فترة التعاقد وصولاً إلى فترة التسوية.

2.1.2.4.1. الواردات: المستوردون ملزمون بقبول عملة المصدرين، وهذا ما يفسر أن الواردات معنية أكثر بخطر تقلب سعر الصرف مقارنة بالصادرات، مما يفرض على المستورد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات الأسعار.

3.1.2.4.1. العروض والمناقصات الدولية: المؤسسة وهي تقوم بتقديم عرض أو تعهد في مناقصة دولية فهي تقوم بذلك بالعملة الأجنبية، ومن أجل تحديد هذا العرض يكون الاعتماد في الغالب على سعر الصرف الجاري، وهذا ما يعني تعرض المؤسسة لخطر تقلب سعر الصرف منذ بداية سريان هذه المناقصة، ولكل مؤسسة طريقتها الخاصة من حيث التعامل وتقدير وتسيير هذا الخطر.

4.1.2.4.1. الاقتراض بعملة أجنبية: إن لجوء المؤسسة إلى مصادر خارجية من أجل تمويل نشاطاتها (كاستيراد معدات أو تجهيزات) يترتب عنه تعرض المؤسسة لخطر تقلب سعر الصرف، فهي ملزمة بتسديد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه، وهذا يعني في حالة ارتفاع مرتقب لعملة القرض سيعرض المؤسسة لخطر تقلب سعر الصرف.

5.1.2.4.1. الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنشاء مشروعات في الخارج (مؤسسة و فروعها، شراء جزء أو كل رأس مال مؤسسة في الخارج) والذي سينتج عنه خطر صرف يظهر على مستوى عدة عمليات، أهمها تغيير قيمة الأصول

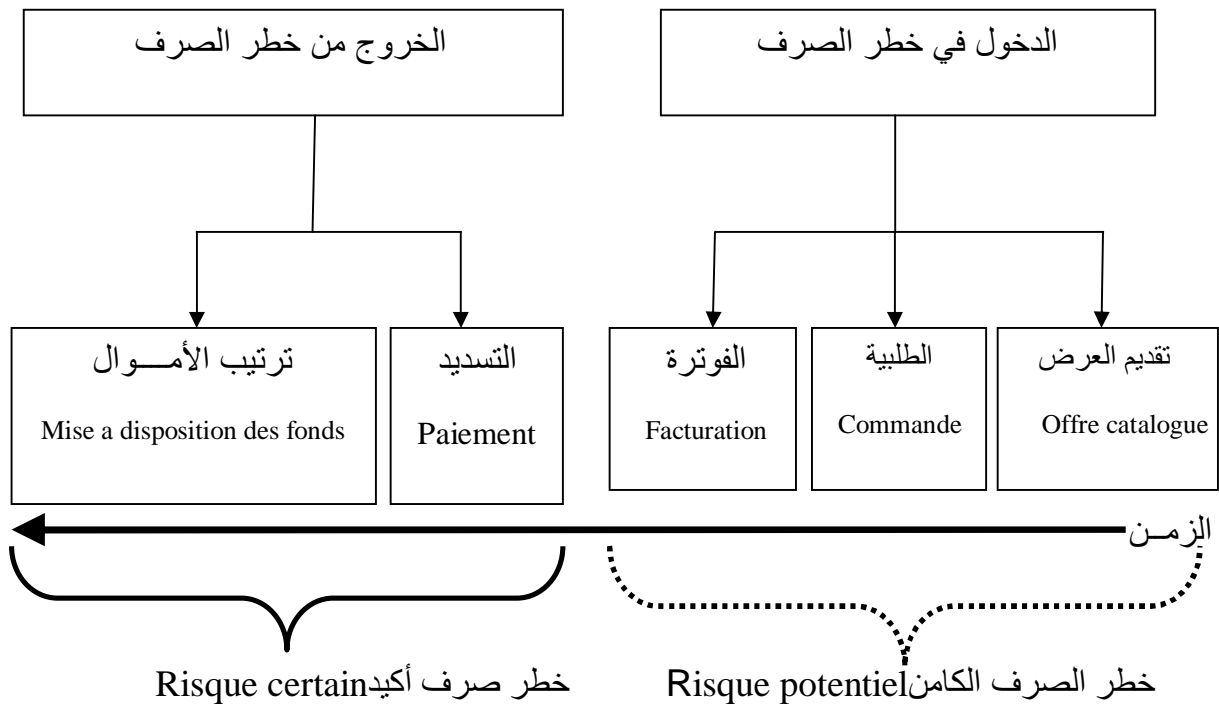
والخصوم المتعلقة بالفروع والمسجلة محاسبيا بالعملة الأجنبية وذلك عند القيام بعملية التجميع، وكذا التدفقات المالية والتجارية التي تتم بين المؤسسة و فروعها.

**6.1.2.4.1. خطر فقدان القدرة التنافسية للمؤسسة:** تتأثر المؤسسة بمخاطر تمس القدرة التنافسية لمنتجاتها نتيجة تقلب سعر الصرف الحقيقي باعتباره مؤشر وثيق بالتنافسية، حيث تصبح منتجات المؤسسة مرتفعة بالنسبة لزيائنها في الخارج، وهذا يؤثر بدوره على صادراتها، كذلك فإن تقلب سعر الصرف يؤثر في منتجات المؤسسة عن طريق تأثيره على الواردات، فارتفاع تكلفة الواردات نتيجة انخفاض قيمة النقد المحلي يحدث آثار مباشرة على سعر تكلفة المنتج وبالتالي فقدان القدرة التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأجنبية.

#### 2.2.4.1. مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة

تمر العمليات التي تقوم بها المؤسسة على المستوى الخارجي بمجموعة من المراحل والإجراءات، والتي تجعل المؤسسة عرضة لعدة صعوبات ومخاطر ذات طبيعة مختلفة وبدون الحديث عن المخاطر النوعية غير القابلة للقياس كتلك المرتبطة بالسلع وترتيبات الشحن والنقل ووجود خدمات ما بعد البيع، فإن خطر الصرف يدرج ضمن المتغيرات الكمية، وتدخّل المؤسسة في خطر الصرف كخطر كامن منذ تقديم عرضها مرورا بإنجاز الطلبية إلى غاية الفوترة، وسنستعين بالشكل التالي لمحاولة توضيح الفكرة.

الشكل رقم 03: مراحل ظهور خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة [71]



يلاحظ أن مرحلة الدخول في خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة تضم خطوات التفاوض والاتفاق حول الأسعار، الكمية و الجودة، وبالتالي علي أساس العرض المقدم يتم إبرام العقد وتدخل العملية مرحلة التنفيذ من خلال تقديم الطلبية ثم تليها الفوترة وهنا يكمن خطر الصرف، وعندما تتم عملية التسوية يتم فيها التأكد من التعرض لخسائر تقلب سعر الصرف، وهذا ما يجعل تسمية خطر الصرف في المرحلة الثانية بالخطر الأكيد، والذي يتطلب ترتيب وتنظيم حالة ووضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة.

### 3.4.1. وضعية الصرف

إن معرفة وقياس المؤسسة لخطر الصرف يجعلها مطالبة بالمتابعة المستمرة لحقوقها والتزاماتها من خلال وضع آلية لمتابعة تحركات الصرف وذلك عن طريق وضعية الصرف.

#### 1.3.4.1. مفهوم وضعية الصرف

تعرف وضعية الصرف على أنها " الوثيقة التي تتولى مهمة جرد المبالغ بالعملة الأجنبية، المستحقة والواجبة الدفع، و التي تنجم عن الإلتزامات المختلفة للمؤسسة، ويتم هذا الجرد تبعا للأجال والعملة وقد تكون هذه الإلتزامات مسجلة في الميزانية أو خارجها وقد تكون ناتجة كذلك عن عمليات مستقبلية" [72] ص 297.

وتوضح وضعية الصرف رصيد الأصول المتداولة والاستحقاقات بالعملة الأجنبية وبالتالي تحديد حالة الصرف للمؤسسة لكل عملة حالة بحالة للوصول إلى الوضعية الإجمالية لكل العملات.

#### 2.3.4.1. جدول وضعية الصرف

يتلخص جدول وضعية الصرف في تحديد عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب على المؤسسة دفعها وعدد الوحدات التي ستحصل عليها المؤسسة أي أن جدول وضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة هو صورة تبين متحصلات وقيم تدفعها المؤسسة وفق آجال استحقاق لكل منها ويوضح جدول وضعية الصرف [49] ص 69:

- قيم تدفقات العملة الأجنبية المنتظرة وتواريخ الاستحقاق؛
- قيم تدفقات مقدرة نتيجة البيع وفق البيان؛
- يتألف الجدول من وضعيات الصرف لأجل و وضعيات الصرف الفوري؛
- يمكن أن يشمل الجدول العمليات المتعلقة بالمناقصات والعروض الدولية المحددة القيمة والأسعار.



وتوجد بعض الإختلافات في تقسيم هذا الجدول حيث يعتمد البعض منها على طبيعة العمليات فيتم التفرقة بين العمليات التجارية والعمليات المالية [73] ص 150.

ويتم حساب وضعية الصرف بالصيغة التالية:

وضعية الصرف = عملات أجنبية مملوكة أو موجودة + عملات مستحقة - عملات واجبة الدفع  
ويتم حساب وضعية صرف كل عملة على حدا وبالأجال المحددة وبعد إنشاء وضعية الصرف فإن الرصيد إما أن يكون:

- موجبا أي أن المستحقات أكبر من الديون فيقال إن وضعية الصرف طويلة؛
  - سالبا أي أن المستحقات أقل من الديون فيقال إن وضعية الصرف قصيرة؛
  - معدوما وتتحقق عندما تتعادل المستحقات مع الديون وتصبح عندئذ وضعية الصرف مغلقة.
- إن وضعية الصرف بالنسبة لعملة معينة تتأثر بتقلبات أسعار الصرف وهذا يعني أن وضعية الصرف سواء كانت طويلة أو قصيرة قد لا تكون في صالح المؤسسة في بعض الأحيان وهذا تباعا لأثار ومخاطر أسعار صرف العملات ويمكن وضع النتائج المستخلصة في الجدول التالي:

**جدول رقم (02): العلاقة بين وضعية الصرف وسعر الصرف [70] ص 80**

انخفاض سعر الصرف	ارتفاع سعر الصرف	وضعية الصرف
خسارة	ربح	(+) طويلة
ربح	خسارة	(-) قصيرة

وما يراد توضيحه من خلال هذا الجدول هو أن وضعية الصرف الطويلة (رصيد المؤسسة من العملة الأجنبية موجب) لا تعني وضع جيد وملئم بالنسبة للمؤسسة، أي أن امتلاك سيولة من عملة معينة يفرز خسائر نتيجة انخفاض سعر صرف تلك العملة ونفس الشيء بالنسبة للوضعية القصيرة في حالة ارتفاع سعر الصرف، أما الأرباح فتتحقق عند ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للوضعية الطويلة وعند انخفاض سعر الصرف في حالة الوضعية القصيرة.

#### 3.3.4.1. المتابعة المستمرة لوضعية الصرف

إن قياس تعرض المؤسسة لخطر الصرف لا يتوقف عند مجرد إنشاء جدول وضعية الصرف فقط، بل يتطلب على المؤسسة العمل المستمر والمتابعة المتواصلة لكل تطور يمس وضعية الصرف ومتابعة المؤشرات والمعلومات التي تؤثر بصورة مباشرة على وضعيتها، فهناك عامل

الزمن والذي من خلاله تتقلب وتتطير مكونات الوضعية وشمولها على مجموعة من العملات وعدم حصرها في بعض العملات الأجنبية.

وتتمحور جهود المتابعة المستمرة لوضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة في:

- أن يكون التحليل حالة بحالة وذلك بتسليط الضوء على كل عملة على حدا مع الإهتمام الأكبر بالعملات التي تمثل قيم هامة بالنسبة للوضعية ومراعاة آجال كل منها؛
- ينتج من بعض التعاملات التجارية المتبادلة (تصدير و استيراد) وحول نفس العملة الأجنبية تقليص وضعية الصرف بالنسبة للعملة المستخدمة، حيث قد تلغى أو تهمل بعض القيم عندما تقترب إلى التعادل وتكون متقاربة الآجال (قيمة وآجال الصادرات وقيمة وآجال الواردات متعادلة تقريبا ومن نفس العملة)؛
- تؤدي بعض المعاملات المالية والتي تفرز وضعيات طويلة أو قصيرة إلى عملية تخفيض أو إلغاء لوضعيات في الجهة المعاكسة نتجت هي الأخرى من خلال المعاملات التجارية للمؤسسة (كأنها عبارة عن مقاصة داخل وضعية الصرف) [70] ص 81.

#### 4.3.4.1. أنواع وضعية الصرف

1.4.3.4.1. وضعية الصرف المحاسبية: تستخرج نتيجة وضعية الصرف المحاسبية عند لحظة زمنية محددة بالإعتماد على التسجيلات المحاسبية للمؤسسة الموجودة ضمن البيانات المحاسبية للمؤسسة والتي تبررها الوثائق و الكشوفات، وقد تعكس هذه الوضعية خطرا مؤكدا من حيث القيمة والزمن، ومع سهولة تحديد وحساب وضعية الصرف بالنسبة للمؤسسة خلال لحظة زمنية محددة فإن قراءة تلك الأرقام و الإعتماد على مدلولاتها يعتبر غير كاف لإتخاذ قرارات ملائمة وذلك لأن هذه الأرقام تبقى دائما لا تمثل الوضع الحقيقي للصرف وهو السبب الذي يقودنا للتطرق إلى مفهوم وضعية الصرف الحقيقية.

2.4.3.4.1. وضعية الصرف الحقيقية: تكمن العبرة من وضعية الصرف الحقيقية في أن المواقف والقرارات المتخذة من طرف إدارة المؤسسة يجب أن تؤسس بمراعاة المعطيات و المعلومات المرتقبة والمحتملة والتي قد تعطي طابعا مختلفا يؤدي إلى التخفيف من وضعية الصرف المحاسبية أو بالعكس كي تجعل الوضعية أكثر ثقلا من ذي قبل، ونتيجة الطابع الإحتمالي الذي تتسم به عمليات الصرف ومختلف أبعاده فإن المؤسسة يجب أن تحدد بدقة أسوأ الظروف والخيارات من خلال:

- يجب على المؤسسة الأخذ بعين الإعتبار بأن هناك أخطار متعلقة بالصرف لا تمثل خطر أكيدا، بل تعتبر أخطار احتمالية وهي تعكس عادة العروض المقدمة في المناقصات الدولية والتي يعتبر الخطر فيها محتملا؛
- تعرض المؤسسة لأخطار مسجلة مسبقا كذلك المتعلقة بوضعية مغلقة وقامت المؤسسة بتغطيتها أو تلك التي تخص الطرف المقابل وهو ما يعني التعرض لخطر صرف مضاعف؛
- أخطار الإقتراض بالعملة الأجنبية والمتعلقة بمعدلات الفائدة وهذا يطرح مشكلا آخر بالنسبة للمؤسسة وبالتالي تكون عرضة لخطر الصرف وخطر معدلات الفائدة [70] ص ص 81-82.

#### 4.4.1. تقنيات تغطية خطر الصرف

يوجد صنفين كبيرين لتقنيات تغطية خطر الصرف، يسمى الصنف الأول : التقنيات الخارجية، لأنها تستعمل أسواق أو هيئات خارج المؤسسة، مثلا عندما تتقدم المؤسسة إلى البنك بغرض شراء أو بيع عملات صعبة لأجل، أو من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف، وأخيرا يمكن للمؤسسة أن تستعين بشركاء آخرين من أجل إجراء عقود مبادلة العملات أو من أجل طلب مساعدات حكومية، ويوجد كذلك تقنيات داخلية، وتسمى بذلك لأن المؤسسة عندما تطبقها لا تحتاج إلى الاستعانة بأسواق أو شركاء أجنبيا.

#### 1.4.4.1. التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف

يقصد بهذه التقنيات الأساليب والطرق التي يمكن للمؤسسة استخدامها والتأثير فيها لتقليص خطر الصرف، فبالإضافة إلى دور العملة المستخدمة في التعاملات يمكن الإشارة إلى دور المؤسسة في التفاوض، حيث أن الشروط التي توضع كنقاط رئيسية في العقود التجارية يمكنها أن تلعب دورا حاسما في توزيع العوائد وفي تقاسم هذه المخاطر، وعليه تتاح مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تستعملها المؤسسة دون اللجوء إلى البنوك أو أسواق متخصصة، تتمثل أساسا في التقنيات التالية:

1.1.4.4.1. الخصم من أجل الدفع المسبق: هذه التقنية يمكن استعمالها في العمليات التجارية، ويتلخص مفهوم الدفع المسبق في ما يمنحه المصدر من خصم للطرف المستورد، وتكون نتيجة ما يجنيه المستورد من هذه المبادرة التخلص الكلي (عدم التعرض نهائيا) أو الجزئي من خطر الصرف، ويعتبر هذا الإجراء ذا طبيعة تعاقدية أي أن الدفع المسبق غالبا ما يتم التفاوض حوله، ونتيجة للمزايا التي يتيحها الدفع المسبق وعلى أساس التفاوض يختار المستورد هذا الخيار، كما

يحقق الدفع المسبق تخفيضات في الأسعار والتي تقدم في شكل تخفيض بنسبة مئوية من قيمة العقد ويتم اللجوء إلى تفضيل هذه التسوية عندما تختلف عملة تحرير العقد عن عملة المصدر [71].

**2.1.4.4.1. اختيار عملة الفوترة:** الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للمؤسسة بتجنب خطر الصرف لأن المبلغ المتوقع تحصيله أو تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد ومعروف بالنسبة للمؤسسة منذ تاريخ إبرام العقد، وهذا يعطيها امتيازات في سهولة وتجانس عملية التسير، الإشكال هنا هو تعارض مصالح كل من المستورد والمصدر إذ يسعى كل واحد منهما إلى تحرير العملية بعملته الوطنية، طبعاً الفوترة بالعملة الوطنية يجنب المؤسسة خسائر الصرف، ولكنه كذلك لا يسمح لها من تحقيق أرباح من وراء التغيرات الايجابية لسعر الصرف [41] ص 110.

والجدول التالي يوضح مزايا وعيوب اختيار عملة الفوترة بالنسبة للمؤسسة:

**الجدول رقم(03): مزايا و عيوب اختيار عملة الفوترة [71]**

الفوترة بالعملة الأجنبية	الفوترة بالعملة الوطنية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>المشتري يمتلك فرصة المقارنة بين مختلف الأسعار.</li> <li>إمكانية التمويل بالعملة الأجنبية و بمعدلات محفزة</li> <li>الفوترة بالعملة الأجنبية تعطي صورة الممارسة الاحترافية للمؤسسة</li> <li>إمكانية التفاوض حول نقاط مهمة في العقد</li> <li>المؤسسة قد تستفيد من تطور العملة الأجنبية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لا يوجد خطر الصرف</li> <li>معرفة قيمة و مبلغ الصفقة</li> <li>سهولة الإجراءات المحاسبية</li> <li>يمكن للمؤسسة تجنب انخفاض في هامش أرباحها الناتج عن تغير أسعار الصرف في غير صالحها.</li> </ul>	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> <li>يجب وضع سياسة لتسيير خطر الصرف</li> <li>وجود صعوبات ممارسة الإجراءات المحاسبية(حساب الزبائن مدينة بالعملة الأجنبية)</li> <li>المؤسسة قد تعاني من انخفاض دخلها نتيجة لتغير في أسعار الصرف في غير صالحها أو تحمل تكاليف الحماية من الصرف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الطرف الآخر(الزبون) يتحمل خطر الصرف وقد يؤثر ذلك في التفاوض</li> <li>صعوبة التفاوض في حالة جهل وغياب سعر صرف العملة المستخدمة</li> <li>تضييع فرصة الاستفادة من ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية</li> <li>الفوترة بالعملة الوطنية غالباً ما يرافقها شروط تجعل الحماية من الصرف وهمية</li> </ul>	العيوب

**3.1.4.4.1. تغيير آجال التسديد أو الدفع:** تتمثل هذه التقنية في تأجيل أو تعجيل المبالغ المراد

تحصيلها أو تسديدها بالعملة الصعبة حسب تقديرات تغيرات أسعار الصرف المتوقعة، وقد تنشأ

الحالات التالية [74] ص 53:

- إذا كان المصدر يتوقع رفع قيمة عملة الاستحقاق سيحاول تأخير تحصيل حقوقه من أجل الاستفادة من سعر صرف أفضل في المستقبل، أما إذا توقع انخفاض قيمة العملة سيحاول تقليص مدة الدين حيث يلجأ إلى محاولة تعجيل عملية التسوية؛
- إذا كان اتجاه قيمة عملة عقد الشراء يميل إلى الارتفاع فإن المستورد سيحاول تعجيل عملية التسوية، وعلى العكس من ذلك إذا اتجهت قيمة العملة إلى الانخفاض سيحاول تأخير عملية التسوية من أجل الاستفادة من سعر صرف أفضل.

و الجدول أدناه يوضح القرارات الأساسية المتخذة حسب اتجاه العملة:

**الجدول رقم (04): توضيح القرارات المرتبطة باتجاهات أسعار الصرف [74] ص 53**

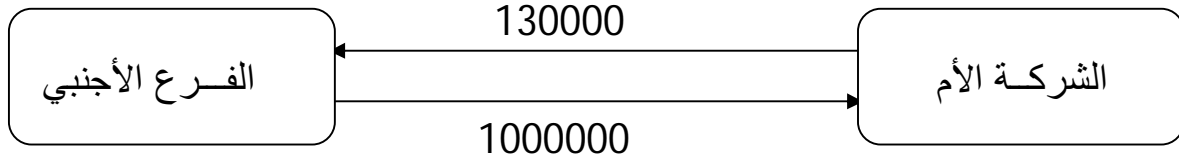
المصدر	المستورد	
ارتفاع سعر صرف عملة الفوترة	إبطاء التسوية	الإسراع بالتسوية
انخفاض سعر صرف عملة الفوترة	الإسراع بالتسوية	إبطاء التسوية

يبين هذا الجدول أهم القرارات المتخذة حسب اتجاه العملة الأجنبية، ويلاحظ أن نوايا المستورد والمصدر متعاكسة حول توقعاتهما لاتجاهات تقلبات أسعار الصرف، ومحاولة كل طرف الاستفادة من المزايا المتاحة ومحاولة تحميل الجزء الأكبر من خسائر الصرف للطرف الآخر.

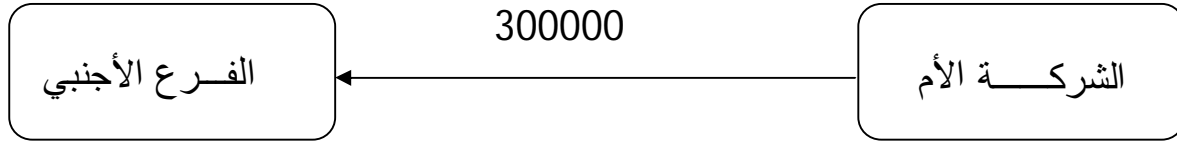
**4.1.4.4.1. المقاصة:** تعتبر المقاصة من الأساليب الأكثر شيوعاً لتسوية الحقوق والالتزامات قصيرة الأجل التي تستخدم فيها عملات مشتركة، وتتم المقاصة عن طريق تصفية الحقوق والالتزامات المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات متماثلة، بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي وتتخذ المقاصة شكلاً ثنائياً أو جماعياً، وتعتبر المقاصة ثنائية عندما تتعلق بشركتين تكون بينهما علاقات تجارية متبادلة كأن تبيع الشركة الأم لفرعها الأجنبي منتجات نصف مصنعة ثم بعد ذلك تعود وتشتري منتجات تامة الصنع من نفس الفرع، كما هو موضح في الشكل الموالي يمكن تلخيص عملتين تجاريتين في عملية واحدة:

**الشكل رقم (04): عملية المقاصة بين الشركة الأم وفرعها الأجنبي [71]**

- في حالة غياب المقاصة الداخلية فان حركات رؤوس الأموال تتم كما يلي:



- في حالة وجود المقاصة الداخلية حركة التدفق تكون كما يلي:



أما نظام المقاصة الجماعية فيتم إنشاؤه بين مجموعة من المؤسسات التي تتداخل المبادلات بينها وذلك بتوسط مركز للمقاصة تتركز فيه المعلومات وتجري بواسطته الحسابات الخاصة بالمقاصة، وينظم هذا المركز الإجراءات والعمليات اللازمة لعملية المقاصة. ويمكن أن تتم هذه التقنية بطرق طبيعية إذا كان زمن العمليات وتواريخ الدفع متماثلة أو تتم بواسطة إيداع عملات أو تسليف إذا كان هناك تفاوت في تواريخ الدفع، ويحقق نظام المقاصة العديد من المزايا:

- يسمح للمؤسسة من تخفيض مخاطر الصرف المتعلقة بالعمليات الآجلة؛
- تحديد تكاليف العمليات وذلك بتجنب دفع العمولات المختلفة التي تتحصل عليها المصارف نتيجة تحويل العملات من جهة لأخرى؛
- تقليص العمولات البنكية المتعلقة بقيم الفواتير.

ومع ذلك في كثير من الأحيان تصطدم تطبيق هذه التقنية بواقع عدم القدرة على توحيد تواريخ الاستحقاق، إضافة إلى ذلك فإن قوانين أو تنظيمات الصرف في بعض البلدان تمنع إجراء عملية المقاصة، وفي دول أخرى يجب حيازة ترخيص محدد، و في حالة اعتماده من دولة ما لا بد من خلق مركز لإعادة الفوترة [75] ص 170.

**5.1.4.4.1. مراكز إعادة الفوترة:** مركز إعادة الفوترة هو في العموم وحدة أو فرع من المجمع المتعدد الجنسيات يهدف إلى تركيز خطر الصرف، يتواجد هذا المركز غالباً في الدولة التي يكون فيها تسبير خطر الصرف أسهل لتحمله، بمعنى ليس في الدول التي لا تملك تقنياً خاصاً بالصرف أو تلك التي تعتبر فيها وسائل تغطية خطر الصرف ذات أهمية كبيرة (كسويسرا أو لكسمبورغ مثلاً)، وكل فرع من المجمع المتعدد الجنسيات يحرر فواتيره بعملته الوطنية بأمر

من مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يضمن تسديد الفاتورة وبعدها تسدد من قبل زبون الفرع، ونفس الشيء فالتسديدات بالعملة الصعبة لموردي الفروع الأجنبي يتم فوترتها باسم مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يستلم المقابل بالعملة الوطنية للفرع ويقوم بالتسديد بالعملة الصعبة للموردين، إذن كل الفروع تحرر فواتيرها بعملة الخاصة الأمر الذي يجنبها أي تسيير لخطر الصرف، وبصفة عامة مركز إعادة الفوترة يتحصل على عمولات من الفروع من أجل تغطية تكاليفه [41] ص 109.

#### 2.4.4.1. التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

تعتبر التقنيات الخارجية لتغطية من خطر الصرف اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الخارجية بالمؤسسة، وقد تعددت واتسعت هذه الأساليب في السنوات الأخيرة نتيجة التطور المستمر الذي شهده المحيط النقدي العالمي والنمو الكبير والمعقد للأسواق المالية، وقد واكب ذلك نشأة أسواق ومؤسسات متخصصة لتقديم التسهيلات والخدمات المتعلقة بالتعاملات الخارجية، وفيما يلي أهم التقنيات الخارجية التي يستخدمها المتعاملون لتغطية مخاطر الصرف.

1.2.4.4.1. سوق الصرف لأجل: تعتبر التغطية بواسطة سوق الصرف لأجل واحدة من التقنيات الأكثر استخداما من طرف المؤسسات الاقتصادية نظرا لسهولة العمل بها، حيث تتبادل الأطراف الاقتصادية العملات وفق قاعدة التسديد في تاريخ لاحق، يحدد هذا التاريخ ويتفق عليه بين الأطراف المنجزة للمعاملة.

1.1.2.4.4.1. تعريف التغطية الآجلة: يقصد بالتغطية الآجلة إبرام وعقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر (المؤسسة)، لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه الطرفين، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة [76].

ويرجع السبب في اللجوء لعملية التغطية الآجلة إلى الرغبة في إبعاد حالة عدم التأكد وتجنب تقلبات أسعار صرف العملة المحددة في عقد الصفقة، سواء كانت ذات طبيعة تجارية أو مالية خلال الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ تنفيذ تعليمات السداد، ويمكن حساب ومعرفة سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استنادا إلى [4] ص ص 148-149:

- سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة؛

- سعر الفائدة الذي تدفعه المؤسسة (الطرف الاقتصادي) إذا ما اقتضت قيمة العملة المباعة التي سيتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل؛
  - سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة التي إشتراها لفترة العقد الآجل.
- 2.1.2.4.4.1. استخدام التغطية الآجلة:** بالنسبة للمؤسسة التي تقوم بالتصدير فالتغطية الآجلة (نتيجة توقع انخفاض قيمة عملة التسوية وبالتالي تعرضها لخسائر الصرف) تفرض على المؤسسة بيع قيمة مستحقاتها بسعر الصرف الآجل إلى البنك، والذي بدوره يقوم بالترتيبات المناسبة لذلك، فتقوم المؤسسة بإعلام البنك عن إستعدادها لبيع مستحقاتها على أساس سعر الصرف الآجل الذي يكون معروضا من طرف البنك، أما إجراءات المستورد في التغطية الآجلة فتكون مناظرة بالنسبة للمصدر، ففي عمليات التجارة الدولية عندما يبرم المصدر عقد صرف آجل سوف يعرف مقدما على وجه التحديد قيمة ما سوف يحصل عليه في تاريخ السداد بصرف النظر عن تقلبات سعر الصرف بعد قيامه بشحن البضاعة إلى المستورد وبالتالي لن يتأثر ربحه المحدد في الصفقة، ويتمتع المستورد بنفس هذه الميزة أيضا لأنه سوف يعرف مقدما على وجه التحديد المبلغ الذي سيدفعه بالعملة الأجنبية للمصدر في تاريخ السداد بغض النظر عن سعر الصرف السائد في سوق الصرف وقت السداد [77] ص 102، وبالتالي يستطيع أن يحدد مقدما الأسعار التي سوف يبيع بها البضاعة موضوع الصفقة بحيث يتحقق له ربح مناسب.
- ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي الذي يوضح مزايا وعيوب عمليات الصرف الآجلة.

**الجدول رقم (05): خصائص عمليات الصرف الآجلة [71]**

المزايا	العيوب
<ul style="list-style-type: none"> <li>• السعر ثابت ومعروف منذ بداية التغطية.</li> <li>• هذه التقنية لا تتطلب أي متابعة إدارية.</li> <li>• تتميز هذه التقنية بالمرونة في الاستخدام (المدة حسب الاختيار، تغطية عدد كثير من العملات).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• هذه التقنية ليست مناسبة بالنسبة للمخاطر المحتملة وغير المؤكدة بسبب أن الإلتزام لا رجعة فيه.</li> <li>• السعر ثابت وغير قابل للتفاوض.</li> <li>• من المستحيل الإستفادة من التطورات الإيجابية لسعر صرف العملة.</li> </ul>

- 2.2.4.4.1. عمليات المبادلة (مقايضة العملات):** نشأت عقود المبادلة عام 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب رقابة السلطات البريطانية على حركات العملات الأجنبية، ومنذ ذلك التاريخ اتسع استخدام عمليات المبادلة [78] ص 203.
- وتجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، وبمعنى آخر تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع، وقيمة



كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلف ويفصل بينهما فترة زمنية، والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف وإنما هو فرق سعر الصرف، أي الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة، وتمارس عمليات مبادلة الصرف لتغطية مخاطر الصرف خاصة في المدى الطويل، كما تعتبر أيضا كوسيلة لتمويل من خلال الحصول على مبالغ ائتمانية تستخدمها المؤسسة لتعبئة استثماراتها و تستخدم عمليات المبادلة من أجل [79] ص ص 110-112:

- تحويل عملة ما إلى عملة أخرى بشكل مؤقت و بدون الاحتفاظ بمركز للعملة الأجنبية، ويستخدم هذا الأسلوب في عمليات الترويج المغطى بأسعار الفائدة؛

- تستخدم عمليات المبادلة لخلق وضع آجل مقابل وضع آجل آخر، كأن تباع في الأول عملة مقابل عملة و التسليم بعد ثلاثة أشهر، ثم تأتي العملية العكسية شراء العملة المباعة في الأول و التسليم في شهر واحد وذلك لتوقع تغير مقدار العلاوة أو الخصم لصالح المتعامل؛

- لما يتعذر اقتراض أو اقراض عملة ما خلال فترة محددة بسبب عدم تواجد المقرض أو المقرض الذين تتفق ظروف كل منهما مع الآخر من حيث قيمة و مدة القرض فإنه يمكن شراء هذه العملة في تاريخ فوري و بيعها في تاريخ آجل، أي تتخذ عملية المبادلة شكل قرض؛

- في حركة رؤوس الأموال إلى الخارج تستخدم المؤسسات المبادلة لتجنب مخاطر تغير سعر الصرف و على الخصوص عند إعادة تحويل رأس المال المستثمر إلى العملة الوطنية؛

- تستخدم البنوك المركزية عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها عندما تتعرض لضغوط بسبب المضاربة، أو من أجل توفير أو التخلص من فائض السيولة.

**3.2.4.4.1. خيارات الصرف:** ظهر أسلوب التعامل بخيارات الصرف كأداة للتغطية من مخاطر تقلب أسعار الصرف المستمرة، وتحديدًا إثر قيام بورصة فيلادلفيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل بعقود خيارات صرف العملات في ديسمبر 1982، حيث أتاحت الفرصة لشراء و بيع العملات (دولار أمريكي، جنيه إسترليني، المارك، الين...) على أساس الخيار كوسيلة للتحوط والحماية ضد تقلبات أسعار تلك العملات [4] ص 164.

**1.3.2.4.4.1. تعريف خيار صرف العملات:** هو عبارة عن عقد قانوني يعطي حامله الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع عملات بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاث أشهر، وعقود الخيارات هي عمليات آجلة إلا أن أهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الإختيار بين إتمام العملية، أي تنفيذ مضمون العقد واستلام

العملات بالسعر المتفق عليه (سعر التنفيذ)، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدماً عند التعاقد، وقيمة هذه العلاوة هي أقصى ما يمكن أن يتحمله مشتري خيار الصرف من خسارة [74] ص 54.

1.2.3.2.4.4.1. أنواع عقود خيار صرف العملات: تنقسم عقود الخيار إلى نوعين هما خيار الشراء و خيار البيع [79] ص 126:

1.2.3.2.4.4.1. خيار الشراء: و يقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة وبسعر محدد خلال فترة زمنية معينة (الخيار الأمريكي) أو في تاريخ استحقاق محدد (الخيار الأوروبي)، والمشتري لعقود الخيار له الحق في ممارسة حقه في الخيار إما بإتمامه للعملية أو تركها، وفي مقابل اكتسابه هذا الحق فإنه يدفع علاوة أو مكافأة للبائع على جعل الأصل محل التعاقد متاحاً له طوال فترة العقد أو في تاريخ استحقاقه وتدفع هذه العلاوة مقدماً ولا ترد سواء مارس المشتري حقه في الخيار أو لم يمارسه.

2.2.3.2.4.4.1. خيار البيع: وهو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد أو خلال فترة زمنية معينة، والبائع في عقد الخيار لا يملك الحق الذي يتمتع به المشتري في الإختيار فعليه انتظار قرار المشتري حتى تاريخ استحقاق العقد، ويتعين عليه تسليم العملة موضوع التعاقد بعد تلقيه إخطار الممارسة من طرف المشتري وبالسعر المتفق عليه في العقد (سعر التنفيذ).

3.3.2.4.4.1. العوامل المحددة لقيمة عقد الخيار: تحدد قيمة عقد الخيار أو العلاوة بأربعة عوامل أساسية وهي [4] ص ص 169-170:

- مدى تقلب أسعار صرف العملات: فالمدى الذي يصل إليه التقلب اليومي لأسعار صرف العملة له تأثير مباشر على قيمة العلاوة، فكلما كان التقلب كبيراً كلما زادت قيمة عقد الخيار لأن الأخطار التي يتعرض لها بائع الخيار تكون كبيرة؛
- القيمة الذاتية: وتعتمد على معدلات الفائدة من جهة ومن جهة أخرى على العلاقة بين سعر الصرف في السوق والسعر المحدد في عقد الخيار، فإذا كان سعر التنفيذ في عقد خيار الشراء أقل من سعر السوق أو كان سعر التنفيذ في عقد خيار البيع أعلى من سعر السوق فإن الخيار يعتبر مربحاً وهذا يرفع من قيمة العقد و تزيد قيمة العلاوة، والحالة المخالفة (العكس) بين السعرين تجعل الخيار غير مربح والذي تنخفض معه العلاوة؛
- عامل الوقت: تتضمن العلاوة القيمة الزمنية، فكلما طالت المدة حتى تاريخ انتهاء عقد الخيار زادت قيمة العلاوة، وبالمقابل ينخفض مقدار العلاوة مع قصر المجال الزمني الذي يربط بين بداية عقد الخيار و نهايته؛

• العرض والطلب: تفاعل قوى العرض والطلب في السوق يؤثر في قيمة عقود الخيار، فإذا زاد العرض على الطلب (مقدار بائعي عملة أكبر من المقادير المطلوبة للشراء منها) فإن العلاوة تنخفض، ويحدث العكس إذا زاد الطلب عن العرض فإن العلاوة ترتفع.

**4.3.2.4.4.1. استخدام خيارات الصرف:** يعد استخدام عقد خيار الصرف بالنسبة للمؤسسة أو غيرها بمثابة تأمين مطلق وضمن ضد تقلبات أسعار الصرف، فعلى أساس الخيار يصبح تقلب سعر الصرف مضمونا، كذلك فإن مستخدم أسلوب الخيار بإمكانه في أي لحظة الاستفادة من التقلبات المناسبة التي تحدث في فترة سريان عقد الخيار محققا بذلك نتائج ايجابية وهذه النتائج تعجز عن تحقيقها باقي الأساليب وعلى الخصوص أسلوب التغطية لأجل، كما يمكن اللجوء إلى عقود خيارات الصرف في عمليات التمويل بالعملة الأجنبية، وتستخدمه كذلك المؤسسات التي تدخل في مناقصات وعروض دولية ومؤسسات التصدير والاستيراد والعمليات الجارية في التجارة الدولية، وعلى العموم فاستخدام عقود خيار الصرف يوفر أربعة معاملات ممكنة هي [77] ص 105:

- شراء حق ممارسة الشراء: فالمشتري هنا له الحق دون أن يكون عليه التزام بشراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ استحقاق عقد الخيار؛
- شراء حق ممارسة البيع: والمشتري في هذه الحالة له الحق دون أن يكون عليه التزام ببيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ استحقاق عقد الخيار؛
- بيع حق ممارسة الشراء: والبائع في هذه الحالة يلتزم ببيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ استحقاق عقد الخيار إذا مارس المشتري حقه في الخيار و طلب من البائع تسليم العملة؛
- بيع حق ممارسة البيع: والبائع هنا يلتزم بشراء مبلغ معين من عملة معينة - إذا ما طلب المشتري منه ذلك- في تاريخ استحقاق عقد الخيار و بالسعر المحدد.

**5.3.2.4.4.1. التزامات الأطراف المتعاقدة والمخاطر المترتبة:** عقود خيار الصرف لها فائدة مؤكدة للمؤسسات وللمستثمرين فهي بمثابة تأمين في مواجهة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، كما تمكن هذه الخيارات المؤسسة من الاستفادة من فرص الربح وتجنب الخسائر [4] ص 175.

والجدول التالي يبين التزامات كل من المشتري والبائع في عقود الخيار والمخاطر واحتمالات الربح التي تترتب عليها.

**الجدول رقم (06): الوضعيات المختلفة للمتعاملين وفق عقود الخيار [4] ص 176**

نوع الخيار	المشتري	البائع
خيار الشراء	للمشتري الحق و ليس الالتزام في شراء أصل مالي معين بسعر محدد (يأخذ مركز طويلا) خلال الفترة التي تقع بين تاريخ عقد الخيار و تاريخ استحقاقه (الخيار الأمريكي) أو في تاريخ محدد (الخيار الأوروبي)	يقع على البائع التزام ببيع أصل مالي معين بسعر محدد (يأخذ مركز قصيرا) في أي وقت قبل تاريخ استحقاق العقد أو في تاريخ استحقاق معين
خيار البيع	للمشتري الحق و ليس الالتزام ببيع أصل مالي معين بسعر محدد (يأخذ مركزا قصيرا) خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ استحقاق عقد الخيار	يقع على البائع التزام بشراء أصل معين بسعر محدد (يأخذ مركزا طويلا) خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ استحقاق عقد الخيار
المخاطر	محدودة بقدر العلاوة المدفوعة	غير محدودة
احتمال الربح	غير محدود	محدود بقدر العلاوة التي استلمها من المشتري

**توضيح:** يعني بالمركز الطويل قيام المشتري بشراء عقد الخيار و الاحتفاظ به لفترة ما على أمل أن ترتفع قيمته السوقية وعندئذ يبيعه و يحقق فيه الربح، أما المركز القصير فهو قيام البائع ببيع عقد الخيار في الوقت الذي لا يملك فيه الأصل محل التعاقد، على أمل أن تنخفض قيمته في المستقبل ليعيد شراءه بالسعر الجديد المنخفض و يقفل مركزه محققا بعض الربح.

**4.2.4.4.1. العقود المالية المستقبلية:** يعتبر سوق العقود المالية المستقبلية امتداد للسوق الفوري وقد استخدمت لتخفيض مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وكان موضوع العقود المستقبلية في بداية ظهورها مجموعة من السلع مثل البن، السكر، الكاكاو، الذهب، الفضة والبلاطين، وكان الغرض من وجود هذه العقود حماية التجار والمنتجين من تقلبات الأسعار في غير صالحهم.

وتعتبر بورصة السوق الدولي للأموال "International Monetary Market (IMM)" التي أنشئت في 1972 كفرع من بورصة شيكاغو التجارية، أول بورصة للتعامل في العقود المالية المستقبلية والتعامل في السندات و أدوات الخزانة والنقد الأجنبي ومؤشرات سوق الأوراق المالية، وتتشابه عقود الصرف المستقبلية مع عقود الصرف الآجلة في كثير من الخصائص، إلا أنه يتم التعامل بها مقابل المعاملات المباشرة بالعملة الأجنبية التي يتم

الإتجار فيها وفقا لأحد السقوف التجارية في السوق الدولي للأموال عن طريق بعض السماسرة المتخصصين، هذا وتوجد اختلافات جوهرية بينها حول الحجم، التاريخ، الضمانات، الإجراءات، والتكاليف لهذه العقود [80] ص 95.

**1.4.2.4.4.1. تعريف العقود المالية المستقبلية:** تعتبر العقود المستقبلية عقودا قانونية ملزمة تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية من أحد الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل، حيث يتم هذا التعاقد في جلسة مزاد علني في البورصة وتحديدًا في إحدى غرف التعامل حيث تختص كل غرفة بالتعامل في العقود المستقبلية لسلعة معينة ومن خصائص هذه التعاملات [4] ص ص 178-179:

- أن التعامل في العقود المستقبلية يتم في إطار مزاد علني مفتوح، في سوق مركزي منظم وعن طريق بيت سمسرة؛
- أن العقود المستقبلية موضوع التعامل هي عقود نمطية من حيث كمية العملة ونوعها وشهور التسليم؛
- يجري التسليم من خلال غرفة مقاصة والتي في إطارها تتم تسوية الصفقات و ضمان تنفيذ العقود؛
- الغالبية العظمى من العقود المستقبلية تأخذ اتجاها عكسيا وهذا ما يجعل التسليم الفعلي للأدوات المالية التي تم التعاقد عليها أولا نادر الحدوث، فمعظم صفقات الشراء تنقلب إلى صفقات بيع مماثلة وظهور متعاقدين جدد؛
- ميل تكلفة التعامل في الجلسات المفتوحة للمزاد العلني إلى الانخفاض.

**1.4.2.4.4.2. استخدام العقود المستقبلية:** تستخدم العقود المستقبلية للتجارة وأيضا لتغطية مخاطر التغيرات المستقبلية، ففي استخدامها التجاري المقصود به الجانب المضاربي وإتاحة فرص تحقيق بعض الأرباح للمضاربيين وفقا لتنبؤاتهم حول اتجاه تحركات الأسعار، أما استخدام العقود المستقبلية للتغطية فيعتبر إجراء وقائي من أجل تخفيض الخسارة المستقبلية المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة أو أسعار الأسهم وتكون التغطية عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومعادل تماما للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، فالمتعامل الذي يريد تغطية وضعية صرف قصيرة (وضعية البائع) يقوم بشراء عقد تتناسب قيمته مع وضعيته، وبعد نهاية مدة الأجل سيجري هذا المتعامل مقارنة بين السعر العاجل وسعر شراء العقد، فإذا كان هناك فرق سالب (أي أن السعر العاجل أكبر من سعر العقد) فهذه الخسارة سيتم تعويضها عن طريق العقد

الآجل (الوضع المضاد)، ويتم ذلك من خلال المقاصة دون وقوع التسليم الفعلي للعقود المتعاكسة وتتم العمليات دون وقوع المتعاملين في الخسائر، كذلك الشأن بالنسبة لتغطية الوضعية الطويلة فالإجراءات تكون متعاكسة وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الإستراتيجيات التي يسلكها المتعاملون لتقليص خسائر الصرف [41] ص 128

السوق العاجل	سوق العقود المستقبلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• متعامل صاحب وضعية طويلة (المصدر)</li> <li>• المتعامل متخوف من انخفاض سعر صرف العملة التي ستستخدم في التسوية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يقوم باتخاذ وضعية قصيرة</li> <li>• يقوم ببيع العقود المستقبلية من أجل تعويض الخسارة التي يتحملها عند حدوث توقعاته</li> </ul>
السوق الآجل	سوق العقود المستقبلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• متعامل له وضعية قصيرة (استيراد)</li> <li>• التخوف من ارتفاع عملة التسوية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتخذ وضعية طويلة</li> <li>• يشتري عقود مستقبلية من أجل تعويض الخسارة التي يتحملها في حالة حدوث توقعاته</li> </ul>

ورغم أهمية العقود المستقبلية في التعاملات الدولية إلا أنها تثير بعض النقائص منها [41] ص 128:

- إقتصار التعامل على عدد محدود من العملات؛
  - الشكل النمطي أو الموحد من ناحية المبالغ والأسعار والذي يقف كعقبة أمام المؤسسات الكبرى التي تطمح إلى التوسع في ممارسة العقود المستقبلية؛
  - أيضا ما يتعلق بالآجال الموحدة والتي قد لا تتلاءم مع ظروف ورغبات بعض المتعاملين نتيجة التعقيدات الإدارية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالعقود المستقبلية يصعب تحديد تكلفة التغطية من تقلبات أسعار الصرف.
- ورغم هذه النقائص إلا أن العقود المستقبلية تبقى وسيلة مفضلة لبعض المؤسسات التي تتأقلم وتتحكم في طبيعة النقائص السابقة والتي تستطيع عدم اللجوء إلى توسيع ميزانياتها أو الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل.

**1.4.4.4.5. التغطية باللجوء إلى التأمين والوكالات المتخصصة:** تعمل بعض الوكالات المتخصصة والحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي قد تنجم عن التخلف عن الدفع

أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المؤسسة المصدرة، وتتيح شركات التأمين ضمانات للمتعاملين على المستوى الدولي وحماية لا تقل أهمية عن الحماية التي تترتب عن توظيف مختلف المشتقات المالية، وتتباين هذه الضمانات من شركة لآخرى وقد تكون هذه الضمانات ذات أشكال مختلفة من بينها:

● الضمانات السابقة للبيع الآجل وتوفر هذه الضمانات للمصدرين تغطية الخسائر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في حالة انخفاض السعر الآجل بين تاريخ تقديم عرض المصدر لزبونه، وتاريخ الدخول الفعلي في تنفيذ العقد؛

● ضمانات الصرف المتعلقة بالتحويل، تتعلق الضمانات هنا بتغطية الخسارة التي يمكن أن يتحملها المصدر في حالة انخفاض الأسعار الفورية، بين فترة تقديم العرض أو إمضائه وتاريخ التنازل عن العملات المحولة في سوق الصرف.

ومن أهم مؤسسات التأمين التي تنشط في هذا المجال توجد [4] ص ص 192-193:

♣ EXIMBANK في الولايات المتحدة الأمريكية؛

♣ ECGD في المملكة المتحدة (بريطانيا)؛

♣ HERMES في ألمانيا؛

♣ COFACE في فرنسا؛

♣ EID في اليابان؛

♣ ERG في سويسرا.

وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط ميسرة تحت مظلة الضمانات التي تصدرها هذه الوكالات الحكومية، ونظرا لاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لسداد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.

## خلاصة الفصل الأول

تعتبر ظاهرة تقلب سعر الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، ويكمن جوهر التعقيد لموضوع الصرف في طبيعة هذه الظاهرة بإعتبارها إمتداد للظاهرة النقدية، حيث كانت هذه الأخيرة محل خلاف بين أكبر المدارس الاقتصادية، وأمام هذه المعطيات لم تتفق الجهود الفكرية على وضع تفسير علمي لسلوك واتجاهات أسعار الصرف بكل دقة، فالنظريات التقليدية كنظرية تعادل القوة الشرائية أثبتت جدواها فقط في الأمد الطويل وهي تستند على أسعار بعض السلع، كذلك بالنسبة لنظرية تعادل أسعار الفائدة فهي مرتبطة بعوامل وسياسات متضاربة تفضي إلى صعوبة الإعتداد بها لتفسير سلوك أسعار الصرف، ولقد إزدادت المسألة تعقيدا أكثر مع تبني إجراءات التعويم فاصطدمت الجهود الحديثة بجملة من التعقيدات صعب معها تقديم صياغة مفسرة يستقر عندها الإجماع والقبول، ولكن رغم كل هذا لا يمكن انتفاء وجود اتفاق بين مختلف الأطراف المعنية بظاهرة تقلب أسعار الصرف حول الآثار السلبية والإيجابية المترتبة عنها وهو ما يسمى بمخاطر الصرف.

ولمواجهة هذا الخطر على المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي مطالبة بالتعامل مع ظاهرة تقلب أسعار الصرف من أجل التحوط لتغطية الخسائر المالية التي تتعرض لها للبقاء والإستمرار في مجال نشاطها، ومن أجل ذلك تتجه المؤسسة إلى تبني طرق وتقنيات التغطية من خلال التفاوض حول الصفقات والعقود الدولية على إدراج توزيع الخسائر والأضرار ضمن نقاط التفاوض (تقنيات داخلية)، أو الإعتماد على العقود الآجلة وخيارات الصرف أو عمليات المبادلة (تقنيات خارجية).

ففي الوقت الذي نشاهد فيه في الدول المتقدمة حيث الأسواق المالية والمعاملات التجارية والمالية التي لا حصر لها، إنتشار لأنواع متعددة ومعقدة من المنتوجات والمشتقات المالية التي تستخدم كأدوات لتغطية المخاطر المترتبة عن تقلبات الصرف أين تتاح فرص كبيرة للمتعاملين فيها للحماية من خسائر الصرف، نجد محدودية هذه الأدوات في الدول المتخلفة والتي قد تقتصر على مجرد إتمام بعض المعاملات، هذا إن لم نقل الغياب الكلي لأسواق الصرف في بعضها، وهذا ما يقود إلى حقيقة مفادها أن قيام المؤسسة بالحماية من مخاطر الصرف هي أولا وقبل كل شيء مهمة تتوقف على مدى تطور المحيط النقدي والمالي الذي تنتمي إليه.



## الفصل 2

### محاسبة المعاملات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية

لقد أصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات إلى وجود تنسيق وتوافق في مجال المحاسبي، بل لا بديل عن إعداد معايير محاسبة تتعامل بها كافة المؤسسات خاصة الدولية منها، عند إعداد قوائمها المالية، ولأهمية المحاسبة الدولية وحتمية تطبيقها في الشركات الدولية المختلفة سواء في تعاملاتها أو في قوائمها المالية، تم تخصيص معيار محاسبي دولي خاص بها، فلقد أصبح اليوم من الصعب على أي مؤسسة أو شركة، خاصة الدولية منها ممارسة كل نشاطاتها بعملة المحلية ودون الارتباط بالتعامل بعملات أجنبية مختلفة في تسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملات أجنبية، أو في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة المنتشرة في دول مختلفة ومعدة بعملات مختلفة، وبالتالي كان لتقلبات أسعار صرف العملات بشكل مستمر نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية آثار كبيرة على نتيجة نشاط المؤسسات الاقتصادية ومراكزها المالية، فكان لزاماً على الهيئات المهنية للمحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً أن تحوي هذه الآثار من خلال وضع المعالجات المحاسبية المناسبة التي تعزز من موضوعية وفائدة مخرجاتها وتلبية احتياجات مستخدميها على المستوى الدولي والإقليمي أو المحلي، فهذا الفصل يتناول المشاكل المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية وطرق معالجتها، وذلك بتطرق إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملة الأجنبية والتي تعد الإشكالية الرئيسية لدراستنا في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني فسنتطرق لطرق المحاسبة عن المعاملات التي تتم بعملة أجنبية، وفي المبحث الثالث سنتناول المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية، أما في المبحث الأخير سنحاول عرض حالات تطبيقية للمعالجة المحاسبية للعمليات الأجنبية.

## 1.2. معايير المحاسبة الدولية والمعاملات بالعملة الأجنبية

في هذا المبحث سيتم التعرف على المحاسبة الدولية وذلك من خلال استعراض مفهوم المحاسبة الدولية و أهم أبعادها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نستعرض التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية وفي المطلب الأخير سنتناول المعايير التي عالجت المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.

### 1.1.2. الإطار العام للمحاسبة الدولية

من خلال هذا المطلب سوف نتناول مفهوم وأهمية المحاسبة الدولية، العوامل المؤثرة فيها والمشاكل التي تواجهها.

#### 1.1.1.2. مفهوم المحاسبة الدولية

بوجه عام لم يتم يتوصل حتى الآن إلى تعريف متفق عليه عالمياً للمحاسبة الدولية حيث قد يرى البعض أن المحاسبة الدولية هي الإطار الدولي لمختلف الأساليب و الإجراءات التي تهدف إلى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية، ويرى البعض الآخر أن المحاسبة الدولية هي أحد الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسيات، كما قد يشار إليها بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموماً على المستوى الدولي بهدف تنظيم الممارسة العملية للمهنة رغم وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول [80] ص ص 9-10.

ويمكن تعريف المحاسبة الدولية بأنها "تهتم بوضع إطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة الناتجة عن أحداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة" [81] ص 21. وعموماً يمكن القول أن مصطلح المحاسبة الدولية يدل على وجود تعامل مالي ومحاسبي بين أكثر من شركة وفي أكثر من دولة، فهي التي تؤثر على بيانات التقارير المالية ومن ثم فهي تشمل المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، وكذلك عملية مراجعة ومراقبة الحسابات وكذا التحليل المالي الدولي.

مما سبق يتضح أن المحاسبة الدولية تعكس تطور الفكر المحاسبي للخروج من نطاق الممارسات الإقليمية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية في الإطار الدولي. وتأسيساً على ما تقدم نستنتج أن المحاسبة الدولية هي عبارة عن [81] ص ص 14-15:

- المحاسبة عن المعاملات والصفقات الدولية والفروع الأجنبية؛

- المحاسبة المقارنة وذلك بإجراء مقارنات للمبادئ والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة؛
- المحاسبة العالمية وذلك من خلال محاولات التوافق والتوحيد المحاسبي فيما بين المعايير المحاسبية المختلفة لدول العالم.

### 2.1.1.2. أهمية وأهداف المحاسبة الدولية

1.2.1.1.2. أهمية المحاسبة الدولية: تكمن أهمية المحاسبة الدولية بصفة عامة في توفير المعلومات الضرورية واللازمة، والتي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة تمثل النشاط الخدمي الذي يوفر المعلومات المالية الكمية، وذلك بهدف تقديم خدمات لمستخدمي البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة، وبالتالي تساعد في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية، ومن خلال ما تقدم يمكن أن نرى العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات، حيث عادة ما يتم توفير المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي والتي تتكون من خلال البيانات المتولدة من الأنشطة والأحداث الاقتصادية [82] ص 32. لهذا السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية، وهناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها والتي من أبرزها [80] ص ص 8-9:

- الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهمة بعملية تحقيق أكبر قدر من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الإقليمية والدولية؛
- التباين في الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- تزايد حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولية ونشوء الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات وما يصاحبها من مشكلات محاسبية؛
- تركيز جهود أديبات مهنة المحاسبة نحو التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية تتعدى نطاق الحدود الإقليمية نتيجة لزيادة الإهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة.

2.2.1.1.2. أهداف المحاسبة الدولية: ترمي المحاسبة الدولية كما وردت في الأدبيات المحاسبية إلى تحقيق عديد من الأهداف لعل أبرزها دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة للتوصل إلى النظم الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول، والتوصل إلى أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية، بجانب توفير المعلومات المحاسبية الملائمة وذات المصدقية، فضلا عن إظهار أسباب اختلاف المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات الدولية، ومساعدة معرفة مدى تأثير النظم المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات الشركات الدولية المختلفة بالإضافة إلى تعريف المحاسبين والمهنيين بأسباب تطبيق النظم المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة [81] ص ص 31-32.

### 3.1.1.2. المشاكل التي تواجه المحاسبة الدولية

إن ممارسة المحاسبة الدولية تواجهها عديد من المشاكل التي تتميز بها والتي من أبرزها [83] ص 27:

- مشاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات في مواجهة عملات لدولة أخرى؛
- مشكلة إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات متعددة الجنسيات التي لها فروع عديدة في بلدان مختلفة تطبق معايير وأنظمة محاسبية مختلفة؛
- مشاكل التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد؛
- اختلاف القوانين الضريبية بين مختلف الدول خاصة في معاملة الشركات الأجنبية، الأمر الذي يوجد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة؛
- مشكلة اختلاف الأنظمة المحاسبية فيما يخص القواعد والمبادئ والطرق المحاسبية بين الدول؛
- مشكلة اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية [84] ودرجة تقدمها ونوعية التقارير والبيانات التي ترتبط بالشركات والمعايير المرتبطة التي يتم تطبيقها؛
- مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها؛
- اختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة من دولة إلى أخرى وتباين معايير المراجعة من بلد لآخر؛

- نظم المحاسبة المقارنة والتي تعتبر من أبرز المشكلات التي تواجه وضع معايير محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على الشركات في الدول المختلفة، حيث يتطلب الأمر حصر الاختلافات في المعايير المحاسبية بين هذه الدول وموائمتها وتوحيدها.

#### 4.1.1.2. العوامل المؤثرة في المحاسبة الدولية

هناك جملة من العوامل التي لها تأثير مباشر على المحاسبة الدولية، هذه العوامل يمكن إجمالها في العناصر التالية [85] ص 33:

1.4.1.1.2. الإقتصاد العالمي الحديث: إن التقدم الموجود في الأسواق العالمية نتيجة للتكتلات الإقتصادية الدولية، ووجود شركات عالمية متضامنة فيما بينها، بحيث تجمع شركاء مختلفين في الجنسية بغية الوصول إلى هدف تعظيم الأرباح، هذه المعاملات بين الشركاء الإقتصاديين على المستوى الدولي لها تأثير على مجريات وطبيعة المحاسبة الدولية.

2.4.1.1.2. الشركات الدولية: هي الشركات التي تباشر أنشطتها الإقتصادية في أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو القطاعات، أو الشركات المستثمرة فيها، أو الشركات التابعة، وهي عادة تنتشر في أكثر من دولة، بحث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد في مكان دون آخر، ولا شك أن انتشار هذا النوع من الشركات في مختلف بلدان العالم يتطلب وجود أنظمة محاسبية ومعايير دولية موحدة لتحقيق متطلبات المستثمرين الأجانب والمحليين.

3.4.1.1.2. الإستثمار الأجنبي المباشر: يتم الإستثمار الأجنبي عن طريق الشركات الدولية، وذلك بتحويل رؤوس الأموال والأصول التكنولوجية من دولة إلى دولة أخرى، وهذا بهدف توسيع أسواق هذه المؤسسات في بلدان مختلفة، وحتى يتم ترجمة هذه المعاملات ينبغي الإعتماد على ما يسمى بالمحاسبة الدولية، وبالتالي يكون لهذه الإستثمارات تأثير على المحاسبة الدولية، وذلك من خلال عمليات الصرف الأجنبي وترجمة العملات الأجنبية بهدف المعالجة المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

4.4.1.1.2. النظام النقدي العالمي: من خلال نظام أسعار الصرف وتدفق رؤوس أموال والتعديلات التي تطرأ على موازين المدفوعات نتيجة لهذا النظام، ولاشك أن أبرز الأمثلة على تأثير النظام النقدي العالمي على المحاسبة الدولية هي مشكلة أسعار الصرف، على اعتبار أن المعاملات بالعملة الأجنبية تعتبر أهم العناصر في المحاسبة الدولية.

## 2.1.2. مدخل لمعايير المحاسبة الدولية

سنتناول في هذا المطلب تطور معايير المحاسبة الدولية من خلال إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذا لجان التفسير الخاصة بها.

### 1.2.1.2. التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في سنة 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في الدول الكبرى في العالم، ومنذ ذلك التاريخ تم عقد اجتماعات ومؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر من أجل التقليل من الإختلافات بين معايير المحاسبة التي تطبقها الشركات من دولة لأخرى وتضييق الفوارق فيما بينها، وفي سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذت فيه قرارات هامة وذلك بإنشاء هيئتين يمكن أن تكون لهما المقدر على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية والاختلاف بين الأنظمة المحاسبية التي تستخدمها الدول المختلفة، فقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 والإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) [86] ص 91.

### 2.2.1.2. لجنة المعايير الدولية المحاسبة (IASB)

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة مستقلة ولا تخضع لسلطة أي حكومة أو منظمة مهنية معينة، تكونت في سنة 1973 بعضوية هيئات محاسبية مهنية من تسع دول، بهدف الوصول إلى توحيد في المبادئ المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي وبالتالي تضييق الهوة بين الاختلافات المحاسبية بين الدول من خلال [87] ص ص 419-422:

- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتهم وقبولهم لهذه المعايير عالمياً؛
- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقد انضم إلى هذه الهيئة بعد تأسيسها عدد كبير من المنظمات المهنية حيث بلغ عدد المنظمات المحاسبية الأعضاء أكثر من 140 منظمة مهنية للمحاسبة تمثل 112 دولة وتضم أكثر من 2 مليون محاسب عبر العالم، وقد أصدرت هذه الهيئة (41) معيار محاسبي دولي، كما تم إصدار

أكثر من 34 تفسير لتلك المعايير من طرف لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) لغاية نهاية سنة 2000، وتقوم كذلك بإصدار وإعداد نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد على فهم وتتبع مختلف الممارسات المحاسبية.

وفي سنة 2001 تم تعديل اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتم كذلك تعديل مسمى معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وقد تم إصدار 9 معايير تقارير مالية دولية لغاية سنة 2009، وكذلك تمت مراجعة 17 معيار من معايير المحاسبة الدولية (IAS) حيث تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيار، كذلك تم تغيير تسمية لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) لتصبح لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) والتي أصدرت 12 تفسير لغاية 2007/1/1 [88] ص ص 31-32.

**3.2.1.2. ماهية معايير المحاسبة الدولية:** قبل التطرق إلى تعريف المعيار المحاسبي الدولي، يجب الوقوف أولاً عند مفهوم المعيار بشكل عام، حيث نجد أنه يتكون من:

المعيار: لغوياً يعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي تعني بمفهومها الأصلي أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي (الكوس- Equerre) [89] ص 14. أما اصطلاحاً فيقصد به القاعدة، حيث ترادف مصطلح (Norma) مع مفهوم القاعدة (Règle) النموذج أو المثال [90] ص 33، أي أن المعيار يعتبر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة. كما يمكن اعتباره النمط الذي يتضمن القواعد والسياسات الملائمة للتطبيق والحكم والمقارنة من أجل تقييم الأداء في ظروف معينة [91] ص 141.

وحسب المنظمة المحاسبية للمعايرة (ISO)، فإن "المعيار هو وثيقة تم إعدادها بصفة جماعية ومصادق عليها من قبل هيئات معترف بها، وهذه المعايير تعالج مشاكل مشتركة ومتكررة، وهي قواعد تعطي مواصفات لأنشطة مختلفة بهدف ضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين" [92].  
وعليه المعيار المحاسبي هو "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسب" [93] ص ص 174-175.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن المعيار المحاسبي الدولي هو مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي، تصدرها هيئات مهنية وقانونية

لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة من إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية، والأسس العامة المتفق عليها للتطبيق المحاسبي السليم بهدف ضبط أداء الممارسة المحاسبية.

والمقصود بالمعيار المحاسبي الدولي هو المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتتضمن ما يلي [88] ص ص 11-12:

- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وقد صدر منها 9 معايير لغاية 2009.
  - معايير المحاسبة الدولية (IAS): وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل أن يتم تغيير اسمها لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيار.
  - التفسيرات التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC)، وقد صدر منها 34 تفسير لغاية نهاية سنة 2000.
  - التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC): وقد صدر عنها 12 تفسيرا لغاية 2007/01/01 [94] ص 10.
- 4.2.1.2. خصائص معايير المحاسبة الدولية:** تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها [95] ص 70:
- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.
  - قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، و هو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.
  - مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.
  - غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.



### 3.1.2. معالجة معايير المحاسبة الدولية للمعاملات بعملات أجنبية

سوف نستعرض في هذا المطلب المعايير التي عالجت مشكلة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية وكذا ترجمة القوائم المالية، من خلال التطرق للمعيار رقم (21) و بعض المعايير المرتبطة به.

#### 1.3.1.2. المعيار المحاسبي الدولي (21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

1.1.3.1.2. لحملة تاريخية عن المعيار (IAS21): عرف المعيار المحاسبي الدولي (IAS21) المعدل والذي تم اعتماده من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية في النسخة المعاد صياغتها في 10 جانفي 2008 عدة تطورات من أهمها [96]:

في ديسمبر 1977 نشرت مسودة العرض E11 للمحاسبة المعاملات الخارجية وترجمة القوائم المالية الخارجية، ليلها عرض المسودة الإضافية E23 للمحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي في مارس 1982، وفي جويلية 1983 تم صدور المحاسبي الدولي رقم 21 "المحاسبة عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي"، لتكون تاريخ سريانه في 1 جانفي 1985، وفي ماي 1992 صدرت مسودة العرض E44 "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي"، وفي ديسمبر 1993 تم إصدار المعيار (IAS21) المعدل "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ليصبح ساري المفعول ابتداء من 1 جانفي 1995، و في 18 ديسمبر 2003 تم إصدار النسخة المنقحة للمعيار المحاسبي الدولي 21 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث تمت إعادة صياغته ليصبح ساري المفعول على التقارير المالية الصادرة ابتداء من 1 جانفي 2005، وفي ديسمبر 2005 تم القيام بتعديلات ثانوية عليه والمتعلقة بصافي الإستثمار في عمليات أجنبية ليتم سريانها في 1 جانفي 2006، وفي 10 جانفي 2008 تم إدخال بعض التعديلات على هذا المعيار نتيجة اندماج الأعمال المتعلقة بالتنازل عن العمليات الخارجية (أصول مثلا) وفي 1 جويلية 2009 دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ.

أما التفسيرات المتعلقة بهذا المعيار (IAS21) فهي:

تم إصدار أول تفسير من طرف لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية تحت تسمية SIC7 المتعلق بإدخال ترجمة عملة الأورو، ثم إصدار التفسير SIC11 المتعلق بعمليات الصرف الأجنبي - رسملة الخسائر الناجمة عن الإنخفاضات الحادة في سعر العملات - وقد تم إدراج SIC11 في تعديلات سنة 2003 للمعيار المحاسبي الدولي IAS21، ثم جاء التفسير SIC19 والمتعلق بالإبلاغ عن العملات - قياس وعرض القوائم المالية بموجب المعيار IAS21

والمعيار IAS29 - وقد تم إدراج SIC19 في تعديلات سنة 2003 للمعيار IAS21، وبعدها جاء التفسير SIC30 والمتعلق بعملة التقرير - الترجمة من عملة القياس إلى عملة العرض - وقد تم إدراج SIC30 في تعديلات سنة 2003 للمعيار IAS21، وبعدها جاء أول تفسير من طرف لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية تحت تسمية IFRIC16 والمتعلق بالتغطية (التحوط) لصافي الإستثمار في العمليات الأجنبية.

2.1.3.1.2. هدف المعيار: يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (21) إلى بيان كيفية المعالجة المحاسبية للمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية، حيث يبين هذا المعيار كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلى عملة التقرير الشركة القابضة، وبشكل رئيسي يهدف المعيار إلى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في عملية ترجمة المعاملات الدولية التي تتم بعملة أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية، وتحديد كيف يتم إظهار فروقات أسعار الصرف (الخسائر والمكاسب) في القوائم المالية أي كيفية الإبلاغ عن آثار التغيرات (التقلبات) في أسعار الصرف في القوائم المالية للمنشأة [97] ص 370.

3.1.3.1.2. نطاق المعيار: يجب أن يطبق هذا المعيار في [98] ص ص 263-264:

- المحاسبة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية .
- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إعداد عند القوائم المالية الموحدة كلياً أو جزئياً.

1.3.1.3.1.2. المعاملات بالعملة الأجنبية: قد حدد المعيار الدولي رقم (21) المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بأنها المعاملات التي ينتج عنها التزامات للمؤسسة أو عليها تتم تسويتها بعملة أجنبية وهي [99] ص 38:

- عمليات البيع والشراء؛
- الإقراض أو الإقتراض؛
- أن تصبح طرفاً في عقود تبادل عملة أجنبية لم يتم بعد؛
- تمتلك أو تتنازل عن أصول وكذلك عندما تنشأ لها أو عليها التزامات تتم تسويتها بعملة أجنبية.

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة [100]. ويبين المعيار كيفية المعالجة عند إعداد القوائم المالية كما يلي:

- استخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة؛

● إن لم يتم تسوية المعاملة في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها، فإن البنود النقدية يتم ترجمتها عند سعر الإقفال [101] (سعر الصرف الفوري في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي)؛

● يتم التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة؛

● يتم التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة وقت تحديد تلك القيمة؛

● الاعتراف بفروقات الصرف:

- إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمنشأة بمعدلات صرف مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أولاً خلال الفترة أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة، يجب الاعتراف بها كدخل أو كمصروف في تلك الفترة التي نشأت فيها.

- يجب أن تصنف فروقات الصرف الناتجة عن التزام محدد بعملة أجنبية لتغطية صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية كحق ملكية في القوائم المالية وذلك إلى حين التخلص من صافي الإستثمار، حيث يجب حينئذ الاعتراف بهذه الفروقات كدخل أو كمصروف.

**2.3.1.3.1.2. العمليات الأجنبية:** تتمثل العملية الأجنبية في أحد الشركات التابعة أو الحليفة أو مشروع مشترك أو أحد الفروع أو الأنشطة التي يتم القيام بها في أحد البلدان بخلاف البلد الذي تعمل فيه المؤسسة وعليه تتم ترجمة العمليات الأجنبية كما يلي [102] ص ص 438-439:

● يجب ترجمة كافة عناصر الأصول والخصوم (النقدية وغير النقدية) للمنشأة الأجنبية بسعر الإقفال؛

● يجب ترجمة بنود الدخل والمصاريف للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتواريخ العمليات [103]، ما عدا إذا كانت المنشأة الأجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم، حيث في هذه الحالة يجب ترجمة بنود الدخل والمصاريف بسعر الإقفال؛

● يجب تصنيف كافة فروقات الصرف الناتجة كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار؛

● عند التخلص من المنشأة الأجنبية فإنه يجب الاعتراف بالمبلغ المتجمع لفروقات الصرف المؤجلة التي تعود لتلك المنشأة الأجنبية كدخل أو مصروفات في نفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في المكسب أو الخسارة من التخلص.

### 2.3.1.2. عرض بعض المعايير الدولية المرتبطة بالمعيار رقم (21)

1.2.3.1.2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية": إن هذا المعيار يتناول أهم الصفات والطرق التي يتم إعداد القوائم بها لكي تتميز بالموضوعية و الملائمة المطلوبتين من مستخدميها لكي يتخذوا قراراتهم على إثرها، وتهدف القوائم المالية ذات الإستخدام العام إلى التزويد بمعلومات عن المركز المالي، الأداء المالي (نتيجة الأعمال)، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه القوائم لغايات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعليه يجب الاعتراف في القوائم المالية بأثر التقلبات في أسعار الصرف [96].

2.2.3.1.2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) " المحاسبة عن ضرائب الدخل ": تعتبر الضرائب من المواضيع الهامة التي يتم تنظيم أمورها المحاسبية في الغالب بموجب تشريعات محلية، و يتجلى الإهتمام بالضريبة في علم المحاسبة من خلال تخصيص معيار محاسبي لها، و الذي يختص بالمعالجات والمشاكل المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي، فقد لا تتفق نتيجة الأعمال مع الربح الخاضع للضريبة أو ما يسمى بالوعاء الضريبي حيث يتطلب الأمر تعديل الربح المحاسبي بما يتوافق مع القوانين و التشريعات الضريبية المحلية للوصول إلى الربح الضريبي. وعليه يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبية مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب هذا المعيار [88] ص 503.

3.2.3.1.2. المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) "الأدوات المالية: الاعتراف و القياس": لقد أقر هذا المعيار محاسبة التغطية (التحوط) لثلاثة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة بسبب التعامل مع الأدوات المالية، ويمكن تصنيف هذه المخاطر على النحو التالي [104] ص 118:

• تغطية المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة؛

• تغطية المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية؛

• تغطية المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية.

ولتجنب هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها يتم التغطية لها بإستخدام أساليب وتقنيات عديدة قد تم التطرق لها في المبحث الرابع من الفصل الأول.

## 2.2. المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية

المعاملات بعملات أجنبية هي تلك المعاملات المعبر عنها أو تم إبرامها أو سيتم تسويتها بعملة أجنبية، فإذا ما قامت الشركة بمعاملات أجنبية فإنها ستواجه مشاكل محاسبية متعلقة بترجمة المعاملات الأجنبية إلى العملة المحلية وكيفية إثباتها، وعليه سنتناول في المطلب الأول ماهية المحاسبة عن هذه المعاملات ثم في المطلب الثاني نتناول الطرق المحاسبية في معالجة المعاملات التي تتم بعملات أجنبية وفي المطلب الأخير نتناول طرق وأساليب التغطية أو التحوط عن هذه المعاملات.

### 1.2.2. ماهية المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية

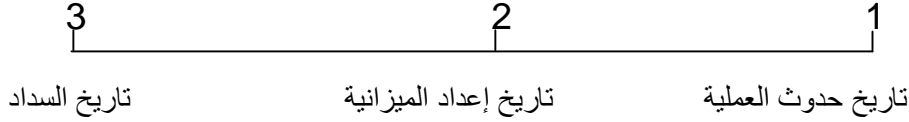
#### 1.1.2.2. مفهوم المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية

المعاملات الأجنبية هي تلك المعاملات التي يتم تحديد قيمتها بأية عملة أخرى غير العملة المحلية للمنشأة وتنشأ هذه المعاملات عندما تقوم المؤسسة بصفقات تجارية بغير عملتها الأساسية والمتمثلة في [105] ص ص 297-298:

- شراء أو بيع بضاعة أو تأدية أو الحصول على خدمة بمقابل محدد معبر عنه بعملة أجنبية؛
  - إقراض الغير أو الإقراض من الغير مبلغ معين يتم تحصيله أو سداه بعملة أجنبية؛
  - أن تصبح المنشأة طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية ولم ينفذ هذا التعاقد بعد؛
  - اقتناء أو استبعاد أصول أو إنشاء أو سداد التزام محدد بعملة أجنبية.
- وتنشأ المشكلة التي تحتاج للمحاسبة عنها بشأن المعاملات السابقة من كون المعاملة معبر عنها بعملة أجنبية، وبعدد محدد من وحدات هذه العملة وبمعنى آخر فإن المبلغ الذي تريد المنشأة تحصيله أو سداه ثابت من حيث عدد وحدات العملة الأجنبية المعينة، وبصرف النظر عن التغيرات التي يمكن أن تحدث في سعر الصرف، وبشكل عام يمكن تحديد ثلاثة تواريخ أساسية كما هو مبين بالشكل رقم (08) مرتبطة بالقياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية هي:
- تاريخ حدوث المعاملة وتسجيلها بالدفاتر ويتم استخدام سعر الصرف السائد في تلك الفترة لإثبات العملية التي تمت بالعملة الأجنبية؛
  - تاريخ إعداد الميزانية وإقفال حسابات النتيجة حيث يتم في هذا التاريخ تعديل أسعار المعاملات المسجلة في المرحلة 1 لتعكس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ وذلك للمعاملات التي لم تنته ولم تسدد بعد، وبسبب تقلبات أسعار الصرف للعملات المختلفة غالباً ما تحدث خسائر أو مكاسب بين هذين التاريخين؛

● تاريخ انتهاء المعاملة من خلال السداد أو التحصيل بالعملة الأجنبية وغالبا ما تحدث ما تحدث مكاسب أو خسائر في هذا التاريخ نتيجة اختلاف أسعار الصرف بين التاريخ نتيجة اختلاف أسعار الصرف بين تاريخ الميزانية وتاريخ السداد أو التحصيل.

الشكل رقم (05): مراحل المعاملة الأجنبية [81] ص 503



ولتوضيح المعالجة المحاسبية للمعاملات الأجنبية نفترض أن المؤسسة الإقتصادية قامت بالتعاقد على عملية أو صفقة بعملة أجنبية، في هذه الحالة تكون الترجمة ضرورية لإثبات المعاملة بالعملة الأساسية للمؤسسة وهي العملة التي تعد بها حساباتها وتقاريرها، فإذا ما تمت المعاملة لأجل فإن الشركة تواجه مشكلتين هما [81] ص ص 503-504:

- تغيير سعر الصرف بين تاريخ حدوث المعاملة الأجنبية وتاريخ السداد وأثره على قيمة الأصول والخصوم؛

- كيفية معالجة الفرق بين ما تم إثباته في البداية وما تم سداده لاحقا.

في تاريخ المعاملة يجب قياس وإثبات المعاملة بعملة المؤسسة الوظيفية باستخدام معدل التبادل في هذا التاريخ، ويجب الإشارة إلى أن الصفقة من الممكن أن تتم بإحدى عمليتي المصدر أو المستورد أو بعملة طرف ثالث و أن السداد قد يكون دفعة واحدة أو على أقساط.

وتتطلب المحاسبة عن المعاملات بعملة أجنبية مراعاة عدة أسس أو اعتبارات من

أهمها [105] ص 299:

● تحديد تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة: يمثل تاريخ المعاملة تاريخ إتمام عملية البيع أو الشراء أو إنجازها بانتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري، أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي تنتهي فيه المعاملة بتحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات المالية، أما فترة المعاملة فهي المدة المنقضية بين تاريخ المعاملة والتسوية.

● تحديد تحركات سعر الصرف: بناء على تحديد كل من تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية وفترة المعاملة سيكون من اللازم تحديد سعر الصرف في تاريخي المعاملة والتسوية، ناهيك عن تحديد سعر الصرف في تاريخ الميزانية.

### 2.1.2.2. التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف

شهد العقد الأخير من القرن الماضي الكثير من التقلبات في أسواق العملات التي أدت إلى سريان حالة من عدم الاستقرار ظلت سائدة حتى الوقت الراهن في أسعار صرف العملات الأجنبية مما انعكس بدوره على طبيعة المشكلات المحاسبية التي تواجه المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسية، خاصة إذا ما تعددت أنشطة تلك الشركات في المعاملات الدولية الآجلة الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد للسلع أو الخدمات، حيث يتم إبرام الصفقات و التعاقدات في تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل النقدي لقيمتها في تاريخ لاحق، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ نشأة الصفقة وتاريخ سداد الالتزامات أو تحصيل الحقوق المترتبة عليها، وهو ما يعرف بفرق سعر الصرف الذي يعرف على أنه الفرق الناتج عن ترجمة نفس عدد الوحدات بعملات أجنبية إلى عملة القيد بأسعار صرف مختلفة [106] ص 327.

وهنا تظهر مشكلة فرق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ العقد، تاريخ السداد أو التحصيل، وهذه المشاكل المحاسبية تظهر من خلال [80] ص ص 68-70:

- التسجيل المحاسبي الأول للمعاملة في تاريخ حدوثها؛
- تسجيل أرصدة العملات الأجنبية في التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية؛
- معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند انتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدي للعملية؛
- تسجيل التسويات الخاصة بحسابات المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها.

وتتضمن المعاملات بالعملة الأجنبية عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات الأخرى أو الإقراض والاقتراض أو تحصيل و سداد توزيعات الأرباح، وهكذا فإن الشركات متعددة الجنسيات والشركات التي تتعامل مع الخارج تواجه العديد من المشكلات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ومعاملاتها الدولية من خلال فروعها الخارجية أو شركاتها التابعة وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من:

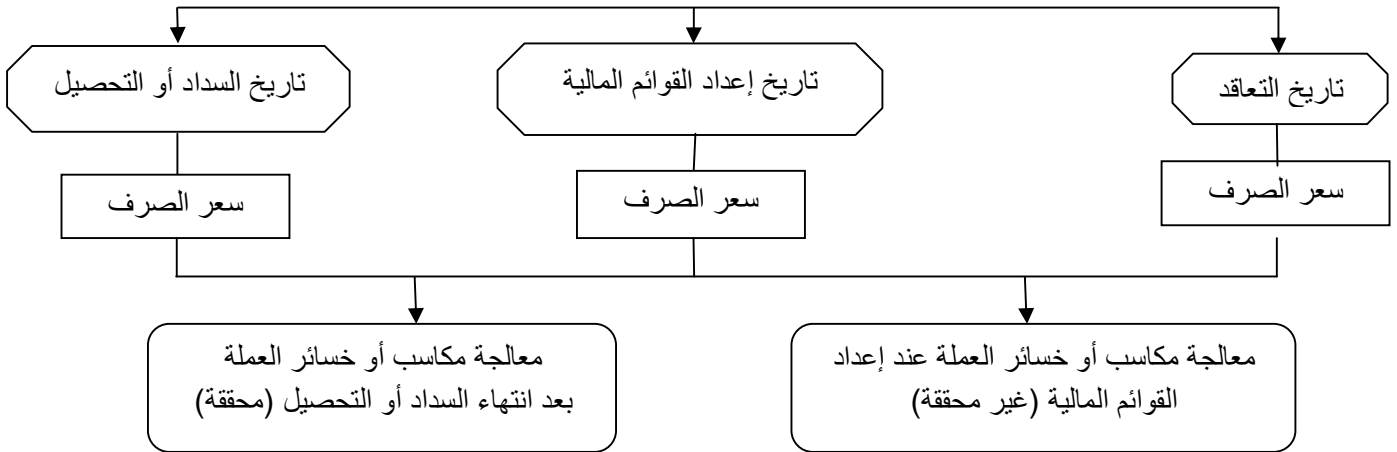
- المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مع الموردين و العملاء الأجانب مع تقلبات أسعار صرف العملة خلال الفترة الزمنية التي تمت خلالها تلك المعاملات الأجنبية وهو يعرف بمشكلات المعاملات التي تنطوي على العملات الأجنبية.

• القوائم المالية لتلك الفروع و الشركات التابعة الخارجية و التي بدورها تفرز خليط من القيم المالية غير المتجانسة التي يتم التعبير عنها بعملات أجنبية مختلفة، مما يتطلب ضرورة ترجمة تلك القوائم المالية إلى عملة الدولة الأم التي يقع داخل حدودها الإقليمية المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسيات حتى يمكن دمجها مع بعضها البعض في قوائم مالية موحدة للمجموعة ككل، وهو ما يعرف بمشكلة ترجمة القوائم المالية.

ويترتب على التغيرات في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية مكاسب أو خسائر في التبادل و تكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة، حيث، تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحققة في المكاسب أو الخسائر التي حدثت بالفعل و التي تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى، فتلك المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية تتمثل في معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية، أما في حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة لأي تبادل في العملة، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية و التي تتمثل في تحويل القيم في أرصدة حسابات الشركات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة.

ويمكن توضيح مكاسب وخسائر العملة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مكاسب وخسائر المعاملات بعملات أجنبية [80] ص 71



يوضح الشكل أعلاه على أنه عندما تكون المكاسب أو الخسائر محققة تكون أمام معاملات بالعملة الأجنبية غير العملة التي يتم بها إعداد التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية، أما في حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة فهي ناتجة للعملة الأجنبية للأرصدة والحسابات في الشركات التابعة إلى عملة الشركات الأم عند إعداد التقارير المالية الموحدة أو المدمجة ولا يكون هناك وجود أي تبادل في العملة.



### 2.2.2. الأساليب المحاسبية في معالجة المعاملات التي تتم بعملة أجنبية

تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية، وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير و تقلب أسعار الصرف، حيث يترتب على ذلك وجود مكاسب أو خسائر لتلك المعاملات نتيجة تغير تلك الأسعار من تاريخ التعاقد و تاريخ تسوية النتائج، حيث يمثل تاريخ التسوية التاريخ الذي عنده يتم سداد الأموال بالعملة الأجنبية، وفي جميع الأحوال يمكن أن تتم المعالجة المحاسبية بإحدى الطريقتين الأولى اعتبار عمليتي التعاقد على الصفقة وسدادها عملية واحدة، الطريقة الثانية تقوم على اعتبار أن عمليتي عقد الصفقة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان.

#### 1.2.2.2. استخدام مدخل المعاملة الواحدة

يعتبر مدخل العملية الواحدة المدخل التقليدي الذي سارت عليه الشركات الدولية في معالجة مكاسب أو خسائر العملة حتى صدور المعيار الدولي (21) والذي أصبح ساري المفعول من جانفي 1985، حيث في ظل هذا المدخل يتم اعتبار المعاملة غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية، وأي مكاسب أو خسائر فرق عملة للعملية سوف يتم عكسها في تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة للمورد الذي تم حيازته واقتناءه، ويتأسس ذلك المدخل على النظر إلى المعاملات بالعملة الأجنبية باعتبارها وحدة واحدة فيما يتعلق بكل من إبرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر إلى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدي لذلك الدين باعتبارها حدثا واحدا لا يتجزأ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه بمجرد إتمام المعاملة تظهر الاحتمالات التالية للسداد [80] ص ص 72-74:

- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد، وفي تلك الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر؛
- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المصدر، وفي تلك الحالة لا يتأثر المصدر ويتأثر المستورد؛
- أن يتم السداد بالعملة الأجنبية لدولة ثالثة لكل من المستورد و المصدر، وفي تلك الحالة يتأثر كل من المستورد والمصدر.

وفي كل هذه الحالات قد يكون السداد بدفعة واحدة أو على أقساط.

ويتميز هذا المدخل بسهولة تطبيقية، كما انه لا يتطلب إدخال إجراءات أو تسويات محاسبية عند نهاية السنة المالية، فضلا عن اعتراف مصلحة الضرائب بهذا المدخل. إلا أن هذا المدخل يعاني من بعض الانتقادات من أهمها:

- مخالفة هذا المدخل للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (مبادئ استقلال الفترات المحاسبية وتحقق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالنفقات)، حيث يتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حسابات المشتريات والمبيعات الخارجية سواء بالنسبة للمعاملات المنتهية أو الممتدة، وقد تكون تلك الحسابات قد أقيمت في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) للسنة أو السنوات التالية؛
- تتطلب هذه الطريقة ضرورة تتبع الربح أو الخسارة الناتجة عن المدفوعات أو المقبوضات بالعملة الأجنبية لتعديل قيمة الأصول والالتزامات المتعلقة بها؛
- لا ينسجم مع التوجه العام لمبادئ و أسس نظرية المحاسبة طول معالجة مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية؛
- لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة ، حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروق في نهاية السنة المالية للشركة، على اعتبار إدخال التعديلات المترتبة على التغيرات في أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها؛
- عدم ملائمة المدخل لواقع وطبيعة الحسابات، حيث يتم جعل حساب المبيعات مدينا (وهو بطبيعته دائنا) أو جعل حساب المشتريات دائنا (وهو بطبيعته مدينا)؛
- لا يتم الفصل أو التمييز بين الأرباح الناتجة عن فروقات العملة والأرباح والخسائر الناتجة عن معدلات الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- قد يتم التصرف في الأصل الذي تم اقتناؤه بعملة أجنبية أو قد يتم إقفال حسابات النفقات والإيرادات في حسابات الأرباح والخسائر قبل تاريخ السداد وبالتالي تكون هناك صعوبة في تعديل قيم تلك الحسابات.

#### 2.2.2.2. استخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة

في عام 1982 اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والذي أصبح ساري المفعول في 1 جانفي 1985 ، والذي ينص على إتباع المؤسسات مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية، حيث يتم في ضوءه تحديد سعر الصرف الجاري أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيود والترجمة عند التعاقد أو عند السداد أو عند سداد الأقساط، وتسمى عملة الدولة التي يتم التعاقد بها و السداد بموجبها بالعملة الوظيفية أو ما يعرف بالعملة الرسمية [107] ص 217.

وينص مدخل المعاملة المزدوجة على اعتبار عمليتي عقد الصفقة و عملية السداد هما عمليتان منفصلتان، وبناء على ذلك لا يتم اعتبار الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات العملة متعلقة بتكلفة المشتريات أو المبيعات أو القرض أو الأصل حيث إن هذه الأرباح لم تنتج من العملية الأصلية، وبالتالي لا يتم تعديل التكلفة الأصلية بأية تغييرات لاحقة لأسعار الصرف [81] ص 510.

يعد هذا المدخل هو السائد في الحياة العملية ويتأسس على أن مكاسب أو خسائر العملة (فروق العملة) تعتبر بمثابة مكاسب أو خسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تقفل في حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل في قيد محاسبي آخر مستقل إلى صافي الربح أو حساب الاحتياطي الخاص، ومن هنا يرجع سبب التسمية للمدخل الثنائي أو المزدوج للمعاملة. هذه الطريقة تعتمد على أن هناك دائما قرارين أو واقعتين منفصلتين، هما واقعة قرار الشراء أو البيع أو بمعنى لآخر عمليتي الاستيراد أو التصدير والثاني واقعة قرار السداد أو التحصيل، ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر يجب ألا تتأثر بأي قرارات أخرى، لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات و المبيعات الخارجية تقفل في الجزء الخاص من ح /المتاجرة بقائمة الدخل، وبشكل مستقل من عملية السداد أو التحصيل النقدي المترتبة عليها و التي بدورها تتولد عنها مكاسب أو خسائر فروق عملة حقيقية، ومن ثم يتعين قفلها بالجزء المخصص بحساب الأرباح و الخسائر فور عملية السداد أو التحصيل [80] ص ص 80-81.

### 3.2.2. محاسبة التغطية [108] عن المعاملات بعملات أجنبية

تفرض طبيعة بيئة الأعمال الآن على الشركات التي لديها معاملات آجلة بالعملة الأجنبية ممتدة لفترة زمنية، أن تواجه مخاطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وما قد يترتب عليها من خسائر خاصة على الالتزامات بعملة أجنبية في ظل ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية في مواجهة العملة المحلية أو خسائر على الأصول بعملة أجنبية في حالة انخفاض سعر الصرف، وفي مواجهة مثل هذه الظروف يجب على هذه الشركات اتخاذ قرار التغطية (التحوط) اتجاه هذه المخاطر، وهذه التغطية لها مفهومها وأهدافها وأنواعها من ناحية، وترتبط بها ما يعرف بعقود الصرف الآجلة وما يترتب عليها من أرباح وخسائر من ناحية أخرى، وكلها أمور لها إجراءاتها المحاسبية [105] ص 309، وهذا ما سنتعرض له ببعض التفصيل من خلال العناصر التالية.

### 1.3.2.2. مفهوم وأهداف محاسبة التغطية

انعكست حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتقلبات والتذبذبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج المؤسسات التي لها معاملات بعملات أجنبية، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء عديد من التسويات المحاسبية لتحديد حجم مكاسبها و خسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواء الخاصة بمعاملات الاستيراد و التصدير أو الإقراض أو الاستثمارات الأجنبية أو المضاربة.

### 1.1.3.2.2. مفهوم محاسبة التغطية:

تترتب على المعاملات الدولية للمؤسسات عمليات بالعملات الأجنبية، ونظرا للتغيرات في أسعار الصرف فإن الشركات تقوم بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة في المستقبل نتيجة للتقلبات والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية عن الدخول والارتباط بعقود صرف مؤجلة في توقيت يتزامن مع إبرام عقود المعاملات بالعملة الأجنبية حتى تتجنب تلك التقلبات في أسعار الصرف خلال الفترة الممتدة بين تاريخ نشوء المعاملة (تحرير العقد) وتاريخ التسوية النقدية لها، وتعرف هذه العملية بمحاسبة التغطية أو التحوط [109] ص 182.

وتنشأ الحاجة إلى عقود الصرف الآجلة في الظروف التي تتعرض فيها أسعار صرف العملات الأجنبية لتقلبات حادة تزيد من المخاطرة المحيطة بالمتعاملين في الأسواق الأجنبية سواء في مجال المتاجرة بالبضاعة أو في مجال الإقراض أو الاقتراض، و يكمن الغرض من هذه العقود هو التغطية(التحوط) لتخفيض مخاطر تقلب أسعار الصرف و ذلك بنقل جزء من هذه المخاطر إلى طرف آخر يكون في معظم الأحيان مؤسسة مالية أو بنك إقراض [110] ص 225.

والتغطية أو التحوط هو "نشاط نتيجة قرار إداري تتخذه إدارة المؤسسة التي لديها معاملات غير فورية بالعملة الأجنبية لمواجهة آثار التقلبات في أسعار الصرف، خاصة غير المواتية منها (في غير صالح المؤسسة)، وينصب هذا النشاط على إبرام عقود صرف آجلة تتيح لها استلام أو تسليم عملة أجنبية مقابل العملة المحلية وذلك بسعر صرف مؤجل، غالبا ما يزيد عن سعر الصرف الفوري في تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل"، وبساطة شديدة فالتغطية عبارة عن معاملة تدخل فيها المؤسسة لمواجهة مخاطر الخسائر التي قد تواجهها نتيجة التغير في قيمة العملة الأجنبية، فعلى سبيل المثال إذا كانت شركة جزائرية مصدرة لليابان تخشى انخفاض قيمة رصيد ح/عملاء الخارج اليابانيين - بسبب انخفاض سعر صرف الين أمام الدينار الجزائري- فعليها أن تدخل في، أو تتحمل التزام مماثل بالين فإن حدث وانخفض سعر صرف الين الياباني فسوف يتم تعويض

الخسارة على رصيد العملاء بالين تماما من الأرباح على التزام التغطية. وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لذلك فإن التحوط يبعد الخطر أرباح أسعار الصرف مثلما يبعد أيضا خطر الخسائر، ويترتب على ذلك أيضا أنه إذا ارتفعت قيمة العملة الأجنبية فإن أرباح أسعار الصرف على رصيد حساب عملاء الخارج سيتم التضحية بها تماما مقابل الخسارة على التزام التغطية [105] ص 310.

### 2.1.3.2.2. أهداف محاسبة التغطية:

تلجأ الشركات الدولية غالبا للدخول في اتفاقيات عقود الصرف الآجلة لتجنب مخاطر الخسارة في عدة حالات، منها على سبيل المثال وجود التزامات مالية على الشركة بسداد مبالغ مالية بعملة أجنبية في فترات مستقبلية أو أن الشركة تخطط لشراء سلع أو خدمات بعملة أجنبية في فترات السداد، الحالة الأخرى وجود مبالغ مستحقة لصالح الشركة في فترات مستقبلية وبعملة أجنبية وأن لدى الشركة مؤشرات تفيد بانخفاض أسعار صرف العملة الأجنبية في فترة التحصيل المتوقعة. وتهدف هذه العملية إلى تغطية مختلف المعاملات (المذكورة سابقا) التي تقوم بها المؤسسات والتي تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية واحدة لتغطية الخسائر المحتملة في المستقبل مقابل مصروفات وعمولات وفوائد تدفع إلى سمسرة العملات الأجنبية والمنشآت المالية التي ترتبط بتلك المعاملات وبصفة عامة تهدف محاسبة التغطية إلى تحقيق الأهداف التالية [80] ص ص 89-90:

- عمليات التغطية ضد مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية بعملات أجنبية؛
- عمليات التغطية عن عقود و مقاولات بعملات أجنبية؛
- عمليات التغطية عن مشتريات مستقبلية بعملات أجنبية؛
- عمليات التغطية لالتزامات مستقبلية بعملة أجنبية؛
- عمليات التغطية عن صافي الاستثمارات الأجنبية سواء كانت فروعاً أو شركات تابعة أجنبية؛
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية) أو على العملات الأجنبية (سوق العملات).

يترتب على هذه العمليات عادة أرباح أو خسائر فروق العملة سواء المحققة (عند التسوية المالية للعملية) أو غير المحققة (عند انتهاء السنة المالية قبل التسوية المالية للعملية) مما قد يعكس حجم المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالوظائف المالية و الرقابية في المؤسسات التي تقوم بمعاملات أجنبية.

### 2.3.2.2. المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة

1.2.3.2.2. ماهية عقود الصرف الآجلة: تستخدم عادة العقود الآجلة في تغطية التقلبات المستمرة في أسعار الصرف الأجنبية خلال الفترة الممتدة بين تاريخ إبرام المعاملات، وتاريخ التسوية النقدية أو المالية لهذه المعاملات، كما يمكن أن تستخدم في الالتزامات المحتملة وعمليات المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعملات الأجنبية.

وتعرف عقود الصرف الآجلة بأنها "عبارة عن اتفاق للشراء أو البيع يخص عملة معينة في تاريخ محدد مستقبلاً بسعر صرف متفق عليه يعرف بسعر الصرف الآجل، وبموجب هذا الاتفاق يتم تحديد نوع ومقدار العملة الأجنبية وسعر الصرف المتفق عليه وتاريخ تنفيذ المعاملة، وهذه العقود ينتج عنها مكاسب أو خسائر محققة نتيجة للفرق الناتج بين سعر الصرف الفوري عند إبرام الاتفاق، وبين سعر الصرف الآجل عند تنفيذ العقد أو الإتفاق" [80] ص ص 92-93.

بعبارة أخرى هي عبارة عن "اتفاق أو عقد قانوني يتعلق بشراء أو بيع كمية محددة من عملة أجنبية في فترة لاحقة لتغطية احتياجات المؤسسة في تلك الفترة، بسعر صرف محدد يعرف بسعر الصرف الآجل، لغرض مواجهة تقلبات أسعار الصرف للمقبوضات أو المدفوعات المستقبلية بالعملات الأجنبية التي تتعامل بها المؤسسة" [81] ص ص 521-522.

ويمكن عقد الصرف الآجل المؤسسات التي تقوم بمعاملات أجنبية من تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف عند وقت السداد أو التحصيل النقدي بالنظر إلى سعر الصرف الآجل المتعاقد عليه، فإذا كان أقل أو أكثر من المتوقع بالنسبة لسعر الصرف الجاري وقت التسوية النقدية وعند انتهاء مدة العقود، فإن عملية التغطية سوف تؤدي إما إلى زيادة حجم التكاليف في بعض الفترات، أو انخفاضها في فترات زمنية أخرى.

وعند دراسة جدوى الدخول في عقد صرف آجل عادة ما يتم النظر إلى ثلاثة أنواع من التكاليف هي:

- الأعباء المالية المرتبطة بعملية الحصول على عقد صرف آجل سواء أكانت في شكل مصروفات أو عمولات؛
- علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجاري في تاريخ إبرام العقد وسعر الصرف الآجل؛
- تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المستقبلي وقت التنفيذ الفعلي، وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف آجل.

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من أسعار الصرف في تحديد تكلفة عقود الصرف الآجلة:

- سعر الصرف الفوري (الآني) وهو السعر الجاري في تاريخ الاتفاق على الصفقة؛
- سعر الصرف الآجل وهو سعر الصرف المنفق عليه في تاريخ السداد أو التحصيل بتاريخ تنفيذ العقد؛

● سعر الصرف الآني المتوقع وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد؛

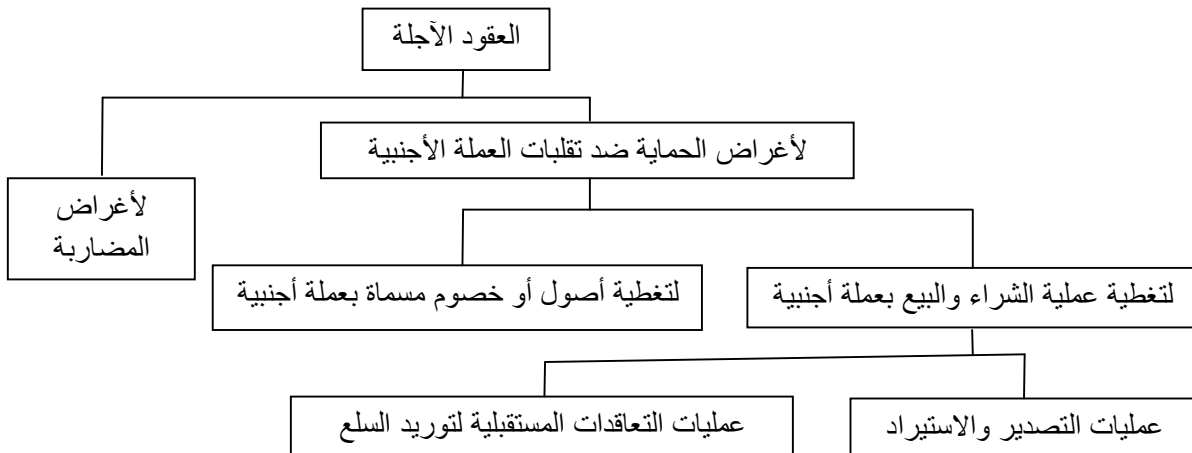
● سعر الصرف الآني الحقيقي وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد.

تشكل معرفة تلك الأنواع من الأسعار أهمية خاصة في تحديد مدى جدوى إبرام عقد صرف آجل (أو ما يعرف بإتخاذ قرار إبرام العقد) بالإضافة إلى مجال تقييم القرار الذي أتخذ بشأن إبرام العقد (أو تقييم العقد بعد تنفيذه).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه غالباً ما يكون سعر الصرف الآجل لشراء عملة أجنبية أقل أو أكثر من سعر الصرف للشراء الفوري للعملة الأجنبية حيث يطلق على هذا الفرق معدل الانتشار، وفي حالة زيادة سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الجاري يمثل الفرق علاوة صرف وفي حالة زيادة سعر الصرف الآجل يمثل الفرق خصم الصرف. وتجدر الإشارة إلى اختلاف طبيعة خصم أو علاوة الصرف من حيث كونها مكسب (أرباح) أو خسارة باختلاف نوع الصفقة بيع أو شراء.

**2.2.3.2.2. أنواع عقود الصرف الآجلة:** تتنوع عقود الصرف الآجلة بحسب طبيعة الاحتياجات من العملة الأجنبية والتي تسعى الشركة لتغطيتها، والتي يمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية كما هو موضح في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (07): أنواع عقود الصرف الآجلة [111] ص 255**



1.2.2.3.2.2. عقود لتغطية الصفقات بالعملة الأجنبية: غالباً ما يتم استخدام عقود الصرف الآجلة من قبل المؤسسات لتغطية صفقات البيع أو الشراء لسلع أو خدمات بعملة أجنبية على الحساب، حيث تهدف هذه المؤسسات من وراء هذا العقد لتوفير التغطية اللازمة من العملة الأجنبية لسداد قيمة الصفقة في تاريخ استحقاقها وتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة الأجنبية، ومن خلال التعرف على طبيعة والمراحل التي تمر بها عقود الصرف الآجلة يتبين أن الشركة عند دخولها كطرف في عقد صرف آجل لا يترتب عن هذا الحدث أي تدفقات أو آثار أنية على أصول أو خصوم المؤسسة، حيث أن أيّاً من طرفي العقد لم يتم بتنفيذ ما التزم به عند توقيع العقد، وبالتالي يرى البعض أن هذه العملية لا تؤثر على حسابات المؤسسة وبالتالي يتم إثباتها فقط بقيود نظامية، في حين يرى البعض الآخر أن الدخول في عقد صرف آجل يمثل التزامات مؤكدة وبالتالي يجب إثباتها محاسيباً [81] ص 526.

2.2.2.3.2.2. عقود لتغطية التزامات مستقبلية بعملة أجنبية: لتجنب مخاطر تقلبات الأسعار وتوفير الاحتياجات من العملة الأجنبية اللازمة لتغطية الالتزامات المستقبلية تقوم الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان بالدخول في عقود صرف آجلة لتغطية الالتزامات المستقبلية، وتختلف عقود الصرف الآجلة للصفقات عن عقود الصرف الآجلة لتغطية الالتزامات أو الارتباطات بأنه في الحالة الأولى تكون الشركة قد دخلت فعلياً في صفقات بعملة أجنبية قبل دخولها في عقود الصرف الآجلة لتغطية الالتزامات فإن الشركة لم تدخل بعد في أي صفقة أجنبية وإنما تدخل في عقد صرف آجل لغرض تغطية التزامات مستقبلية سيتم تنفيذها لاحقاً بعملة أجنبية [105] ص 325.

3.2.2.3.2.2. عقود لتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية: السبب الثالث وراء دخول المؤسسات في عقود صرف آجلة قد يكون لتغطية المخاطر الناتجة عن تغير أسعار الصرف على قيمة الاستثمارات بالفروع أو الوحدات الأجنبية التابعة للشركة، وبالتالي تلجأ الشركات لحماية نفسها من هذه المخاطر بإبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية.

وقد نصت لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقاً من خلال معيارها رقم 21 على أن تظهر أرباح أو خسائر عقود الصرف لتغطية مخاطر تغير أسعار الصرف على صافي قيمة الاستثمارات في حساب مستقل بالميزانية ضمن حقوق الملكية طالما ظل حساب الاستثمار قائم، ويتم إقفال رصيد هذا الحساب في حساب الأرباح والخسائر من الاستثمارات [81] ص 540-541.



4.2.2.3.2.2. عقود لتغطية المضاربة في أسواق العملات الأجنبية: تقوم بعض المؤسسات بالدخول في عقود صرف آجلة ليس لغرض حماية نفسها أو شركاتها التابعة من مخاطر تغير أسعار الصرف أو لتغطية التزامات مستقبلية بعملة أجنبية ولكن بهدف تعظيم أرباحها من خلال تحقيق بعض المكاسب نتيجة الاتجار في العملة، وبناء على هذه العقود تقوم الشركات بإبرام عقود صرف آجلة تتضمن أسعار صرف مستقبلية متفقا عليها لبيع عملات تتوقع الشركة انخفاض أسعارها في تاريخ تنفيذ العقد الآجل أو شراء عملات تتوقع الشركة ارتفاع أسعارها الآنية في تاريخ تنفيذ العقد الآجل، وتعامل عقود الصرف الآجلة لغرض المضاربة بالعملة مثل الاستثمارات ويجب إعادة تقييمها في نهاية كل فترة مالية لتعكس قيمتها السوقية الجديدة، كما أن أرباح وخسائر تغير أسعار الصرف تقفل مباشرة في حساب أرباح وخسائر الفترة [112] ص ص 351-352.

### 3.2. المحاسبة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية

يحظى موضوع ترجمة القوائم المالية الأجنبية سواء كانت هذه القوائم لفروع تابعة للمؤسسة الأم المصدرة للتقارير المالية، أو كانت مؤسسة ذات كيان تنظيمي واقتصادي مستقل، بأهمية خاصة لدى المحاسبين الآن بسبب انتشار الشركات متعددة الجنسيات، ومن جانبها فقد نظمت معايير المحاسبة الدولية عملية الترجمة هذه أمام المحاسب المالي بما يساعده على إتمامها بصورة متسقة مع هذه المعايير.

وسنتعرض في العناصر التالية لماهية وأهداف ترجمة القوائم المالية الأجنبية ومداخل هذه الترجمة والأسس والقواعد المتبعة في ترجمتها.

#### 1.3.2. ماهية وأهمية وأهداف ترجمة القوائم المالية الأجنبية

سنتناول في الفروع التالية ماهية وأهمية وأهداف ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية.

##### 1.1.3.2. ماهية ترجمة القوائم المالية الأجنبية

إذا ما توسع نشاط الشركة بالاستثمار في بلدان أخرى من خلال فتح أقسام أو فروع أو شركات تابعة أجنبية فإن الشركة الأم قبل قيامها بإعداد قوائمها المالية الموحدة تحتاج إلى ترجمة الحسابات والقوائم المالية بتلك الفروع والشركات التابعة من العملة المحلية للدول الأجنبية التي يوجد بها الفروع أو الشركات التابعة إلى العملة الأساسية للشركة الأم، لذلك ظهرت الحاجة إلى ترجمة تلك القوائم حيث لا يمكن إعداد القوائم المالية الموحدة من الحسابات والقوائم المثبتة بعملة مختلفة [113] ص 304.

كما يجب الإشارة هنا إلى أن عملية الترجمة للقوائم المالية قد تتم ليس لغرض إعداد القوائم المالية الموحدة فحسب وإنما تقوم بها الشركة لغرض زيادة الإفصاح من خلال تسهيل قراءة قوائمها المالية لأكبر عدد من المستخدمين، خاصة عندما ترغب الشركة في الحصول على تمويل من خارج حدود الدولة الموجود بها المقر الرئيسي للشركة وسواء كان هذا التمويل من خلال القروض أو بيع أسهم جديدة، وحتى تلبى القوائم المالية للمؤسسة احتياجات المستخدمين سواء كانوا السلطات الحكومية أو المقرضون أو المستثمرين أو العاملين في المؤسسة الأم وفروعها، فإن عملية الترجمة يجب أن ينتج عنها قوائم مالية موحدة تعكس النتائج المالية، والعلاقات بين الوحدات التابعة كما تم قياسها بالعملات الوظيفية لهذه المؤسسات طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بلد الشركة الأم [114] ص 116.

إن ترجمة القوائم المالية هي عملية توحيد وحدة القياس النقدي دفترياً عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والنفقات في القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما، إلى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن عملية الترجمة لا تعني محاولة إيجاد القيم الجارية للأصول والالتزامات المعبر عنها بالعملات الأجنبية وتوحيدها، وكذلك لا يفترض فيها إجراء عملية تحويل فعلية بين العملات الأجنبية، فهي عملية تهدف إلى التغيير الدفترى لوحدة القياس النقدي من العملة الأجنبية المحلية أو المستخدمة في إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية إلى عملة التقرير المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمركز الرئيسي في الدولة الأم [115] ص ص 70-71.

ولاشك أن عالم اليوم يشهد عدم استقرار وثبات أسعار صرف العملات الأجنبية سواء بشكل متوقع أو غير متوقع، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية القيام بعملية ترجمة القوائم المالية بسهولة ويسر، الأمر الذي ينعكس على حجم المشاكل المحاسبية التي تواجه عملية ترجمة تلك القوائم المالية.

### 2.1.3.2. أهمية ترجمة القوائم المالية

اهتمت الأدبيات المحاسبية بالأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات وإنعكاساتها على القوائم المالية التي تعكس كل من:

- نتائج الأعمال سواء كانت التي حدثت داخل حدود الدولة الأم حيث المقر الرئيسي للمؤسسة الأم أو في الدول المضيفة التي تقوم بالاستثمار فيها في شكل فروع خارجية أو في شركات تابعة؛

● المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية في صورة أصول وإلتزامات وحقوق ملكية في أراضي الدولة الأم أو الدول المستقبلية لاستثماراتها الخارجية.

وفي واقع الأمر فإن إعداد تلك الفروع والشركات التابعة للقوائم المالية الخاصة بها لإغراض الوفاء بالتزاماتها في الدول التي تعمل بها أو لتمكين إدارتها من تقييم نتائج عملياتها، لا تفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية الخارجية الممثلة في السلطات الحكومية أو المقرضين أو المستثمرين أو الموردين وكذلك العاملين في الشركة الأم أو فروعها، ولذلك فقد نشأت الحاجة إلى توحيد تلك القوائم المالية والتي سبق وأن تم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة حتى يمكن عكس المركز المالي، ونتائج الأعمال للشركة المتعددة الجنسيات ككل، ويتم ذلك بإدخال عديد من التعديلات على تلك القوائم وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة الأم في سبيل إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل تطبيقا للمعايير المحاسبية الدولية، ولاشك أن العنصر الحالي يشهد عديد من المظاهر المألوفة لعل أهمها إنتشار ظاهرة اندماج وسيطرة الشركات على بعضها البعض بهدف تكوين المجموعات الإقتصادية الضخمة، ويترتب على ذلك عديد من المشاكل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة [80] ص ص 117-118.

### 3.1.3.2. أهداف ترجمة القوائم المالية

- تستخدم القوائم المالية الموحدة في الإفصاح المحاسبي عن الموارد والإلتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس أنشطتها الإقتصادية في نطاق مجموعة من الفروع المرتبطة ببعضها البعض بغرض تحقيق عدة أهداف من أهمها:
- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشأة الأم وفروعها بنفس وحدة القياس؛
  - تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشأة الأم وعملياتها وفروعها بالخارج؛
  - تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المؤسسة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المؤسسة الأم والنشاط الذي تنتمي إليه؛
  - تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الإلكترونية.

- إدماج أرصدة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والنفقات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة؛
- استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينها، وتسوية أرصدة الحسابات المقابلة

#### 4.1.3.2. التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملة الأجنبية

تعتبر مشكلتنا اختيار سعر الصرف واجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية و معالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار عند إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبيا قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة عن استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على إذا ما كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة، أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة العملة، وسنحاول دراسة التعقيدات المحاسبية التي تواجه الشركات الدولية و التي تقوم باستثمار أصولها عبر العالم، حيث يتعين أن يتم التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، ويتمثل ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية والتي يتم التعبير عنها بعملة البلد الذي تعمل فيه يتعين أن يتم ترجمتها إلى عملة البلد الأم محل التقرير أو بالدولار الأمريكي.

أحيانا ما يتم إعادة تصوير و عرض القوائم المالية أو ترجمتها من إحدى العملات إلى عملة أخرى لمساعدة قارئ القوائم المالية [116]، وقد ترغب الشركة الدولية في رؤية عرض نتائج أعمالها الأجنبية بعملة البلد الأم من أجل تسهيل إجراءات المقارنة مع الشركة المحلية، فإذا ما قامت إحدى الشركات متعددة الجنسيات بإعداد القوائم المالية الموحدة، فإنه يجب أن تقوم بالتعبير عن القوائم الخاصة بأعمالها المختلفة بعملة متعارف عليها قبل أن تحدث عملية الدمج أو التوحيد، و بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية، فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية لن تتضمن تبادلا فعليا للعملة، وتنتج من الترجمة بالعملة الأجنبية مكاسب و خسائر ناشئة من ترجمة كافة حسابات الشركة التابعة الأجنبية بعملة دولة الشركة الأم، ولا شك أن عملية الترجمة هذه مطلوبة لإعداد القوائم المالية الموحدة والتي تعتبر أن المؤسسة الأم و الفروع التابعة هي وحدة تقرير واحدة، وعادة ما تقوم الشركات ذات الأعمال الدولية بإعداد قوائم مالية موحدة لمجموعة متنوعة من الاستخدامات و المستخدمين. وقبل التعرض إلى الطرق المحاسبية بالمناقشة يتعين الإشارة إلى عديد من المصطلحات الهامة المرتبطة بعملية الترجمة أهمها [80] ص ص 120-124:

- عملة التقرير: وهي العملة التي تستخدم في عملية القياس النقدي للعناصر والبنود التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية، بعبارة أخرى العملة تلك التي تقوم على أساسها الشركة الأم إعداد قوائمها المالية.
- العملة الأجنبية: وهي تعني جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية للشركة.
- العملة الوطنية أو المحلية: وهي العملة التي تستخدمها في الدولة التي تتخذها الوحدة المحاسبية موطنها لها.
- العملة الوظيفية (العملة الرسمية): وهي تشير إلى العملة التي تستخدمها الوحدة المحاسبية في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية، بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة فيها، فالعملة الرسمية هي العملة الخاصة بإحدى الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن عملة المجتمع الاقتصادي الذي تتولد فيه التدفقات سواء تحصيلات أو مدفوعات، وقد تكون العملة الوظيفية إما عملة التقرير أو العملة الأجنبية.
- سعر الصرف التاريخي: هو ذلك السعر الذي تمت به عملية ما بالعملة الأجنبية أي عند تاريخ حدوث الصفقة كسواء آلات أو معدات.
- سعر الصرف الجاري: هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في سوق العملات في لحظة معينة و هو يتغير باستمرار تبعاً لتغير تلك القوى.
- سعر الصرف عند الإقفال: هو سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أي تاريخ إعداد الميزانية الختامية (نهاية السنة المالية للمؤسسة).

### 2.3.2. الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

من المتفق عليه الآن في الفكر المحاسبي المالي أن هناك أربع طرق يمكن استخدامها لترجمة الأصول و الالتزامات الخاصة بالعمليات الأجنبية للمنشأة المصدرة للتقارير، ويكمن الفرق الأساسي بين هذه الطرائق في، أساس تصنيف الأصول و الالتزامات التي يتم ترجمتها إما بالسعر الجاري أو سعر الصرف التاريخي، ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تفضل طريقة سعر الصرف الجاري لترجمة القوائم المالية، إلا أن الطرق الأخرى جديرة بالدراسة أيضاً، وتكشف الممارسة العملية عن وجود مدخلين لترجمة القوائم المالية الأجنبية، المدخل الأول وهو المدخل التقليدي الذي يستند إلى تصنيف عناصر القوائم المالية حسب طبيعتها، أما المدخل الثاني فهو مدخل العملة

الوظيفية الذي يستند على الزمن [112] ص 82، وسوف نتطرق لكل مدخل من المدخلين في العناصر التالية:

### 1.2.3.2. الطرق التي تستند إلى تصنيف عناصر القوائم المالية

يستند هذا المدخل إلى تصنيف عناصر القوائم المالية حسب طبيعتها (حسب السيولة أو التداول)، حيث يتم اختيار سعر الصرف (معامل الترجمة) الذي يستخدم في الترجمة على أساس هذا التصنيف، ويتضمن هذا المدخل الطريقتين التاليتين:

#### 1.1.2.3.2. طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة:

المحاسبية المستخدمة في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية فقد أوصى بها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) في الولايات الأمريكية المتحدة في عام 1931 ثم صدرت بصورة رسمية سنة 1939 واستمر العمل بها حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (8) من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في أكتوبر 1975.

تستند طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة على افتراض مؤداه أن العرف المحاسبي يصنف الحسابات إلى مجموعات حسب استحقاقها، حيث يتم التمييز عادة بين البنود المتداولة وغير المتداولة عند إعداد قائمة المركز المالي، فأى حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة أو أقل أو خلال دورة التشغيل العادية يتعين أن يتم ترجمته بسعر الصرف الجاري، في حين أن أي حساب آخر يستحق في فترة أكثر من سنة مالية يتعين أن يتم تحديده دفترياً عند سعر صرف تاريخي يتحدد بتاريخ تسجيل العملية، وتطبيقاً لذلك يتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة بنود القوائم المالية [80] ص ص 133-137:

- يتم ترجمة حسابات الأصول والإلتزامات المتداولة باستخدام سعر الصرف الجاري أو سعر الإقفال في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي أو تاريخ الإقفال؛
- يتم ترجمة حسابات الأصول والإلتزامات غير المتداولة وبنود حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على الأصل أو زن نشأة الإلتزام أو الحقوق؛
- يتم استخراج فروق ترجمة قائمة المركز المالي أو الفروق الناتجة عن عملية الترجمة لبنود القوائم المالية للفروع التابعة الأجنبية بين مجموع قيم الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية الناشئة كنتيجة طبيعية لاختلاف أسعار الصرف المستخدمة في عملية الترجمة؛

- يتم ترجمة جميع بنود قائمة الدخل سواء الإيرادات أو المصروفات باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري [117] خلال السنة المالية، ويتم حسابه باستخدام المتوسط المرجح خلال كل شهر خلال السنة المالية ككل فيما عدا البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي على سبيل المثال مصروفات استهلاك الأصول الثابتة، حيث تترجم باستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة في ترجمة الأصول المرتبطة بها؛

- يتم ترجمة رقم صافي الدخل الذي يظهر بقائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أو إعداد القوائم المالية؛

- يتم ترحيل كل من فروق ترجمة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل إلى حساب موحد يعرف بحساب فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة، بحيث يتضمن جميع فروق الترجمة للقوائم المالية لجميع الفروع والفروع التابعة الأجنبية، والذي يقفل في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

وتتميز هذه الطريقة بما يلي:

- تستند إلى العرف المحاسبي في التمييز بين البنود المتداولة والبنود غير المتداولة.
- سهولة وبساطة تطبيقها.
- منطقية الأساس النظري الذي تقوم عليه وهو سيولة الأصول والالتزامات المتداولة باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- أن سعر الصرف الجاري المستخدم في الترجمة يعكس القيمة الفعلية لرأس المال العامل للوحدة الأجنبية في تاريخ الإقفال.

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة استخدمت بشكل طويل وكانت متعارف عليها عموماً لفترة زمنية طويلة إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أبرزها ما يلي:

- يخرج منطق هذه الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية، حيث يتم تقييم المخزون وفقاً لسعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية بدلاً من سعر الصرف التاريخي السائد عند تاريخ حيازته؛

- لا يعبر استخدام أسعار الصرف التاريخية عند ترجمة الإلتزامات طويلة الأجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التي يجب تخصيصها لسداد تلك الإلتزامات، كما أنه يؤدي إلى تأجيل الإقرار المحاسبي بمكاسب أو خسائر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية؛

- أن استخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة المالية في ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدي إلى الإخلال بفرض ثبات وحدة القياس، برغم استخدام سعر الصرف التاريخي في نفس الوقت عند ترجمة بنود إهلاك الأصول الثابتة؛

- أن استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إقفال القوائم المالية في ترجمة المخزون في حالة انخفاض أسعار الصرف قد يؤدي إلى تحميل السنة المالية التي تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة، بينما قد تؤدي إلى زيادة غير عادية في أرباح العمليات للسنة المالية التي يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفرع الأجنبي في تلك الخسائر والمكاسب.

**2.1.2.3.2. طريقة البنود النقدية وغير النقدية:** نتيجة لزيادة الأنشطة الأجنبية بشكل ملحوظ في فترة الخمسينات وإلى زيادة الانتقادات لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة ظهرت الحاجة إلى ضرورة البحث عن طريقة أخرى أكثر موضوعية، ومن هنا جاءت طريقة البنود النقدية غير النقدية، حيث ظهرت لأول مرة في عام 1956 على يد أحد أساتذة المحاسبة في أمريكا، وانتشرت بعد أن تم الإعراف بها رسمياً بواسطة مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1960، وتقوم فكرة هذه الطريقة على أن العناصر النقدية هي التي تكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف بسبب ثبات قيمتها النقدية وتحديد عدد ثابت من العملات الأجنبية، حيث يتم التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية [81] ص 551.

ويتم تطبيق هذه الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية التالية [80] ص ص 139-

143:

- يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ الإقفال أو إعداد القوائم المالية في ترجمة البنود النقدية والتي تتمثل في البنود النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة ومقومة بعدد ثابت من وحدات النقد ومن أهم هذه البنود نجد النقدية بالخبزينة والحساب الجاري بالبنك و الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأوراق القبض وحسابات المدينين وحسابات الدائنين أو الموردين والبنك سحب على المكشوف والأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التي تنشأ في نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية باعتبارها بنود نقدية سيتم تحصيلها أو سدادها في الأجل القصير بعدد ثابت من وحدات النقدية.

- يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على الأصول أو نشأة الإلتزامات في ترجمة البنود غير النقدية غير السائلة بطبيعتها أو تحتاج إلى مزيد من الوقت لتحويلها إلى نقدية سائلة حيث قد تفقد من قيمتها من جراء عملية التحويل، والتي تتمثل في



الأصول والالتزامات الأخرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والمخزون السلعي وحقوق الملكية مثل رأس المال الإسمي والمصدر والأرباح المجمعة و الإحتياطات والنفقات المدفوعة مقدما والإيرادات المقبوضة مقدما بخلاف البنود التي تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى، على اعتبار أنهما يعبران عن واقعة سداد أو تحصيل نقدي تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثر بالتقلبات المستقبلية في أسعار الصرف.

- يتم استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية في ترجمة المخزون السلعي والذي يعد من البنود غير النقدية والذي قد تتطلب ترجمته استخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عليه، إلا أنه بسبب وجود صعوبات عملية تكتنف عملية حصر تلك التواريخ للعديد من صفقات المؤسسة وكثرة عمليات استلام وصرف البضائع من المخازن يتم استخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية؛

- استخدام متوسط سعر الصرف في ترجمة بنود قائمة الدخل أو بنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التي تتضمنها في السنة المالية باستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي.

- يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبي قائمة المركز المالي النقدية أو غير النقدية والتي تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل (المؤسسة وفروعها).

- لا يتم ترجمة قيمة صافي الدخل بل يتم استخراج المتمم الحسابي بين جانبي قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها، ويعرف ذلك بصافي ربح العمليات المترجمة، والذي يرحل بدورة إلى قائمة الدخل الموحدة على مستوى المجموعة ككل.

وقد أيد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) استخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية [118] (قبل صدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (52) في عام 1982) بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية للمجموعة ككل لعدة أسباب أهمها:

- تناسق واتفاق الطريقة مع المبدأ التكلفة التاريخية؛
- يؤدي استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة الإلتزامات النقدية طويلة الأجل في تاريخ إقفال القوائم المالية إلى التوصل للقيم الحقيقية لها.

برغم من أن هذه الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة في مجال التخطيط المالي و إتخاذ القرارات إلا أنها قد تعرضت لعدد من الانتقادات أبرزها:

- أن إجراءاتها لا تعكس المركز المالي الحقيقي أو طبيعة العمليات في الفروع والشركات التابعة الأجنبية، حيث أن التغيرات في أصولها والتزاماتها وكذا نتائج أعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسي للمجموعة ؛
- أن تلك الطريقة لا تعكس آثار التغير في أسعار الصرف لل عملات الأجنبية على البنود غير النقدية بالرغم من ضخامة قيمتها أحيانا؛
- أن هذه الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير النقدية وفقا لأسعار الصرف التاريخية برغم من تقويمها بالأسعار الجارية السوقية في القوائم المالية للفروع الأجنبية.
- قد يترتب على ترجمة المخزون في ظل تلك الطريقة وفقا لسعر الصرف التاريخي إظهار نتائج ترجمة غير مقبولة عمليا في حالة تقويمه وفقا لأساس التكلفة أو السوق أيهما أقل في دفاتر الفروع الأجنبية وفي ظل إنخفاض أسعار السوق عن التكلفة (حيث يتم تقويمه بسعر السوق في هذه الحالة).

### 2.2.3.2. الطرق التي تستند على الزمن (مدخل العملة الوظيفية)

يمكن تصنيف طرق الترجمة التي يتضمنها هذا المدخل إلى طريقتين هما:

1.2.2.3.2. طريقة سعر الصرف المؤقت (الطريقة الزمنية): اقترحت الطريقة الزمنية للترجمة بصفة أصلية في إحدى الدراسات البحثية المحاسبية التي قام بعملها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1972، ثم صدرت بشكل رسمي في أكتوبر 1975 حين أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار رقم (08) تحت تسمية (المحاسبة عن العمليات الأجنبية والقوائم الأجنبية)، وطبقا لهذه الطريقة يتم النظر إلى عملية الترجمة على اعتبار أنها مجرد تحويل دفترى لوحدة القياس النقدي، أو إعادة عرض وتصوير بنود القوائم المالية، فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة في عملية تقويم البنود عند إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية، حيث تحدد الطرق المحاسبية المستخدمة في تقديم بنود القوائم المالية وفي ضوئها تتم عملية اختيار أسعار الصرف المناسبة لترجمة البنود من العملة الأجنبية إلى عملة التقرير، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل وبعد القيام بعملية الترجمة من خلال الالتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبي لتلك البنود محل الترجمة [119] ص 315.

وبمقتضى هذه الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية وتحديد ما إذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحويل أو التزام يتطلب سداً مستقبلاً و يترتب على ذلك ما يلي [81] ص ص 554-555:

- يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة البنود التي تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة أو الطويلة الأجل والاستثمارات المالية والمخزون السلعي والالتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً والإيرادات المستحقة؛

- يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ الإقفال أو إعداد القوائم المالية عند ترجمة البنود التي تعبر عن حقوق أو الالتزامات قابلة للتحويل أو السداد النقدي في المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع والاستثمارات المالية قصيرة الأجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الالتزامات الجارية؛

- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة المالية باستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي حيث تستخدم في ترجمتها نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي وهي أسعار الصرف التاريخية؛

- يترتب على إجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالي ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي، والتي ترحل إلى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية بدفاتر المركز الرئيسي حيث يقفل في حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بند الاحتياطات؛

- لا يتم إجراء عملية ترجمة لصافي الدخل، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها، ويعرف بصافي ربح العمليات الذي يتضمن كل من ترجمة قيمة صافي الدخل بالإضافة إلى فروق ترجمة قائمة الدخل، ويتم ترحيل صافي ربح العمليات إلى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

تتميز طريقة الترجمة المؤقتة أو الزمنية بعدد من المزايا الهامة والتي من أبرزها [80] ص

:146

- تتفق الطريقة الزمنية مع المبادئ والأسس المحاسبية المستخدمة في تقويم الأصول والالتزامات التي تتضمنها القوائم المالية للفروع أو الشركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها، فإذا كانت البنود مقومة وفقاً للتكلفة التاريخية كما في حالة الأصول الثابتة فإن سعر الصرف

التاريخي وقت شراء الأصل هو الذي يستخدم في الترجمة، أما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجارية كما في حالة الالتزامات فان سعر الصرف الجاري في نهاية السنة المالية هو الذي يستخدم في الترجمة؛

- تتلاءم الطريقة الزمنية مع البنود التي سيتم تسويتها نقدا خلال المستقبل القريب، حيث يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ نهاية السنة المالية والتي تقترب من الأسعار السائدة في تاريخ السداد أو التحصيل النقدي لتلك البنود؛

- توفر الطريقة الزمنية في الترجمة نتائج جيدة في فترات التغيرات الشديدة في أسعار الصرف الأجنبية، فهي تتجنب استخدام أسعار صرف غير مناسبة في عملية الترجمة باعتبارها تحويل دفتري لوحة القياس النقدي؛

- إن الطريقة الزمنية في الترجمة لا تتطلب إجراء عمليات إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية، لذلك فهي تتفادى درجة النقد الموجهة إلى الطريقتين السابقتين (طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية).

وعلى رغم من كل هذه المزايا فإن هذه الطريقة تتعرض لبعض الانتقادات والتي من أبرزها

[80] ص 147:

- إن عملية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط و لا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الاقتصادية للفرع الأجنبي، التي ينبغي التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسي للمؤسسة الأم؛

- إن إجراء عمليات الترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها؛

- أن هذه الطريقة تتطلب ضرورة الاحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميع العملات التي تستلزمها عملية الترجمة ولعدد من السنوات المالية السابقة وبصفة مستمرة مما يؤدي إلى الكثير من التعقيدات العملية و التكاليف الإضافية.

أدت هذه الانتقادات بهيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) إلى إصدار المعيار المحاسبي رقم (52) بعنوان "ترجمة العملة الأجنبية" الذي يشترط استخدام طريقة السعر الجاري. 2.2.2.3.2. طريقة سعر الصرف الجاري: تعتبر طريقة سعر الصرف الجاري هي الطريقة الوحيدة من طرق الترجمة الأربعة التي اقترحت أصلا من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوصى باستخدامها مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا و ويلز عام 1968 كأساس لترجمة

بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية، من خلال تقرير بعنوان "المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية في الجنيه الإسترليني مقابل عملات ما وراء البحار"، وقد أعلن مجمع المحاسبين القانونيين باسكتلندا في عام 1970 أن الطريقة الجارية هي الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على اعتبار أنها من أسهل الطرق جميعاً و أبسطها من حيث التطبيق، كما أن هذه الطريقة أقرتها معايير المحاسبة الدولية وأيضاً معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).

وبموجب هذه الطريقة يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والالتزامات بسعر الصرف الجاري وهو يعبر عن سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)، فطريقة سعر الصرف الجاري تعتمد فقط على مجرد إعادة تحديد وعرض القوائم المالية بالعملة الأجنبية إلى عملة التقرير، حيث لا يتم تغيير المبادئ المحاسبية المستخدمة عن طريق الشركة التابعة الأجنبية لأغراض الترجمة، وهذا يعطي اعتراف بالحقيقة الكاملة بأن الشركة التابعة تعمل في بيئة معينة مختلفة عن بيئة نشاط الشركة الأم.

ومن هنا يمكن القول بأن استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة كل من بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل يعد بمثابة الطريقة المنطقية واليسيرة للتطبيق على الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات والتي تتميز بأن لها فروع وشركات تابعة عديدة في العالم، ويتطلب استخدام هذه الطريقة إتباع الإجراءات المحاسبية التالية [80] ص ص 148-150:

- استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ نهاية السنة المالية في ترجمة جميع بنود قائمة الدخل بما فيها مصاريف إهلاك الأصول الثابتة ورقم صافي الدخل بما فيها ترجمة قيمة المخزون السلعي أول المدة كما يظهر في قائمة الدخل؛

- استخدام سعر الصرف الجاري ذاته في ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالي باستثناء حقوق الملكية (رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)، حيث يستخدم في ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين إضافة كل بند أو دفعة منها؛

- يتم إقفال فروق ترجمة قائمة الدخل [120] وقائمة المركز المالي [121] في بند الاحتياطي العام (في حقوق الملكية) سواء بالإضافة أو الخصم طبقاً لنتيجة فروق الترجمة سواء كانت دائنة أو مدينة.

ولا شك أن طريقة سعر الصرف الجاري في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية تتميز بعدد من المزايا والتي من أهمها [105] ص ص 361-362:

- سهولة تطبيق الطريقة في الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات التي لها شركات تابعة أو فروع، لأنها لا تتطلب تبويبا أو تمييزا معينا بين بنود القوائم المالية؛
- توفر هذه الطريقة الكثير من الجهود المبذولة في تسجيل وتتبع التغيرات في أسعار الصرف والاحتفاظ بها للعديد من السنوات وفي الكثير من البلدان؛
- تتفق هذه الطريقة مع مفاهيم التكلفة الجارية في تقييم الأصول كأحد المداخل المحاسبية لمعالجة مشاكل التضخم بسبب ما تحققه للمستخدمين من فائدة قصوى من خلال احتفاظها بنفس العلاقات بين البنود بعد الترجمة؛
- تحافظ هذه الطريقة على العلاقات بين التغيرات المحاسبية سواء قبل عملية الترجمة أو بعدها (ولاسيما نسب السيولة أو الربحية) مما يخدم متطلبات متخذي قرارات الاستثمار مقارنة بالطرق الأخرى في الترجمة و التي يترتب على استخدامها اختلاف تلك النسب بعد الترجمة عما كانت عليه قبلها.
- ورغم هذه الخصائص المميزة لهذه الطريقة، إلا إنها تعرضت للعديد من أوجه النقد والتي من أبرزها ما يلي [81] ص ص 556-557:
- استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة بنود المصروفات المدفوعة مقدما و الإيرادات المحصلة مقدما ضمن الأرصدة المدينة أو الدائنة، على الرغم من أنها تمثل أحداثا مالية تمت بالفعل و يتطلب ترجمتها مستقبلا استخدام أسعار الصرف التاريخية لها؛
- عدم تصدي تلك الطريقة للمشكلات العملية لترجمة القوائم المالية بتحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة وخصائص بنود القوائم المالية، حيث لا يجب أن تغطي ميزة سهولة التطبيق على ضرورة الالتزام بالأسس العلمية المنطقية مهما كان درجة صعوبتها؛
- أن اعتماد هذه الطريقة في ترجمة البنود غير النقدية على أساس أسعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادة غير حقيقية في قيمتها في حالة انخفاض أو ارتفاع أسعار الصرف؛
- يعاب كذلك على هذه الطريقة خروجها عن التكلفة التاريخية، حيث يتم ترجمة الحسابات التي تظهر بالتكلفة التاريخية (الأصول الثابتة مثلا) بالشركة التابعة باستخدام الأسعار الجارية بينما تظل الأصول الموجودة في الشركة الأم مفصح عنها بالتكلفة التاريخية.

### 3.2.3.2. المقارنة بين طرق ترجمة القوائم المالية

بصفة عامة توجد أربع طرق محاسبية يمكن استخدامها في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة من العملة الأجنبية إلى عملة دولة المركز الرئيسي للشركة الدولية أو المتعددة الجنسيات ككل (الشركة الأم)، ويتطلب الأمر ضرورة الاختيار فيما بين تلك الطرق، حيث قد تستخدم أسعار صرف معينة في ترجمة بنود القوائم المالية في ظل كل طريقة على النحو التالي [80] ص 151:

- هناك بعض بنود القوائم المالية يتم ترجمتها باستخدام سعر صرف واحد هو سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية في ظل طرق الترجمة الأربع مثل حسابات النقدية والمدينين والدائنين والاستثمارات المالية والالتزامات قصيرة الأجل؛
- هناك بنود يختلف سعر الصرف المستخدم في ترجمتها حسب طريقة الترجمة المستخدمة على سبيل المثال المخزون السلعي.

إن الفرق بين الطرق الأربعة لترجمة القوائم المالية يكون في نقطتين أساسيتين وهما:

- سعر الصرف الذي يتم استعماله في الترجمة: حيث يوجد ثلاثة أنواع من أسعار الصرف والمتمثلة في سعر الصرف الجاري وسعر الصرف التاريخي ومتوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام.
- تقسيم بنود هذه القوائم و استخدام سعر صرف معين في ترجمتها: يمكن أن يتم تقسيم بنود القوائم المالية إلى بنود متداولة وغير متداولة أو نقدية وغير نقدية كما يمكن الإعتماد على الأسلوب الزمني في عملية الترجمة وأخيرا استعمال سعر الصرف الجاري لترجمة كل البنود ما عدا بعضها (المرتبطة بحقوق الملكية).

من خلال تناولنا للطرق الأربعة المستعملة في ترجمة القوائم يمكن عرض أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (08): أوجه التشابه والاختلاف بين طرق المحاسبية للترجمة [122] ص ص 182-183**

أسعار الصرف الطريقة	سعر الصرف التاريخي	سعر الصرف المرجح	سعر الصرف الجاري
الطريقة المؤقتة	- مخزون السلع - الأصول الثابتة - الالتزامات طويلة الأجل - حقوق الملكية		-التقديرات -حسابات المدنين -الاستثمارات المالية.ق.م -الالتزامات قصيرة م. -المصاريف المدفوعة مسبقا -المصاريف المستحقة -الإيرادات المستحقة -الإيرادات محصلة مقدما
طريقة العناصر النقدية والعناصر غير النقدية	- الأصول الثابتة - حقوق الملكية - المصاريف المدفوعة مقدما - الإيرادات المحصلة مقدما		
طريقة أسعار الصرف الجارية	- حقوق الملكية		- التقديرات - حسابات المدنين - الاستثمارات المالية.ق.م - مخزون السلع - الأصول الثابتة - الالتزامات ط.ق.م. - الإيرادات المستحقة - المصاريف المستحقة - المصاريف المدفوعة مسبقا - الإيرادات المحصلة مقدما
طريقة العناصر المتداولة والعناصر غير المتداولة	الأصول الثابتة الالتزامات طويلة م حقوق الملكية	الإيرادات و الأعباء	- التقديرات - حسابات المدنين - الاستثمارات المالية.ق.م -المخزون السلعي -الالتزامات قصيرة الأجل - المصاريف المستحقة - مصاريف مدفوعة مسبقا - الإيرادات المستحقة - إيرادات محصلة مقدما



#### 4.2. المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية

في هذا المبحث سنستعرض حالات تطبيقية للمعالجات المحاسبية سواء في شقها الأول المتمثل في المعاملات التي تتم بعملة أجنبية من خلال التطرق للمعالجة المحاسبية وفق مدخل المعاملة الواحدة والمعاملة المزدوجة في المطلب الأول، والمعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة في المطلب الثالث، أما الشق الثاني المتمثل في الفروع الأجنبية فسنتناوله في المطلب الثالث.

#### 1.4.2. المعالجة المحاسبية وفق مدخل المعاملة الواحدة والمعاملة المزدوجة

في جميع الأحوال يمكن أن تتم المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية بإحدى الطريقتين، الأولى اعتبار عمليتي التعاقد على الصفاة وسدادها عملية واحدة، والطريقة الثانية تقوم على اعتبار أن عمليتي عقد الصفاة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان.

#### 1.1.4.2. وفق طريقة المعاملة الواحدة

لتوضيح المشاكل والمعالجات المحاسبية باستخدام هذه الطريقة نستعرض الحالات التالية [81]

ص ص 509-505:

الحالة الأولى: أن يتم التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة

لتوضيح المعالجة المحاسبية للمعاملات الأجنبية الآجلة والسداد دفعة واحدة نستعرض المثال التالي:

في 2008/03/01 قامت شركة جزائرية بشراء بضاعة من شركة ألمانية بمبلغ 20000 أورو على أن تسدد القيمة في 2008/08/01 علما بأن سعر الصرف في تاريخ الشراء كان يساوي 1 أورو = 95 دينار جزائري.

أولاً: قيد الشراء في دفاتر الشركة الجزائرية

	1.900.000	من ح/ المشتريات	
1.900.000		إلى ح/ الموردون	

ثانياً: قيد السداد في دفاتر الشركة الجزائرية

لنفرض أن سعر الصرف في تاريخ السداد أصبح 1 أورو = 100 دج يكون التسجيل حسب

هذه الطريقة كما يلي:

	1.900.000	من ح/ الموردون	
2.000.000	100.000	ح/ المشتريات	
		إلى ح/ النقديتات	

ولنفرض أن سعر الصرف في تاريخ السداد أصبح 1 أورو = 90 دج، في هذه الحالة يكون قيد الإثبات في تاريخ السداد في دفاتر الشركة الجزائرية على النحو التالي:

100.000	1.900.000	من ح/ الموردون إلى ح/ المشتريات ح/ النقديتات	
1.800.000			

نلاحظ حسب هذه الطريقة أن عملية الشراء وعملية السداد مرتبطتين فيما بينهما حيث يتم تعديل قيمة الصفقة إذا تغير سعر الصرف في تاريخ السداد.  
الحالة الثانية: أن يتم التعاقد بعملة دولة ثالثة والسداد دفعة واحدة

لتوضيح هذه الحالة نستعرض المثال التالي:

في 2008/05/01 قامت شركة جزائرية باستيراد مواد أولية من إحدى الشركات الإسبانية بمبلغ 25.000 دولار على أن تسدد قيمة هذه الصفقة بتاريخ 2008/06/01 علما أن سعر الصرف الدولار مقابل الأورو والدينار كان على النحو التالي:  
في 2008/05/01: 1 دولار = 65 دج = 0.93 أورو  
في 2008/06/01: 1 دولار = 70 دج = 0.99 أورو  
أولا: التسجيل في دفاتر الشركة الجزائرية

1- قيد الشراء:

(الوحدة : دج)	1.625.000	من ح/ المشتريات إلى ح/ الموردون	
1.625.000			

2- قيد السداد:

1.750.000	1.625.000 125.000	من ح/ الموردون ح/ المشتريات إلى ح/ النقديتات	
-----------	----------------------	--	--

ثانيا: التسجيل في دفاتر الشركة الإسبانية

1- قيد البيع:

23.250	23.250	من ح/ الزبائن إلى ح/ المبيعات	
--------	--------	----------------------------------	--

## 2- قيد التحصيل:

	24.750	من ح/ النقديات	
23.250		إلى ح/ الزبائن	
1.500		ح/ المبيعات	

نلاحظ تعديل قيمة المبيعات في حالة التعاقد بعملة أجنبية ثالثة، وبالتالي فهي تتعرض لربح أو خسارة عن تغير سعر الصرف بالنسبة لتلك العملة.

الحالة الثالثة: أن يتم التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد على أقساط

قد يحدث في الواقع العملي أن تقوم الشركة أو الوحدة الاقتصادية بشراء أو بيع سلعة أو خدمة معينة ويكون دفع أو تحصيل قيمة هذه العملية على دفعات خلال مدة من الزمن وهو ما يتطلب معالجة محاسبية إضافية، كما أن هذه المعالجة تختلف باختلاف الطريقة المتبناة من قبل الشركة: طريقة العملية الواحدة أو طريقة العملتين المنفصلتين، وفي المثال التالي نستعرض المعالجة المحاسبية وفق طريقة الصنف الواحد:

في تاريخ 2008/03/01 قامت شركة جزائرية بشراء بضاعة من شركة إيطالية بمبلغ 20.000 أورو وأن سعر الصرف في تاريخ الشراء للأورو كان  $1 = 90$  دج، وأنه تم الاتفاق على أن عملية السداد تكون على قسطين متساويين كل ثلاثة شهور من تاريخ سداد القسط الأول الذي يكون في 2008/06/01 فإذا كان سعر 1 الأورو مقابل الدينار في هذا التاريخ يساوي 85 دج، وفي 2008/09/01 كان سعر الأورو يساوي 92 دج تكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

أولاً: التسجيل في دفاتر الشركة الجزائرية

يكون الإثبات في تاريخ الشراء على النحو التالي:

(الوحدة: دج)			
	1.800.000	من ح/ المشتريات	
1.800.000		إلى ح/ الموردون	

وفي 2008/06/01 تاريخ سداد القسط الأول يجري القيد التالي:

	900.000	من ح/ الموردون	
850.000		إلى ح/ النقديات	
50.000		ح/ المشتريات	

وفي 2008/09/01 تاريخ سداد القسط الثاني يجري القيد التالي:

	900.000	من ح/ الموردون	
	20.000	ح/ المشتريات	
920.000		إلى ح/ النقديتات	

ثانياً: التسجيل في دفاتر الشركة الإيطالية

يكون الإثبات في تاريخ الشراء على النحو التالي:

	20.000	من ح/ الزبائن	
		إلى ح/ المبيعات	
20.000			

وفي 2008/06/01 تاريخ سداد القسط الأول يجري القيد التالي:

	10.000	من ح/ النقديتات	
		إلى ح/ الزبائن	
10.000			

وفي 2008/09/01 تاريخ سداد القسط الثاني يجري القيد التالي:

	10.000	من ح/ المشتريات	
		إلى ح/ الموردون	
10.000			

#### 2.1.4.2. وفق طريقة العمليتين أو المعاملة المزدوجة

لتوضيح المشاكل والمعالجات المحاسبية بإستخدام هذه الطريقة نستعرض الحالات

التالية [80] ص ص 81-82:

الحالة الأولى: أن يتم التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة

في 2008/02/01 قامت شركة جزائرية بشراء بضاعة من شركة برتغالية بمبلغ 20000

أورو على أن يتم السداد في تاريخ 2008/03/01 علماً بأن سعر الصرف في تاريخ الشراء كان

يساوي 1 أورو = 95 دينار جزائري، فإن التسجيل في دفاتر الشركة الجزائرية حسب هذه

الطريقة يكون على النحو التالي:

أولاً: قيد الشراء في دفاتر الشركة الجزائرية:

	1.900.000	من ح/ المشتريات	
		إلى ح/ الموردون	
1.900.000			

ثانياً: قيد السداد في دفاتر الشركة الجزائرية

• إذا كان 1 أورو = 100 دج يكون التسجيل في تاريخ السداد حسب هذه الطريقة كما يلي:

	1.900.000	من ح/ الموردون	
	100.000	ح/ خسائر الصرف	
2.000.000		إلى ح/ النقديات	

وفي نهاية الدورة تقفل خسائر ترجمة العملة في حساب أرباح وخسائر الفترة بالقيد التالي:

	100.000	من ح/ الأرباح والخسائر	
100.000		إلى ح/ خسائر الصرف	

• إذا كان 1 أورو = 90 دج يكون التسجيل في تاريخ السداد على النحو التالي:

	1.900.000	من ح/ الموردون	
100.000		إلى ح/ أرباح الصرف	
1.800.000		ح/ النقديات	

وفي نهاية الدورة تقفل أرباح ترجمة العملة في حساب أرباح وخسائر الفترة بالقيد التالي:

	100.000	من ح/ أرباح الصرف	
100.000		إلى ح/ الأرباح والخسائر	

الحالة الثانية: أن يتم التعاقد بعملة دولة ثالثة والسداد دفعة واحدة

لتوضيح هذه الحالة نستعرض المثال التالي:

في 2009/04/12 قامت شركة جزائرية باستيراد مواد خام من إحدى الشركات الإسبانية

بمبلغ 25.000 دولار على أن تتم تسوية هذه الصفقة بتاريخ 2009/09/12 علماً أن سعر

الصرف الدولار مقابل الأورو والدينار كان على النحو التالي:

في 2009/04/12: 1 دولار = 65 دج = 0.93 أورو

في 2009/09/12: 1 دولار = 70 دج = 0.99 أورو

أولاً: التسجيل في دفاتر الشركة الجزائرية (الوحدة : دج)

**1- قيد الشراء:** في تاريخ الشراء يجرى القيد التالي

	1.625.000	من ح/ المشتريات	
1.625.000		إلى ح/ الموردون	

2- قيد السداد: في تاريخ السداد يجرى القيد التالي

	1.625.000	من ح/ الموردون	
	125.000	ح/ خسائر الصرف	
1.750.000		إلى ح/ النقديات	

ثم تقفل خسائر تغير سعر صرف العملة في حساب أرباح وخسائر الفترة بالقيد التالي:

	125.000	من ح/ الأرباح والخسائر	
		إلى ح/ خسائر الصرف	
125.000			

(الوحدة : الأورو)

ثانياً: التسجيل في دفاتر الشركة الإسبانية

1- قيد البيع: في تاريخ البيع القيد التالي

	23.250	من ح/ الزبائن	
		إلى ح/ المبيعات	
23.250			

2- قيد التحصيل: في تاريخ التحصيل يجرى القيد التالي

	24.750	من ح/ النقديات	
		إلى ح/ الزبائن	
23.250		ح/ أرباح الصرف	
1.500			

ثم تقفل أرباح تغير سعر صرف العملة في حساب أرباح وخسائر الفترة بالقيد التالي:

	1.500	من ح/ أرباح الصرف	
		إلى ح/ الأرباح والخسائر	
1.500			

الحالة الثالثة: أن يتم التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد على أقساط

لتوضيح هذه الحالة نستعرض المثال التالي:

في تاريخ 2009/01/10 قامت شركة جزائرية بشراء بضاعة من شركة سويدية بمبلغ 20.000 أورو وأن سعر الصرف في تاريخ الشراء للأورو كان = 90 دج، وأنه تم الاتفاق على أن عملية السداد تكون على قسطين متساويين كل ثلاثة شهور من تاريخ سداد القسط الأول الذي يكون في 2009/03/10 فإذا كان سعر 1 الأورو = 85 دج، وفي 2009/06/10 كان 1 الأورو = 92 دج تكون المعالجة المحاسبية حسب هذه الطريقة على النحو الموالي:

أولاً: التسجيل في دفاتر الشركة الجزائرية

(الوحدة: دج)

يكون الإثبات في تاريخ الشراء على النحو التالي:

1.800.000	1.800.000	من ح/ المشتريات إلى ح/ الموردون
-----------	-----------	------------------------------------

وفي 2009/03/10 تاريخ سداد القسط الأول يجري القيد التالي:

850.000	900.000	من ح/ الموردون إلى ح/ النقديات
50.000		ح/ أرباح الصرف

وفي 2008/09/01 تاريخ سداد القسط الثاني يجري القيد التالي:

920.000	900.000	من ح/ الموردون
	20.000	ح/ خسائر الصرف إلى ح/ النقديات

ثم يقفل رصيد أرباح وخسائر تغير سعر صرف العملة الأجنبية (الأورو) في حساب  
وخسائر الفترة بالقيد التالي:

30.000	30.000	من ح/ أرباح الصرف إلى ح/ الأرباح والخسائر
--------	--------	--

(الوحدة: الأورو)

ثانياً: التسجيل في دفاتر الشركة السويدية:

يكون الإثبات في تاريخ الشراء على النحو التالي:

20.000	20.000	من ح/ الزبائن إلى ح/ المبيعات
--------	--------	----------------------------------

وفي 2008/06/01 تاريخ سداد القسط الأول يجري القيد التالي:

10.000	10.000	من ح/ النقديات إلى ح/ الزبائن
--------	--------	----------------------------------

وفي 2008/09/01 تاريخ سداد القسط الثاني يجري القيد التالي:

	10.000	من ح/ المشتريات إلى ح/ الموردون	
10.000			

#### 2.4.2. المعالجة المحاسبية لعقود الصرف الآجلة

لتوضيح طبيعة وطرق المعالجة المحاسبية لكل نوع من عقود الصرف الآجلة سنقوم باستعراض مجموعة من حالات التوضيحية لكل نوع على حدا:

#### 1.2.4.2. المعالجة المحاسبية لعقود التغطية ضد تقلبات العملات الأجنبية (لأغراض الحماية)

بتاريخ 2008/12/01 قامت شركة جزائرية بشراء مواد خام من شركة فرنسية بقيمة 200.000 أورو تستحق السداد بنفس العملة بتاريخ 2005/01/31، ولغرض توفير التغطية اللازمة لسداد المبلغ المستحق وتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف قامت الشركة الجزائرية في نفس التاريخ (2008/12/01) بالدخول في عقد صرف آجل يستحق في 2009/01/31 مع أحد البنوك التجارية لشراء 200.000 أورو، وقد كانت أسعار صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري على النحو التالي [123] ص ص 88-91:

سعر الصرف الآني في 2008/12/01: 1 أورو = 110 دج

سعر الصرف الآني في 2008/12/31: 1 أورو = 105 دج

سعر الصرف الآجل في 2009/01/31: 1 أورو = 107 دج

سعر الصرف الآني في 2009/01/31: 1 أورو = 108 دج

وعليه سنقوم بإثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر الشركة الجزائرية كالتالي:

- القيد الأول في تاريخ 2008/12/01: يتعلق بإثبات المشتريات والمبلغ المستحق للسداد للشركة الفرنسية بواسطة القيد التالي:

	22.000.000	من ح/ المشتريات إلى ح/ الموردون	
22.000.000			

- القيد الثاني في تاريخ 2008/12/01: من خلال دخول الشركة الجزائرية في عقد الصرف الآجل فإنها أصبحت تستحق من البنك التجاري مبلغ 200.000 أورو، كما أنها تكون قد حددت



قيمة المبلغ المستحق السداد لهذا البنك وهو  $(107 \times 200.000) = 21.400.000$  دج، وبالتالي يجرى قيد لإثبات امتلاك الشركة الجزائرية لعقد صرف أجل كما يلي:

	22.000.000	من ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت الدفع ح/ خصم سعر الصرف الآجل (مكسب)	
21.400.000			
600.000			

يلاحظ أن نتيجة الاختلاف بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الآني ظهرت في شكل خصم دائن وهو بمثابة مكسب للشركة الجزائرية، ووفقا لمعيار المحاسبة الدولية (IAS21) والمتعلقة بعقود الصرف الآجلة لتغطية الصفقات بالعملات الأجنبية، تكون المعالجة المحاسبية للخصم أو العلاوة بتحميلها على حساب الأرباح والخسائر طوال مدة العقد.

- القيد الثالث في تاريخ 2008/12/31: حيث يتم في نهاية كل فترة مالية إعادة تقييم قيمة الالتزامات والحقوق للشركة لتعكس قيمتها في تاريخ الإقفال، وعليه تقوم الشركة الجزائرية بإعادة تقييم حساب الموردين (المورد الفرنسي) من خلال مقارنة سعر الصرف الآني في تاريخ إبرام العقد مع سعر الصرف الجاري في تاريخ إقفال الحسابات على النحو التالي:

$$1.000.000 = 200.000 \times (105 - 110) \text{ دج}$$

ويعني ذلك أن القيمة المقابلة لرصيد الموردين بالعملة المحلية قد انخفضت في تاريخ 2008/12/31 بمقدار 1.000.000 دج مقابل عما كان عليه في 2008/12/01 ويتم تخفيض حساب الموردين (المورد الفرنسي) قيمة هذا المكسب أو الوفرة بالقيد التالي:

	1.000.000	من ح/ الموردون إلى ح/ أرباح الصرف	
1.000.000			

- القيد الرابع في تاريخ 2008/12/31: تسوية حساب المدينين (عقود صرف آجلة تحت التحصيل) من خلال مقارنة سعر الصرف الآني في تاريخ إبرام العقد وسعر الصرف الجاري في تاريخ إقفال الحسابات على النحو التالي:  $(105 - 110) \times 200.000$  أورو = 1.000.000 دج ويعني ذلك أن القيمة المقابلة لرصيد الأصل (عقود صرف آجلة تحت التحصيل) بالعملة المحلية قد انخفض في تاريخ 2008/12/31 بمقدار 1.000.000 دج مقابل عما كان عليه في 2008/12/01، وعليه تكون التسوية المحاسبية على النحو التالي:

	1.000.000	من ح/ خسائر الصرف إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل	
1.000.000			

- القيد الخامس في تاريخ 2008/12/31: يتم إقفال حساب أرباح وخسائر الصرف ومصروف استنفاد خصم الصرف الآجل بالنسبة لعقد الصرف الآجل في أرباح وخسائر الفترة المنتهية في تاريخ 2008/12/31 بالقيد التالي:

	1.000.000	من ح/ أرباح الصرف	
	300.000	ح/ استنفاد خصم الصرف للآجل	
1.000.000		إلى ح/ خسائر الصرف	
300.000		ح/ الأرباح والخسائر	

- القيد السادس في تاريخ 2009/01/31: بهذا التاريخ ستسلم الشركة مبلغ 2.00.000 أورو من البنك التجاري وبالتالي ستجري الشركة الجزائرية القيد اللازم لإثبات استلام العملة الأجنبية مقومة حسب سعر الصرف في تاريخ الاستلام (1 أورو = 108 دج).

	21.600.000	من ح/ النقدية	
21.000.000		إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل	
600.000		ح/ أرباح تغير أسعار الصرف	

- القيد السابع في 2009/01/31: الشركة الجزائرية مطالبة كذلك بسداد قيمة مشتريات العملة للبنك التجاري وذلك حسب السعر الذي اتفق عليه في تاريخ التعاقد (1 أورو = 107 دج).

	21.400.000	من ح/ عقود صرف آجلة تحت الدفع	
21.400.000		إلى ح/ النقدية	

- القيد الثامن في 2009/01/31: يتم كذلك في هذا التاريخ سداد حساب الموردون (المورد الفرنسي) بسعر الصرف الآني أو الجاري في تاريخ السداد (1 أورو = 108 دج) بالقيد التالي:

	21.000.000	من ح/ الموردون	
	600.000	ح/ خسائر الصرف	
21.600.000		إلى ح/ النقديات	

- القيد التاسع في تاريخ 2009/12/31: يتم كذلك إقفال حساب أرباح وخسائر الصرف ومصروف استنفاد خصم الصرف الآجل بالنسبة لعملية شراء المواد الخام في أرباح وخسائر الفترة المنتهية في 2009/12/31 بالقيد التالي:

	600.000	من ح/ أرباح الصرف	
	300.000	ح/ استنفاد خصم الصرف للآجل	
600.000		إلى ح/ خسائر الصرف	
300.000		ح/ الأرباح والخسائر	

#### 2.2.4.2. المعالجة المحاسبية لعقود التغطية ضد تقلبات العملات الأجنبية (لأغراض المضاربة)

نتيجة لتوقعات المدير المالي لشركة البتول بانخفاض سعر العملة الأوروبية (اليورو) قامت شركة البتول في 2009/09/01 بالدخول في عقد صرف آجل لشراء 100.000 أورو بسعر صرف آجل 162.5 دج يستحق في 2009/05/28 لتقوم الشركة ببيع عملة اليورو في نفس التاريخ، علما بأن أسعار صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري كانت على النحو التالي [124] ص ص 223-225:

في 2009/09/01 كان سعر الصرف أورو 162.9 دج  
في 2010/12/31 كان سعر الصرف أورو 162.0 دج  
في 2010/02/28 كان سعر الصرف أورو 159.5 دج

- القيد الأول في 2009/09/01 لإثبات قيمة العقد الآجل كأصل وبنفس القيمة كالتزام بسعر الصرف الآجل (162.5) دون أن يسجل الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الجاري في حساب خصم سعر الصرف الآجل.

	16.250.000	من ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل	
16.250.000		إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت الدفع	

- القيد الثاني في 2009/12/31 لغرض تسوية قيمة العقد الآجل حتى يظهر بالقيمة المعادلة له في تاريخ إعداد القوائم المالية.

	50.000	من ح/ خسائر تغير أسعار الصرف	
50.000		إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل	

- القيد الثالث في 2009/12/31 لغرض إقفال خسائر تغير أسعار الصرف في حساب أرباح وخسائر الفترة.

50.000	50.000	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ خسائر تغير أسعار الصرف		
--------	--------	---	--	--

- القيد الرابع في 2010/02/28 لغرض تسوية قيمة العقد الآجل حتى يظهر بالقيمة المعادلة له في تاريخ تنفيذ العقد

250.000	250.000	من ح/ خسائر تغير أسعار الصرف إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل		
---------	---------	--	--	--

- القيد الخامس في 2010/02/28 لغرض إثبات استلام العملة الأجنبية الأورو مقيم بسعر الصرف الجاري في تاريخ تنفيذ العقد.

15.950.000	15.950.000	من ح/ النقدية ( عملة أجنبية ) إلى ح/ عقود صرف آجلة تحت التحصيل		
------------	------------	---	--	--

- القيد السادس في 2010/02/28 لإثبات عملية بيع العملة الأجنبية وفقا لسعر الصرف الجاري في تاريخ تنفيذ العقد.

16.250.000	16.250.000	من ح/ النقدية إلى ح/ النقدية ( عملة أجنبية )		
------------	------------	---	--	--

- القيد السابع في 2010/02/28 تاريخ سداد قيمة العملة الأجنبية بناء على عقد الصرف الآجل.

16.250.000	16.250.000	من ح/ عقود صرف آجلة تحت الدفع إلى ح/ النقدية		
------------	------------	---	--	--

- القيد الثامن في 2010/12/31 لغرض إقفال خسائر تغير أسعار الصرف في حساب أرباح وخسائر الفترة.

250.000	250.000	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ خسائر الصرف		
---------	---------	--	--	--

### 3.4.2. المعالجة المحاسبية لترجمة القوائم المالية وفق طريقة سعر الصرف الجاري

تطبيقا لطريقة سعر الصرف الجاري يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي تمهيدا لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقا لما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية من خلال معيارها رقم (21).

#### 1.3.4.2. ترجمة قائمة الدخل

فيما يلي قائمة الدخل لفرع شركة جزائرية في بريطانيا عن الفترة المالية المنتهية في 2006/12/31 والتي تم تسليمها إلى للشركة الأم في الجزائر في ذات التاريخ والمعدة بالجنيه الإسترليني [125] ص ص 293-297:

الجدول رقم (09): قائمة الدخل لفرع الشركة الجزائرية في 2006/12/31: (الوحدة: الجنيه)

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	البيان
1.100.000 (800.000)		المبيعات (رقم الأعمال) تكلفة المبيعات
	400.000	مخزون أول مدة
	1.000.000	مشتريات
	1.400.000	مخزون آخر المدة
300.000		إجمالي الدخل
100.000		الأعباء التشغيلية
	3.600	الأعباء التجارية
	54.000	الأعباء الإدارية
	10.000	أعباء تشغيلية أخرى (تمويلية وعمومية)
200.000		النتيجة التشغيلية (صافي دخل التشغيل)
	120.000	منتجات مالية
	40.000	الأعباء المالية
280.000		صافي الدخل قبل الضريبة
		الضرائب الواجبة
		النتيجة الصافية للسنة المالية

كما أرفقت هذه القائمة بكشف يمثل حركة أسعار صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار

الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم (10): حركة أسعار الصرف الجنيه مقابل الدينار (الوحدة: دج)

سعر الصرف	التاريخ	سعر الصرف	التاريخ
151	2004/12/31	150	2002/01/01
156	2005/07/15	148	2002/01/15
154	2005/12/31	152	2002/12/31
154	متوسط أسعار الصرف لعام 2002	149	2003/12/31
158	متوسط أسعار الصرف لعام 2005	142	2004/07/01
160	متوسط أسعار الصرف لعام 2006	152	2004/07/15

● إجراءات ترجمة قائمة الدخل: يتم ترجمة المبيعات على أساس متوسط سعر الصرف لسنة 2006 لأن المبيعات تمت خلال السنة وليس في نهاية الفترة لذلك يتم ترجمتها على أساسا متوسط أسعار الصرف لسنة 2006 (1 جنيه = 160 دج)، أما بالنسبة للمخزون أول المدة يتم ترجمته على أساس سعر الصرف الجاري في نهاية سنة 2005 (1 جنيه = 154 دج)، أما باقي بنود قائمة الدخل فيتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري في تاريخ 2006/12/31 (1 جنيه = 155 دج) لأنها خاصة بهذه الفترة المالية وبناء على ما تقدم يتم ترجمة قائمة الدخل للفرع الأجنبي للشركة الجزائرية طبقا لطريقة سعر الصرف الجاري على النحو التالي:

الجدول رقم (11): قائمة الدخل للفرع الأجنبي بالجنيه الإسترليني (الوحدة: دج)

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	البيان
176.000.000 (123.600.000)		المبيعات (رقم الأعمال) تكلفة المبيعات
	61.600.000 155.000.000 216.600.000	مخزون أول مدة مشتريات مخزون آخر المدة
52.400.000		إجمالي الدخل
15.500.000		الأعباء التشغيلية
	5.580.000 8.370.000 1.550.000	الأعباء التجارية الأعباء الإدارية أعباء تشغيلية أخرى (تمويلية وعمومية)
36.900.000		النتيجة التشغيلية (صافي دخل التشغيل)
	18.600.000 6.200.000	منتجات المالية الأعباء المالية
49.300.000		صافي دخل الترجمة
43.400.000		صافي الدخل قبل الضريبة
		الضرائب الواجبة
		النتيجة الصافية للسنة المالية
5.900.000		فروق ترجمة قائمة الدخل

## 2.3.4.2. ترجمة قائمة المركز المالي (الميزانية)

الجدول رقم (12): الميزانية العمومية لفرع شركة الاستثمارات الجزائرية 2006: (الوحدة: الجنيه)

الخصوم		الأصول	
720.000	حقوق الملكية:	260.000	الأصول الثابتة:
450.000	رأس المال	45.000	أراضي
150.000	احتياطات	55.000	مباني
120.000	أرباح محتجزة	100.000	أثاث وتركيبات
		60.000	سيارات
250.000	الالتزامات طويلة الأجل:	1.240.000	الأصول المتداولة:
250.000	قرض طويل الأجل	200.000	النقدية
		400.000	المدينون
		40.000	استثمارات مالية قصيرة الأجل
		600.000	بضاعة
500.000	الالتزامات المتداولة:	20.000	أرصدة مدينة:
230.000	دائنون	13.000	مصروفات إيجار مقدم
270.000	قرض قصير الأجل	7.000	إيرادات مستحقة
1.520.000	مجموع الخصوم	1.520.000	مجموع الأصول

وقد أرفقت هذه القائمة بمعلومات إضافية تشمل:

### - بند الأصول الثابتة:

- تم شراء الأراضي على دفعتين الأولى في 2002/1/12 بـ: 15000، والثانية في 2005/7/15، وتم شراء السيارات في 2004/7/1، وجزء من المباني بقيمة 30.000 تم بناؤه خلال 2002، والجزء الباقي تم شراؤه في 2003/12/31.
- تم شراء الأثاث والتركيبات في 2002/1/15 دفعة واحدة مع العلم أن السيارات والمباني والأثاث تظهر بصافي قيمتها الدفترية.

### - بند حقوق الملكية:

- يمثل رصيد الأرباح المحتجزة أرباح هذا العام.
- يمثل رصيد رأس المال المدفوع في 2002/01/01 وهو عبارة عن أسهم عادية.
- الاحتياطات تم تكوينها خلال السنتين 2004 و 2006 على التساوي.
- فيما يتعلق بالقرض طويل الأجل تحصلت عليه الشركة في 2004/07/15 لمدة خمس سنوات وبفائدة 8% سنويا.

- إجراءات ترجمة قائمة المركز المالي: يتم ترجمة جميع الأصول المتداولة والثابتة بسعر الصرف الجاري في نهاية الفترة المالية لسنة 2006، أما فيما يخص الإلتزامات القصيرة والطويلة الأجل

فيتم استخدام سعر الصرف الجاري في نهاية سنة 2006 عند ترجمتها، أما حقوق الملكية فيتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي أي في تاريخ نشوء الإلتزام بالخصم:

● رأس المال: يتم ترجمته عند تكوين الشركة، أي في سنة 2002 (سعر الصرف السائد في 2002/01/01 [1 جنيه = 150 دج]).

● الإحتياطيات: يتم ترجمتها عند تشكيل الإحتياط، أي تاريخ نشوء الإحتياط (75.000 بسعر الصرف السائد في 2004/12/31 [1 جنيه = 151 دج] و 75.000 بسعر الصرف السائد في 2005/12/31 [1 جنيه = 154 دج]).

● الأرباح المحتجزة: يتم ترجمتها في تاريخ تحقيقها أو في سنة تحقيقها (سعر الصرف السائد في 2005/12/31 [1 جنيه = 154 دج]).

يتم إضافة فرق ترجمة قائمة الدخل الذي كان موجبا بـ 59.000 جنيه وطرح فرق ترجمة قائمة المركز المالي والذي كان سالبا بـ 31.550 جنيه. وبناء على ما تقدم يتم ترجمة قائمة المركز المالي للفرع الأجنبي للشركة الجزائرية طبقا لطريقة سعر الصرف الجاري على النحو التالي:

الجدول رقم (13): ترجمة قائمة المركز المالي للفرع الأجنبي للشركة الجزائرية (الوحدة: دج)

الخصوم		الأصول	
67.500.000	رأس المال	6.975.000	أراضي
22.875.000	إحتياطيات	8.525.000	مباني
18.480.000	أرباح محتجزة	15.500.000	أثاث وتركيبات
		9.300.000	معدات النقل
108.855.000	مجموع حقوق الملكية:	40.300.000	مجموع الأصول الثابتة:
38.750.000	قرض طويل الأجل	31.000.000	النقدية
		62.000.000	المدينون
		40.000	أوراق قبض
		93.000.000	بضاعة
38.750.000	الالتزامات طويلة الأجل:	192.200.000	مجموع الأصول المتداولة:
35.650.000	دائنون	2.015.000	مصرفات إيجار مقدم
41.850.000	قرض قصير الأجل	1.085.000	إيرادات مستحقة
77.500.000	الالتزامات المتداولة:	3.100.000	أرصدة مدينة:
5.900.000	فروق ترجمة قائمة الدخل		
(3.155.000)	فرق ترجمة قائمة المركز المالي		
235.600.000	مجموع الخصوم	235.600.000	مجموع الأصول



## خلاصة الفصل الثاني

ختاماً يمكن القول إنه في ظل التطورات التكنولوجية و الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم لا توجد شركة يمكن أن تعمل دون أن يكون لها معاملات أجنبية أو مصالح خارج حدود دولتها، و بالتالي الحاجة لإجراء التسويات و التعديلات المحاسبية بما فيها ترجمة العمليات و القوائم المالية الأجنبية أمر ضروري و مهم حتى تعكس القوائم المالية لتلك الشركات الأوضاع و النتائج الحقيقية لها، و من خلال استعراضنا لمواضيع هذا الفصل يتضح أن موضوع ترجمة العمليات و القوائم المالية الأجنبية من المواضيع الهامة و التي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج أعمال المؤسسات و أوضاعها المالية، كما أن الطرق و المعالجات المحاسبية للترجمة المحاسبية تتنوع و تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير و الأعراف المحاسبية السائدة بتلك الدول، الأمر الذي يحد من فائدة المقارنات لمخرجات الأنظمة المحاسبية على مستوى دولي.

إن أثر هذه الاختلافات على نتيجة النشاط و المركز المالي يمكن الوقوف عليه بشكل عام من خلال استعراضنا للحالات التطبيقية بهذا الفصل، حيث يتضح انه توجد اختلافات مهمة على النتائج المحاسبية لترجمة القوائم المالية لنفس الشركة باختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية الترجمة، وبدون شك هذا الأمر له انعكاساته السلبية على فائدة المعلومات المحاسبية خاصة و أن هذه النتائج تقوم على نفس الحقائق و الأحداث الاقتصادية لنفس الشركة و نفس الفترات المالية .

إن أهمية تحقيق نوع من الاتساق على مستوى دولي في معالجة المشاكل المحاسبية لعملية الترجمة لا بد أن يساعد على تحسين جودة و فائدة المعلومات المحاسبية على مستوى دولي، ولكن في ظل الاختلافات البيئية الشاسعة بين الدول خاصة النامية و المتطورة منها لن يكون تحقيق ذلك أمراً سهلاً.

### الفصل 3

#### دراسة حالة مجمع صيدال والمؤسسة العربية المصرفية

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى حالتين تطبيقيتين مع دراسة المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بحيث نتناول في الأولى حالة ترجمة القوائم المالية لمؤسسة أجنبية تنشط في الجزائر و عدة دول أخرى في العالم تتمثل في بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC BANK ALGERIA (بنك بحريني المنشأ)، بحيث سنتطرق للطريقة المحاسبية المتبعة من طرف الفرع الجزائري في ترجمة قوائمه المالية السنوية التي تبعثها لمؤسسته الأم في البحرين، أما المؤسسة الثانية فهي وطنية عمومية لديها تعاملات بالعملات الأجنبية من خلال معاملاتها التجارية الخارجية في شكل تصدير لمواد صيدلانية تامة الصنع لعدة دول أو استيراد لمواد الأولية تدخل في الصناعة الصيدلانية، تتمثل في المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية "مجمع صيدال"، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى إبراز المدخل المتبع من المجمع في المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف بالنسبة لتعاملاته بالعملات الأجنبية، حيث سوف نعرض صفقة تجارية للمجمع (تتمثل في عملية استيراد لمواد أولية من الخارج بعملة أجنبية) مع معالجتها المحاسبية ، مع إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف في عملية تسوية هذه الصفقة على النتيجة المالية للمجمع، أما في المبحث الثالث سوف نتطرق إلى كيفية معالجة النظام المحاسبي المالي (SCF) للعمليات الأجنبية وطرق تغطيتها وآثارها المحاسبية على القوائم المالية للمؤسسة، وفي الأخير نقوم بتقييم هذا النظام فيما يخص المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية.

### 1.3. دراسة حالة مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر ومما يدعم هذا هو عراقته وخبرته في هذا المجال، بالإضافة إلى الحجم الذي يتمتع به في الوقت الحالي مقارنة مع باقي المؤسسات الوطنية، كما أن التطور الذي عرفه في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالنتائج المحققة تبرهن على ذلك، بحيث بلغ رقم الأعمال المحقق في سنة 2008 قيمة 9.909 مليون دينار جزائري، أي نموه بنسبة 1.23% بالمقارنة مع سنة 2007 أين حقق المجمع رقم أعمال قدره 8.022 مليون دينار جزائري.

ويعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر، مما يدل على أنه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في فترة وجيزة، ولهذا سننتظر في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- تقديم عام لمجمع صيدال؛

- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛

- عرض حالة تطبيقية لمعاملة تجارية بعملة أجنبية

#### 1.1.3. تقديم عام لمجمع صيدال

يعتبر المجمع صيدال من أكبر شركات إنتاج المواد الصيدلانية في قارة أفريقيا بأكملها، كما يلعب دورا هاما في اقتصاد الجزائر، فبفضل الإستراتيجية المستعملة والتطور الذي شهده منذ نشأته إلى يومنا هذا سواء من خلال توسع هيكله الصناعية وفروعه أو من خلال التقنيات المستعملة في الإنتاج استطاع أن يثبت مكانته في السوق المحلية كأقوى شركة صناعية، ووجد لنفسه مكانة في السوق العربية والعالمية، حيث غطت منتجات مجمع صيدال من المواد الصيدلانية بمختلف أنواعها 40% من السوق المحلية وجميع صيدليات المستشفيات المتواجدة بالتراب الوطني، كما اقتحمت منتجات صيدال الأسواق العربية وخاصة دول المغرب العربي كتونس وليبيا ودول الخليج والأسواق الإفريقية.

كما استطاعت صيدال بفضل رواج منتجاتها أن تعقد الكثير من الشراكات من خلال إبرام الاتفاقيات مع الدول العربية كالعراق والسعودية، واتفاقيات مع دول أوروبية كسويسرا وفرنسا وإيطاليا و الدانمارك... الخ، كل هذا مكن شركة صيدال من توسيع نشاطها، وذلك بإدخال أنماط تكنولوجية جديدة وأكثر تطور في عمليات الإنتاج،

وحصولها على ما يسد حاجاتها من المواد الأولية، واستفادتها من الخبرات الصناعية والتجارية من خلال أيام تكوينية ينشطها خبراء من مختلف الدول الأوروبية.

### 1.1.1.3. لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

مر مجمع صيدال بعدة مراحل منذ إنشائه حتى اليوم، وتعتبر أول مراحل إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بموجب مرسوم رئاسي والذي حدد مهمتها في استيراد وتصنيع المنتجات ذات الاستعمال الإنساني، وقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية بمقتضى المرسوم 161/82 المؤرخ في 24 أفريل 1982، وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي شهر أفريل من سنة 1987 اندمج المركب المخصص لإنتاج المضادات الحيوية بالمدينة مع مؤسسة تطوير الصناعات الكيماوية، وبعد هذه الفترة مر المركب بالمرحل التالية [126] ص 40:

1. فيفري 1989: على غرار المؤسسات الوطنية صيدال سجلت خطوة نحو الاستقلال الذاتي، وبعد ذلك اختارت أن تكون من بين أولى المؤسسات التي تصبح مؤسسات مساهمة بهدف احتكار توزيع الأدوية والمنتجات المماثلة وتموين السوق الجزائرية بشكل كاف من المنتجات الصيدلانية .

2. سنة 1993: طرأت تغييرات على نظام المؤسسة الذي يسمح لها بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية والتجارية، والذي سمح لها بإنشاء فروع جديدة .

3. سنة 1996: تم إنشاء القابضة العمومية ( كيمياء - صيدلة ) والذي يشمل رأسمالها 100% رأسمال صيدال.

4. نتج المجمع الصناعي صيدال عن إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال (شركة ذات أسهم ) في 02 فيفري 1998، وقد نشأت هذه المؤسسة العمومية بدورها عن المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، وتم تسميته " مجمع صيدال " .

5. 11 فيفري 1998: تم توقيع اتفاقية بين مجمع صيدال ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، حيث قدم المجمع طلب الحصول عن جزء من رأسماله عن طريق العرض العمومي للبيع .

6. 24 ديسمبر 1998: منحت اللجنة التنظيمية لمراقبة عمليات البورصة تأشيرة الدخول إلى البورصة لمجمع صيدال تحت رقم 94/04، وذلك بعد استيفاء كل الشروط

المطلوبة, وبهذا أصبح 20% من رأس المال الاجتماعي لمجمع صيدال أي ما يعادل 5000 مليون دج موزعة على مليوني (2000000) سهم, بقيمة أسمية قدرها 250 دج للسهم, وبهذا تبقى مساهمة الدولة تمثل 80 % عن طريق الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة.

7. 15 فيفري 1999: بعد أن تحولت صيدال من مؤسسة اقتصادية عمومية إلى مجمع صناعي وسعيا منها إلى تطوير وعصرنة وحدات الإنتاج المختلفة للفروع الثلاث التابعة للمجمع عمدت إلى دخول عالم البورصة، ثم عرض 2 مليون سهم للبيع بقاعة المحاضرات في الفندق الدولي ( هيلتون سابقا )، وهذا بحضور مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية, ولقد عرفت هذه الخطوة نجاحا كبيرا, وعليه استطاع مجمع صيدال من خلال هذه العملية أن يرسخ ثقافة جديدة في طرق التمويل وهي ثقافة البورصة.

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها المجمع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): مراحل تطور مجمع صيدال [126]



### 2.1.1.3. تعريف مجمع صيدال

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر ب 2.500.000.000 دينار جزائري [127]، يقع مقره الاجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي- حسين داي- بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، و هو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحتة إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (AFAQ).

وقد بلغ إجمالي رأس مال مجمع صيدال 2.500 مليون دج، مقسمة على 10.000.000 سهم بقيمة اسمية تقدر ب 250 دج للسهم الواحد تم تحديدها بعد قرار الجمعية العامة غير العادية في 25 جويلية 1998، حيث قررت تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 80.000 إلى 250 دج، وبذلك فإنه يمكن زيادة رأس مال المجمع، مرة أو أكثر أثناء مداورات الجمعية العامة غير العادية، من خلال إصدار أسهم جديدة، كما يمكن تخفيض رأس المال، في حالة الدفع للمساهمين عند إعادة شراء أسهم المؤسسة مقابل أسهم بنفس العدد أو أقل بنفس القيمة الاسمية، وتتمثل أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع إلى حد الآن في ما يلي:

- رفع رأس المال الاجتماعي من 420 مليون دج، حيث انتقل من 80 مليون إلى 500 مليون دج، بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، في 23 ديسمبر 1992.
- رفع رأس المال الاجتماعي ب 10 مليون من 500 إلى 510 مليون دج، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 11 جويلية 1993.
- زيادة رأس المال ب 90 مليون دج، من 510 إلى 600 مليون دج ، وقد تم هذا التغيير وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 23 ديسمبر 1995.
- زيادة رأس المال الاجتماعي ب 936 مليون دج من 600 إلى 1.536 مليون دج وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، المؤرخ في 22 جوان 1998.
- زيادة رأس المال ب 964 مليون دج من 1536 إلى 2500 مليون دج، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، بتاريخ 26 جويلية 1998.
- رفع رأس المال الاجتماعي ب: 964 مليون دج، من 1536 إلى 2500 مليون دج، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 26 جوان 1999.

ويمكن معرفة أهم التطورات على مستوى رأس المال الاجتماعي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14): تطور رأس مال لمجمع صيدال [126] ص 40 (الوحدة: مليون دج)

البيان	قبل سنة 1992	1992/12/23	1993/07/11	1995/12/23	1998/06/22	1999/07/26
تطور رأس المال الاجتماعي	80	500	510	600	1.536	2.500
نسبة التطور%	-	525	2	17.65	156	62.76

### 3.1.1.3. دخول مجمع صيدال لبورصة الجزائر

بعد أن قامت لجنة التنظيم و المراقبة لعلميات البورصة (COSOB) بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف صيدال ووجدتها تستوفي كل الشروط المطلوبة قامت بمنحها تأشيرة الدخول إلى البورصة و ذلك بتاريخ 24 ديسمبر 1998 تحت رقم 98/04 و تمثل قيمة العرض 20 % رأس المال الاجتماعي المقدر ب: 2.500.000.000 دج مقسمة إلى 2.000.000 سهم عادي بقيمة اسمية 250 دج للسهم العادي الواحد ، أما بقية رأس المال المقدر ب: 80 % فهي من امتلاك الشركة العمومية القابضة للكيمياة والصيدلة (سابقا) [128] ص 26.

وامتدت فترة العرض العمومي للبيع من 15 فيفري إلى 15 مارس من سنة 1999 وقد حددت أوامر الشراء و حصص كل مجموعة كما يلي:

الأمر «A» : المؤسسات العمومية كشركات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة، شركات التأمين، مؤسسات القرض والوسطاء المعتمدين في البورصة.

الأمر «B» : كل الأشخاص المعنويين الآخرين حيث خصصت لهم نسبة 30% من القيمة الكلية للعرض وحدد سقف طلب المؤسسة الواحدة ب: 30000 سهم على الأكثر و 400 سهم على الأقل.

الأمر «C» : عمال مجمع صيدال الذين خصص لهم نسبة 25 % من القيمة الكلية للعرض وحدد الطلب للعامل الواحد ب: 40 سهم على الأقل.

الأمر «D» : كل الأشخاص الطبيعيين الآخرين، وقد خصص لهم نسبة 45 % من القيمة الكلية للعرض وقد حدد سقف الطلب للشخص الواحد ب: 2.000 سهم على الأكثر.

ويمكن عرض أهم المساهمين في رأس المال الاجتماعي لصيدال من خلال الجدول التالي [130]:

الجدول رقم (15): الفئات المساهمة في مجمع صيدال خلال الفترة : أكتوبر، ديسمبر 2003 [129] ص 4

النسبة %	عدد الأسهم	الفئات
09 %	190 066	الفئة (أ) : المؤسسات المالية(بنوك وشركات التأمين)
06 %	133 411	الفئة (ب): الأشخاص المعنويين(المؤسسات الصغيرة)
03 %	24 751	الفئة (ج): عمال مجمع صيدال
82 %	1 651 772	الفئة (د): الأشخاص الطبيعيين
100 %	2 000 000	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة فئات مساهمة في مجمع صيدال، وهي بنسب متباينة حيث نجد أن فئة المواطنين (الأشخاص الطبيعيين)، تعتبر الفئة الأكثر مساهمة حيث تحوز على: 1.651.772 سهم لوحدها مقارنة مع الفئات الأخرى، بنسبة تقدر ب: 82 % و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ثقة هذه الفئة في المجمع.

#### 4.1.1.3. الأهداف المنتظرة من الدخول إلى البورصة

- من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال وجعله يساير المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس الإطار، فإن الشركة القابضة صيدلة كيمياء - سابقا - قدرت أن دخول مجمع صيدال إلى بورصة القيم المتداولة يعود عليه بفوائد اقتصادية هامة منها:
- زيادة شهرة مجمع صيدال والذي يسمح له بأن يكون معروف على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تحقيق تحالفات مع شركاء ذوي كفاءة مما يضمن تأهيله وتحسين نوعية المنتجات ورفع مهارة العمال، كما يضمن لهم نقل التكنولوجيا؛
- زيادة حصته في السوق، حيث أصبحت المنافسة حادة خاصة من طرف مستوردي الأدوية الأجنبية؛
- تقوية الجهاز الإنتاجي والتحكم في احتياجات السوق الوطنية عن طريق زيادة الإنتاج؛
- إدخال المعايير المعاصرة لتسيير الاستثمارات وتحسين مردودية الأموال المستثمرة؛
- توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المؤسسة، من خلال تمويل الاستثمارات.



وقد استطاع المجمع تحقيق بعض النتائج التي كان يهدف إليها منذ انضمامه إلى بورصة الجزائر منها:

- زيادة وعي العمال بأهداف المجمع والعمل على التحسين المستمر لأدائهم؛
- زيادة شهرة مجمع صيدال على المستويين الوطني والدولي؛
- الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تنفيذ العديد من عقود الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما ساعد على تحسين نوعية المنتجات من خلال اكتساب تكنولوجيا متطورة.

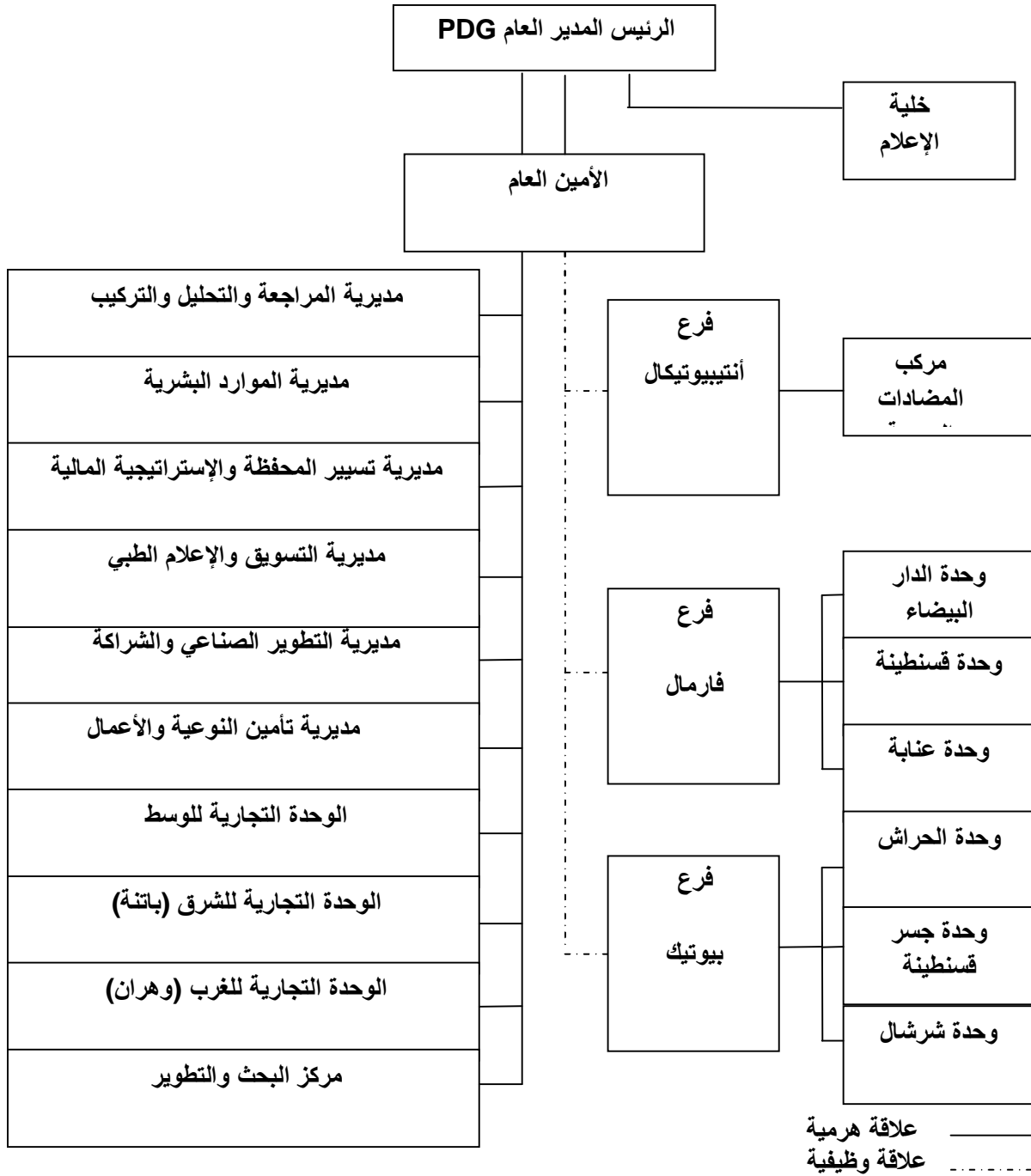
### 2.1.3. الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يعتمد استمرار نشاط المؤسسة على مدى تحديدها للأهداف الإستراتيجية ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم معها، لذا تتمثل أهداف مجمع صيدال وهيكله التنظيمي فيما يلي:

1.2.1.3. الهيكل التنظيمي للمجمع: ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تولي عدة مهام في الإدارة إلى المديريات المركزية والإدارة العامة، ومن خلال الشكل الموالي يمكن التمييز بين الوظائف والفروع وذلك حسب التدرج الهرمي وتسلسل الوظائف في المجمع، وكل فرع من هذه الفروع بإمكانه الاستفادة من خدمات المديريات المترابطة، ويضمن التنسيق الكافي بين ذلك من خلال المديرية العامة للمجمع، لذلك فإن نوع الهيكل المعتمد في هذه الحالة هو الهيكل المصفوفي أو ما يعرف بالهيكل الإبداعي (structure adhocratique) و الذي يتميز بما يلي:

- التسيير اللامركزي للفروع والوحدات داخل المجمع؛
  - تداخل الوظائف والمسؤوليات؛
  - وجود فرق عمل بحثية موزعة في الوحدات.
- سنحاول شرح ذلك من خلال تبيان مختلف المديريات والفروع في المجمع والموضحة في الهيكل التنظيمي الموالي:

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال [131]



### 1.1.2.1.3. المديريات والمراكز العامة لمجمع صيدال: وتتمثل في الوحدات التالية

#### 1.1.1.2.1.3. مركز البحث والتطوير (CRD): أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية سنة

1998 وهو مكلف أساسا بـ [131]:

- تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الإستراتيجية لصيدال في مجال العلوم الطبية وخصوصا في الإبداع الصيدلاني؛
- المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛
- ترقية وتثمين و نشر الأعمال التقنية و العلمية و نتائج البحث؛
- التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛
- المساعدة التقنية لفروع الإنتاج؛
- تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز وتثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية وسيرورة و اعادة لصالح المجمع؛
- تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية والصيدلانية التقنية والميكروبيولوجية؛
- القيام بأعمال البحث و الدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات و/ أو الشراكة الإستراتيجية المربحة.

#### 2.1.1.2.1.3. المديرية العامة: وتتلخص مهامها فيما يلي:

- تصميم إستراتيجية المجمع؛
- قيادة مختلف عمليات التصميم؛
- تصميم سياسات التسيير؛
- الاعتماد على إستراتيجيات اقتصادية، مالية و صناعية من خلال إجراءات خاصة بالمراقبة والتحسين؛
- تصريف منتجات الفروع من خلال الوحدة التجارية للوسط ومركز التوزيع لباتنة ووهران؛
- تطوير المنتجات الصيدلانية من خلال مركز البحث والتطوير.

#### 3.1.1.2.1.3. مديرية التسويق والإعلام الطبي: ترتبط مباشرة بالمديرية العامة، مهمتها هي

ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع والترويج لمنتجاته وبناء صورة خاصة به، لهذا الغرض تتمتع هذه المديرية بفريق طبي تسويقي ذا مستوى عالي، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي كل القطر الوطني.

**4.1.1.2.1.3. الوحدات التجارية:** يتوفر المجمع على ثلاث وحدات تجارية، الهدف منها هو التقرب أكثر من الزبائن وهي كما يلي:

- الوحدة التجارية للوسط UCC: تم إنشاؤها سنة 1996 بهدف تخزين وتوحيد عملية المتاجرة بمنتجات المجمع وضمان أحسن خدمة للزبائن (أكثر من 300 زبون بين القطاع العمومي والخاص).

- وحدة الشرق (باتنة) ucb: أنشئت سنة 1999 وهي تشغل 50 مستخدم.

- وحدة الغرب بوهران UCO: وهي تشغل 40 مستخدم.

**5.1.1.2.1.3. مديرية الشراكة والتطوير:** نظرا للمكانة الهامة والأهمية الإستراتيجية التي يوليها المجمع للشراكة الصناعية، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع، ومن المهام المنسوبة إليها:

- تحديد ووضع حيز التنفيذ إستراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة؛

- التفاوض والتحضير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم؛

- الإهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة؛

- المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية؛

- التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية

والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية،

رخصة البناء... الخ).

وتتلخص أهدافها فيما يلي:

- الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع؛

- إدماج المجمع في السوق الإقليمية والدولية في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة

العالمية للتجارة؛

- تحويل التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف؛

- توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار؛

**6.1.1.2.1.3. مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية:** وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة

ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات

المطابقة للأصل، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الايزو 9001 .

7.1.1.2.1.3. مديرية الفحص والمراجعة، التحليل و التركيب: تتمثل مهامها أساساً في مراقبة التسيير، فحص الحسابات وكل النشاطات المتعلقة بالتسويق، التحليل و التركيب، يعمل بها عددا من الإطارات المكونة في الرقابة والمراجعة.

8.1.1.2.1.3. مديرية التطوير الصناعي والشراكة: تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواءً مع الوطنيين أو الأجانب، وهذا لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني و في الأسواق العالمية.

9.1.1.2.1.3. مديرية الموارد البشرية: مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.

10.1.1.2.1.3. مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية: تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية و التموين على المدى المتوسط والطويل، وهذا إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

2.1.2.1.3. فروع مجمع صيدال: يتكون المجمع من ثلاث فروع كبيرة هي فرع أنتيبوتيكال وفرع فارمال وفرع بيوتيك، والتي سنحاول التعريف بها وبدورها فيما يلي:

1.2.1.2.1.3. فرع فارمال: يقع مقره في الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، وهو أحد الفروع الثلاثة التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في 2 فيفري 1998، ويتكون هذا الفرع من ثلاث معامل للإنتاج، أحد هذه المعامل مجهز بمخبر للمراقبة وهو مكلف بضمان الخدمة لوحدة الفرع والمؤسسات العمومية والخاصة، وهي كالتالي:

1.1.2.1.2.1.3. معمل قسنطينة: تم تحويله إلى فرع فارمال بعد حل ECOPHARM في تاريخ 31 ديسمبر 1997 والذي يقع في المنطقة الصناعية لقسنطينة، وهو متخصص في صناعة الصيغ السائلة كما أنه يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة.

2.1.2.1.2.1.3. معمل الدار البيضاء: وهو أقدم وحدات الفرع بحيث تعود نشأته إلى سنة 1958، بحيث كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، ويقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذابة، والمراهم)، وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي.

**3.1.2.1.2.1.3. معمل عنابة:** تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ويقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص وحبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر بـ 8000000 وحدة بيع في السنة.

**2.2.1.2.1.3. فرع بيوتيك:** ومقره في 25 نهج بن يوسف كتاب، المحمدية بالجزائر العاصمة، وهو أيضا أحد الفروع التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال في فيفري 1998، ويتمتع الفرع بخبرة ومعرفة كبيرتين في الصناعة الصيدلانية، وهو يتوفر على معدات حديثة مما سمح له بتقديم تشكيلة واسعة من الأدوية، ويحتوي الفرع على ثلاث معامل للإنتاج وهي:

**1.2.2.1.2.1.3. معمل شرشال:** المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى، ويتكون من :

- ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 و.ب؛

- مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية و الميكروبيولوجية و السامة الصيدلانية .

**2.2.2.1.2.1.3. معمل جسر قسنطينة:** يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو

المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات ، أنبولات و أقراص؛

والثاني مجهز بتكنولوجيا جّد متطورة، ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة (جيوب

وقارورات)، ويحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، وهو مكلف بالتحليل

الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي و الساممي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي، كما

يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

- ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع.

- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.59 مليون و.ب.

- ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:

- ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون و.ب؛

- ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون و.ب.

**3.2.2.1.2.1.3. معمل الحراش:** قدرته الإنتاجية تقدر بـ 20 مليون و.ب، ويتكون من

مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمس ورشات

إنتاج التي تتمثل في:

- ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون و.ب؛

- ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛
- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛
- ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛
- ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

**3.2.1.2.1.3. فرع أنتيبوتيكال:** مقر هذا الفرع في ولاية المدية، طريق الخميس، واد حربيك، على بعد 100 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويشغل مساحة تقدر ب 25 هكتار منها 19 هكتار مغطاة وهو متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية، وكانت بداية الإنتاج في مركب أنتيبوتيكال سنة 1998، وهو ينتج الصيغ الغالينية (les formes galéniques) التالية: المحقنات، الحبيبات، المراهم، الشراب و الأقراص، ويتمتع هذا المركب المتكامل بالمؤهلات التالية:

- قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالألوان (le vrac) والمستحضرات الطبية؛
- مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للجودة؛
- مستخدمين يتمتعون بالكفاءة في الإنتاج ذات الجودة العالية؛
- مهارة عالية في تكنولوجيا الخلط والصيغ الصيدلانية المعقدة. (أقراص و محقنات)؛
- خبرة أكثر من 12 سنة في إنتاج المضادات الحيوية عن طريق التخثير و التركيب الجزئي.

كما يحتوي فرع أنتيبوتيكال على عدة وحدات ومراكز هي:

- وحدة البيوتكنولوجيا، وهي جدّ متطور لإنتاج الطبقات الأصلية الناجعة (princeps actifs) البنيسيلينية وغير البنيسيلينية؛
- وحدة المستحضرات الطبية؛
- مخبر لمراقبة الجودة؛
- مركز للصيانة ووحدة للمصالح المساعدة؛
- وحدة لمعالجة الفضلات.

**3.1.2.1.3. نقاط القوة والضعف للهيكل التنظيمي:** إن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال متناسق وغير مكاف بالمقارنة بحجم المؤسسة الكبير حيث يحتوي على خمس مديريات وأربع وحدات تربطهم علاقة هرمية وثلاثة فروع تربطهم علاقة وظيفية، ويحتوي الهيكل على خلية مراجعة داخلية. ونظرا لكون مجمع "صيدال" (شركة ذات أسهم) وكذا إدراجه في بورصة الجزائر فهو يتوفر على مديرية تسيير المحافظ والاستراتيجيات المالية وهي بدورها تحتوي على مصلحة (مكتب) البورصة

والتي تقوم بمتابعة تطورات الأسهم (أسعارها) في البورصة ومراجعة شهادات الأسهم من حيث الكمية، رقم الشهادة، اسم ولقب المساهم بعد كل جلسة تداول في البورصة. وتعالج العمليات المحاسبية على مستوى الوحدات وتهتم مديرية المالية والمحاسبة للمقر الاجتماعي "بدار البيضاء" بتجميع حسابات الوحدات وتسيير المعلومات بين هاته الأخيرة، ونسجل نقطة الضعف على مستوى نظام المعلومات والذي يتميز بعدم المرونة والبطء في إعداد الميزانيات للدورات السابقة.

### 3.1.3. حالة تطبيقية لمعاملة تجارية بعملة أجنبية

في هذه الحالة التطبيقية سيتم دراسة كيفية المعالجة المحاسبية لعملية تجارية مع الخارج أين يكون التسديد (التسوية) بعملة أجنبية، حيث نصل إلى نهاية السنة ولا تتم التسوية النهائية للعملية إلى غاية التسديد النهائي لقيمة المواد المستوردة [132].

#### 1.3.1.3. عرض الحالة التطبيقية

في 25 فيفري 2009 اجتمعت لجنة التموين للمجمع صيدال (فرع فرمال بالدار البيضاء) و المكونة من 6 أعضاء يمثلون رؤساء المصالح لمختلف المديريات التي لها علاقة بنوع المادة المراد شراؤها وذلك لدراسة مختلف العروض المقدمة من طرف عدة موردين لاختيار أحسن عرض، يتعلق العرض باستيراد 20 طن من المادة الأولية أنسولين ديتيمير (ADNr) (Insuline détémir ADNr) والتي تدخل في إنتاج الأنسولين في معمل قسنطينة، وقد رسا اختيار اللجنة على المخبر الفرنسي ( AVENTIS PHARMA)، بعد ذلك قامت مصلحة التموين بإبلاغ هذا المورد بأنه تم اختياره ليقوم بتموين المؤسسة بهذه المادة، هذا الأخير قام بإرسال الفاتورة النموذجية (La Facture Préformât) ليوضح فيها السعر المعروض فعلا وهو 118.500 دولار أمريكي للطن من هذه المادة الأولية وعليه وصلت قيمة المواد الأولية لقيمة \$ 2.370.000 بتاريخ 05 مارس 2009، بعدها قام فرع فرمال بإرسال وصل الطلبية (Le Bon de Commande) توضح فيه الكمية المطلوبة مع السعر الموضح في الفاتورة النموذجية بتاريخ 19 مارس 2009 و في نفس السياق قام الفرع بإرسال رسالة التزام للبنك الخارجي الجزائري (وكالة برج الكيفان رقم 53) والذي قام بقبول هذا الالتزام من خلال الإمضاء بالاستلام على رسالة الالتزام بنفس التاريخ.

وعليه و بعد الاتفاق مع المورد الأجنبي حول طريقة التوريد و فترة التسليم، قامت مديرية المالية والمحاسبة بتقديم طلب التوطين (La Domiciliation) وذلك بتاريخ 19 مارس 2009 موضحة فيه الكمية الإجمالية المراد استيرادها (20 طن) و التي قيمتها بالعملة الأجنبية وهي الدولار الأمريكي \$ 2.370.000 و باستعمال سعر الصرف (سعر البيع) الذي يعتمده البنك الجزائري الخارجي في هذا



التاريخ 1 دولار أمريكي = 66.7 دج ، و عليه فقيمة الصفقة بالعملة الوطنية هو 158.079.000 دج، و قد تم إيضاح كذلك تاريخ الاستلام و هو 2009/04/30 بميناء بجاية، وأخيرا طريقة التسديد وهي على دفعتين الأولى بعد التسليم بثلاثة أشهر والثانية في بداية السنة المالية.

وبعد قيام البنك بدراسة الطلب ( طلب التوطين ) المقدم من طرف مديرية المالية والمحاسبة للفرع، قام البنك بمراسلة بنك المورد في فرنسا وتم الاتفاق بينهما على أن يتم تسديد الدفعة الأولى بمجرد استلام الوثائق الكاملة الخاصة بالمواد المستوردة، وعلى هذا الأساس قام البنك الخارجي الجزائري بإرسال مراسلة القبول للمؤسسة على استعمال هذه التقنية للتسديد من خلال مراسلته في 15 ماي 2009، بعدها وكضمان للبنك والمورد الأجنبي قامت المؤسسة بإصدار كمبيالة تتعهد فيها بتسديد قيمة 2.370.000 \$ لهذا المورد لمدة 9 أشهر ابتداء من 7 ماي 2009 إلى غاية 25 جانفي 2010.

### 2.3.1.3. المعالجة المحاسبية للمعاملة التجارية

في تاريخ 21 ماي 2009 وصلت المواد إلى ميناء بجاية وقام وكيل العبور المكلف من طرف الفرع بعملية الجمركة والتخليص لدى إدارة الجمارك وقد اعتمد سعر الصرف لذلك اليوم عند دخول المواد وهو \$1 = 63.5956 دج و عليه تكون قيمة المواد بالعملة الوطنية 150.721.572 دج ، و عليه وفي هذا التاريخ يقوم المحاسب بتسجيل عملية الشراء من المورد الأجنبي كما يلي [133]:

		09/05/21		
150.721.572	150.721.572	من ح/مشتريات مواد إلى ح/ مورد أجنبي	40114	3810
		تسجيل عملية الشراء (فاتورة رقم 1119)		

وفي نفس الصدد قام وكيل العبور المعتمد لدى المؤسسة بإرسال كل الوثائق الخاصة بالمواد المستوردة والضرورية إلى المؤسسة والتي تتمثل في الوثائق التالية [134]:

- \* الفاتورة النهائية
- \* قائمة الطرود (liste de colisage)
- \* سند الشحن البحري
- \* شهادة المنشأ (certificat d'origine)

وفي 31 ماي 2009 وصلت المواد المستوردة إلى المؤسسة و تم استلامها و إدخالها إلى المخازن من خلال سند الاستلام، إذ يوضح تكلفة المواد بالعملة الوطنية 150.721.572 دج والرسوم الجمركية 7.536.078 دج، وأتعاب وكيل العبور 398.129 دج، ومصاريف النقل 130.000 دج، وأخيرا قيمة الرسم على القيمة المضافة 26.903.800 دج.

وعليه تم تسجيل عملية دخول المواد إلى المخازن والرسوم الجمركية ومصاريف النقل وأتعاب الوكيل والرسم على القيمة المضافة كل على حدا كما يلي:  
**☒ دخول المواد إلى المخازن:**

09/05/31				
150.721.572	150.721.572	من ح/ مواد أولية إلى ح/ مشتريات مواد تسجيل دخول المواد إلى المخازن (وصل طلبية رقم 179)	3810	31009
150.721.572				

**☒ الرسوم الجمركية مع رسمها على القيمة المضافة:**

09/05/31				
34.439.878	7.536.078 26.903.800	من ح/ مشتريات مواد أولية الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ المورد الأجنبي تسجيل الرسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة	40105	38430 44200

**☒ إدماج مصاريف الرسوم الجمركية ضمن تكلفة المواد:**

09/05/31				
7.536.078	7.536.078	من ح/ مواد أولية إلى ح/ مشتريات مواد إدماج الرسوم الجمركية ضمن تكلفة المواد المستوردة	38430	31009

**☒ تسجيل مصاريف الوكيل و النقل:**

09/05/31				
617.911	528.129 89.782	من ح/ مصاريف النقل و العبور الرسم على القيمة المضافة إلى ح/ المورد الأجنبي تسجيل مصاريف النقل و وكيل العبور والرسم على القيمة المضافة المتعلقة بالمواد	53005	3810 44200

**☒ إدماج مصاريف النقل ووكيل العبور ضمن تكلفة المواد:**

09/05/31				
528.129	528.129	من ح/ مواد أولية إلى ح/ مشتريات مواد إدماج مصاريف النقل ووكيل العبور ضمن تكلفة المواد المستوردة الخارج	3810	31009

وعندما وصلت الوثائق إلى المؤسسة و بعد مراقبتها و التأكد من صحتها قامت المؤسسة بأمر البنك لكي يقوم بالتسديد الدفعة الأولى للمورد الأجنبي (الفرنسي)، وفعلا قام البنك بعملية التسديد في تاريخ 14 أوت 2009 وذلك من خلال الإشعار الذي بعثه البنك بأنه قام بتخفيض مبلغ 83.300.000 دج من حساب المؤسسة لدى البنك يتكون أساسا من قيمة الصفقة (2.370.000 \$) وعلى أساس سعر الصرف الجاري في ذلك اليوم وهو  $1\$ = 70.00$  دج، وعليه تم تسديد المبلغ للمورد الأجنبي بالعملة الوطنية مقداره  $(2 \div 2.370.000) \times 70 = 82.950.000$  دج، إلى جانب عمولة خاصة بعملية الاستيراد 350.000 دج خاصة بالبنك، ورسم على القيمة المضافة المتعلق بالعمولة 59.500 دج، وهنا نلاحظ أن المؤسسة سددت مبلغا أكبر من الذي سجلته في حساب المورد الأجنبي و بالتالي تكبدت خسارة تدعى خسائر الصرف تسجل في حساب خاص هو ح/666:خسائر الصرف، يقدر بـ:  $82.950.000 - 75.360.786 = 7.589.214$  دج.

و عليه نسجل عملية تسديد الدفعة الأولى و مختلف المصاريف و خسائر الصرف كما يلي:

09/05/31				
	75.360.786	من ح/ المورد الأجنبي	40114	
	350.000	مصاريف مالية	6685	
	59.500	الرسم على القيمة المضافة	44200	
	7.589.214	خسائر الصرف	666	
83.359.500		إلى ح/ البنك	51200	
		تسجيل عملية التسديد للمورد ودفع المصاريف الملحقة وتحمل خسائر صرف من وراء هذه المعاملة التجارية		

وفي نهاية السنة المالية تم تسجيل قيود التسوية التالية:

09/12/31				
	7.589.214	من ح/ حصص مخصصات مالية	685	
7.589.214		إلى ح/ مخصصات أخرى للأعباء (خسارة الصرف)	158	

وفي 25 جانفي 2010 تم تسديد الدفعة الثانية بالسعر الصرف السائد آنذاك والذي كان  $61.1200 = \text{€}$ ، وعليه يكون التسجيل كما يلي:

10/01/25				
	75.360.786	من ح/ المورد الأجنبي	40114	
	350.000	مصاريف مالية	6685	
72.777.200		إلى ح/ البنك	51200	
2.933.586		مكاسب الصرف	766	

وفي نهاية السنة المالية يتم تسجيل قيد التسوية الخاص باسترجاع المؤونة المخصصة لارتفاع سعر الصرف كما يلي:

10/12/31			
7.589.214	7.589.214	786	158
7.589.214		من ح/مخصصات أخرى للأعباء إلى ح/الاسترجاعات المالية عن خسائر القيم والتموينات استرجاع مبلغ المؤونة المكونة لتغطية خسائر الصرف	

#### 4.1.3. القوائم المالية لمجمع صيدال

#### 1.4.1.3. أصول مجمع صيدال [135]:

#### الجدول رقم (16): أصول مجمع صيدال [136] ص 33 (الوحدة: دج)

ر ح	البيان	المبلغ الإجمالي	الإهلاك والمؤونات	المبلغ الصافي
<b>الإستثمارات</b>				
20	المصاريف الإعدادية			
21	القيم المعنوية	5.621.306	3.879.248	1.742.058
22	الأراضي	12.105.711		12.105.711
24	تجهيزات الإنتاج	825.698.677	630.416.871	195.281.806
25	تجهيزات اجتماعية	6.085.230	1.916.011	4.169.219
28	استثمارات قيد الإنجاز			
	<b>المجموع 1</b>	<b>851.422.561</b>	<b>636.212.130</b>	<b>215.210.430</b>
<b>المخزونات</b>				
30	بضاعة	173.816.391		173.816.391
31	مواد ولوازم	21.222.166	3.259.763	17.962.403
33	منتجات 1/2 مصنعة			
35	منتجات تامة			
37	مخزون خارجي	5.884.008		5.884.008
	<b>المجموع 2</b>	<b>200.922.565</b>	<b>3.259.763</b>	<b>197.662.802</b>
<b>الحقوق</b>				
42	حقوق الإستثمارات	5.037.603.013	279.091.587	4.758.511.425
43	حقوق المخزونات			
44	حقوق الشركاء والحلفاء	8.941.996.643		8.941.996.643
45	تسبيقات على الحساب	11.961.667		11.961.667
46	تسبيقات الإستغلال	1.192.445	604.555	587.890
47	حقوق على الزبائن	3.602.656.184	961.186.886	2.641.469.295
48	المتاحات	1.041.511.261	76.896.882	964.614.379
	<b>المجموع 3</b>	<b>18.829.650.086</b>	<b>1.317.779.913</b>	<b>17.511.870.173</b>
	<b>مجموع الأصول</b>	<b>19.881.995.211</b>	<b>1.957.251.807</b>	<b>17.924.743.406</b>

## 2.4.1.3. خصوم مجمع صيدال [137]:

الجدول رقم (17): خصوم مجمع صيدال [136] ص 34 (الوحدة: دج)

المبلغ الصافي	المبلغ الإجمالي	البيان	ر ح
<b>2.758.142.003</b>		الأموال الخاصة	
	<b>2.500.000.000</b>	رأس المال الاجتماعي	10
	<b>131.728.071</b>	الإحتياطيات	13
	<b>15.666.223</b>	الإعانات	14
	<b>11.602.579</b>	فرق إعادة التقييم	15
	<b>3.478.066</b>	نتائج رهن التخصيص	18
	<b>95.667.064</b>	مؤونات الأعباء والخسائر	19
<b>2.758.142.003</b>	<b>2.758.142.003</b>	المجموع 1	
<b>14.213.724.652</b>		الديون	
	<b>320.471.763</b>	ديون الإستثمار	52
	<b>6.393.116.363</b>	ديون المخزونات	53
	<b>30.593.338</b>	محجوزات للغير	54
	<b>3.737.021.682</b>	ديون على الشركاء والحلفاء	55
	<b>405.158.862</b>	ديون الإستغلال	56
	<b>194.179.167</b>	تسيقات تجارية	57
	<b>3.133.183.477</b>	ديون مالية	58
	<b>6616712</b>	حسابات الأصول الدائنة	50
<b>14.213.724.652</b>	<b>14.213.724.652</b>	المجموع 2	
<b>952.876.752</b>	<b>952.876.752</b>	النتيجة	
<b>17.924.743.406</b>	<b>17.924.743.406</b>	مجموع الخصوم	

## 3.4.1.3. جدول حسابات النتائج [138]:

الجدول رقم (18) : جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال [136] ص 35 (الوحدة: دج)

البيان	مدين	دائن
مبيعات بضاعة		8.213.860.579
بضاعة مستهلكة	7.505.271.515	
الهامش الإجمالي		708.589.064
انتاج مباع		
انتاج مخزن		
إنتاج مؤسسة لنفسها		
أداء خدمات		93.074.350
تحويل تكاليف الانتاج		7.865.401
مواد ولوازم مستهلكة	20.185.716	
خدمات	199.492.236	
القيمة المضافة		589.850.863
نواتج مختلفة		1.031.154.418
تحويل تكاليف الاستغلال		5.426.480
مصاريف المستخدمين	557.100.101	
ضرائب ورسوم	153.215.272	
مصاريف مالية	57.804.680	
مصاريف متنوعة	40.970.558	
إهلاكات و مؤونات	116.471.435	
نتيجة الاستغلال		700.869.714
إيرادات خارج الاستغلال		1.403.308.320
مصاريف خارج الاستغلال	1.151.301.281	
نتيجة خارج الاستغلال		252.007.039
نتيجة الاستغلال		700.869.714
نتيجة خارج الاستغلال	252.007.039	
النتيجة الإجمالية		952.876.752
ضرائب على أرباح الشركات		
النتيجة الصافية		952.876.752

**4.4.1.3. تموينات مجمع صيدال لسنة 2009:** تعتبر عملية التموين ذات أهمية بالغة في سلسلة إنتاج المواد الصيدلانية، هذه الأخيرة تضمن السير الحسن لدورة الإنتاج، حيث بلغت التموينات خلال دورة 2009 حجم 4.867 طن بقيمة مالية وصلت إلى 3.889 مليون دينار تمثل التموينات المحلية منها 24% من المبلغ الإجمالي والجدول الموالي يبين توزيع مشتريات مجمع صيدال المحلية والأجنبية كما يلي:

**الجدول رقم (19): جدول إجمالي التموينات المحلية و الأجنبية لسنة 2009 [136] ص 19 (الوحدة: 1.000دج)**

المجموع	قطع غيار	مواد التغليف	المواد الأولية	البيان
919.182	94.013	500.434	324.725	المشتريات المحلية
2.969.998	162.274	853.299	1.954.425	المشتريات الأجنبية
3.889.180	256.287	1.353.733	2.279.160	المجموع الكلي

**1.4.4.1.3. صادرات مجمع صيدال لسنة 2009:** من أجل تحقيق لأهدافه وإستراتيجيته في الصادرات، يواصل مجمع صيدال استهداف الأسواق الآسيوية والإفريقية بمضاعفة عدد المنتجات المصدرة والتي وصلت إلى 116 منتج بقيمة إجمالية وصلت إلى 31 مليون دينار، بتطور ملحوظ وصل إلى +51% مقارنة بالسنة السابقة، حيث يتوزع رقم أعمال الصادرات حسب الدول كما يلي [139]:

**الجدول رقم (20): توزيع صادرات مجمع صيدال حسب الدول [136] ص 15 (الوحدة: 1.000دج)**

عدد المنتجات	المبلغ	البلد
78	18.881	النيجر
32	7.408	ليبيا
02	4.399	السينيغال
04	911	اليمن

**2.4.4.1.3. واردات مجمع صيدال لسنة 2009:** تتنوع واردات مجمع صيدال من مواد أولية، مواد تغليف أو قطع غيار وإن كان استيراد المواد الأولية يمثل النسبة الأكبر من حجم الواردات، كما تتنوع مصادر هذه الواردات من عدة بلدان في القارات الخمس، وإن كانت القارة الأوروبية تستحوذ على أكبر تعاملات مجمع صيدال فيما يخص الواردات، والجدول الموالي يبين الموردين الذين يتعامل معهم المجمع حسب بلدهم الأصلي [140]:

**الجدول رقم (21): توزيع واردات المجمع حسب البلد الأصلي لسنة 2009 [136] ص 19 (الوحدة:دج)**

النسبة المئوية	المبلغ	البلد
22.31%	670.198.862	ألمانيا
19.31%	586.070.281	الهند
13.49%	405.298.878	فرنسا
10.09%	303.024.830	سويسرا
9.19%	276.147.826	إيطاليا
5.05%	151.704.085	الصين
4.51%	135.368.053	بلجيكا
2.89%	86.916.663	الولايات المتحدة
2.77%	83.264.325	تونس
2.62%	78.767.048	إسبانيا
1.61%	48.243.008	جمهورية التشيك
1.32%	39.743.669	النمسا
1.04%	31.204.420	سلوفاكيا
0.81%	24.221.636	المجر
0.64%	19.274.420	المملكة المتحدة
0.50%	14.965.523	مصر
0.38%	11.476.521	برتغال
0.08%	2.342.154	العربية السعودية
0.03%	928.423	فيلندا
0.02%	453.964	الإمارات العربية
0.01%	367.583	هولندا
0.00%	16.927	كوبا
100%	2.969.998.916	المجموع



من خلال هذه الحالة التطبيقية يظهر جليا مدى تأثر القوائم المالية لمجمع صيدال، فقد التزمت المؤسسة بتسديد قيمة الصفقة على أساس سعر صرف  $1\$ = 63.5956$  دج ولكن عند حلول تاريخ تسديد الشطر الأول من المبلغ المستحق على المجمع، كان سعر الصرف السائد هو  $1\$ = 70.00$  دج، وعليه تحملت المؤسسة خسائر إضافية تقدر بـ  $7.589.214$  دج، تمثل خسائر صرف نتيجة تقلب سعر الصرف بين تاريخ الاستلام (2009/05/21) وتاريخ تسديد الدفعة الأولى (2009/05/31) ويمثل الفرق بين السعرين  $(70 - 63.5956 \times \$1.185.00)$  قيمة الخسارة التي تحملها المجمع، وفي نهاية السنة حقق المجمع نتيجة سنوية ايجابية بقيمة  $952.876.752$  دج (انظر الملحق رقم 2 و 3)، لو افترضنا أن المجمع لم يحقق خسائر صرف كانت النتيجة السنوية  $(952.876.752 + 7.589.214 = 960.465.966$  دج)، وعليه نلاحظ تأثر النتيجة الإجمالية الصافية للمجمع نتيجة تقلبات أسعار الصرف، هذا من خلال معاملة واحدة فقط، وبالنظر إلى حجم عمليات التصدير ( $31.599.000$  دج) والاستيراد ( $2.969.998.916$  دج) التي يقوم بها المجمع بعملات أجنبية، ستؤثر حتما على قوائمه المالية النهائية وبالتالي ستتأثر نتائجها المالية السنوية سواء بالسلب أو الإيجاب.

مع العلم أن المجمع لا يحقق دائما خسائر صرف فقد حقق في السنة الموالية مكاسب صرف تقدر بـ  $2.933.586$  دج، نتيجة لانخفاض سعر الصرف في تاريخ 2010/01/25 إلى  $1\text{€} = 61.1200$  دج، وعليه المؤسسات التي لها معاملات تجارية مع الخارج (استيراد أو تصدير) تكون التسوية فيها بعملة أجنبية، تتأثر نتائجها المالية السنوية بشكل كبير إذا كانت حجم معاملاتها ضخما (كمجمع صيدال)، وإذا كانت العملة الأجنبية التي تتعامل بها ذات حساسية شديدة للمتغيرات الاقتصادية وذات تقلبات كبيرة مقابل العملة المحلية للمؤسسة أو عملة تقاريرها.

### 2.3. دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank)

إن بنك المؤسسة العربية المصرفية هو مؤسسة متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، بدأ مزاوله نشاطه في الجزائر منذ عام 1995 وقد كانت انطلاقة الفعلية عام 1998 مع صدور قرار مجلس النقد والقرض الذي يسمح بإنشاء مؤسسات مصرفية خاصة في الجزائر، وحاليا له 18 فرع منتشرة عبر الوطن (مع وجود 6 وكالات في طور الإنجاز)، و كان تربصي في مديرية المالية والمحاسبة للبنك في وكالة دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة بحكم وجود المحاسبة هناك وهي مركزية، وعليه قبل التطرق للحالة التطبيقية بالتفصيل يجب أولا تقديم البنك و هيكله التنظيمي للتعرف عليه أكثر.

#### 1.2.3. تقديم المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank Algeria)

##### 1.1.2.3. نبذة تاريخية عن المؤسسة العربية المصرفية (المؤسسة الأم)

سُجِّلت المؤسسة العربية المصرفية إبان تأسيسها كشركة مساهمة موحدة بتاريخ 17 جانفي 1980 بمرسوم أميري صادر في مملكة البحرين، ومنحت ترخيص مزاوله الأعمال المصرفية لبنوك الأوفشور من قبل مؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حاليا) بتاريخ 7 أفريل 1980، وفي نفس التاريخ شرعت المؤسسة في مزاوله أنشطتها برأس مال مصرح به قدره مليار دولار أمريكي، وبحلول أفريل 1981، كان الشركاء الثلاثة الأصليون قد دفعوا مبلغ 750 مليون دولار من رأس المال بالكامل، وهم كل من وزارة المالية في حكومة الكويت وفيما بعد تم تحويله إلى الهيئة العامة للاستثمار، ولأمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وفي ما بعد تم تحويلها إلى مصرف ليبيا المركزي، وجهاز أبوظبي للاستثمار، واستمر كل طرف مؤسس بامتلاك ثلث الأسهم لغاية عام 1990، حيث تمت زيادة رأس المال المعتمد أواخر عام 1989 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي، تلا ذلك إدراج أسهم المؤسسة في بورصة البحرين بالتزامن مع زيادة رأس المال المدفوع إلى مليار دولار أمريكي باكتتاب عام في البحرين واستثمارات دولية خاصة، وقد قامت في جوان 2008 بزيادة رأسمالها من خلال طرح إصدار أسهم وفقاً لحق الأولوية في الاكتتاب للمساهمين الحاليين بحيث يعطى كل منهم سهماً واحداً مقابل كل سهم يحمله، وبلغ حجم إصدار الأسهم الجديدة مليار سهم بسعر إصدار قدره دولار أمريكي واحد للسهم زائداً علاوة بقيمة 0.11 دولار للسهم، وفي جانفي 2010 اعتمدت الجمعية العمومية غير العادية زيادة رأس مال المؤسسة المدفوع من 2.0 مليار دولار إلى 3.11 مليار دولار من خلال إصدار أسهم أولوية للمساهمين الحاليين للمؤسسة، وفي ديسمبر 2010 استحوذ

مصرف ليبيا المركزي على أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار في المؤسسة والبالغة نسبتها 17.72%، مما رفع مساهمة مصرف ليبيا المركزي في المؤسسة إلى نسبة 59.37% من مجموع أسهم المؤسسة العربية المصرفية [141].

### 2.1.2.3. لمحة عن المؤسسة العربية المصرفية فرع الجزائر

ABC Bank Algeria هي فرع تابع للمجمع المؤسسة العربية المصرفية الواقعة مقرها الرئيسي في مملكة البحرين وهي متواجدة في أكثر من 22 بلد من منطقة الخليج وشمال إفريقيا و الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين و آسيا وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والمكاتب التمثيلية، تأسست في عام 1980 وهي مدرجة حاليا في سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين)، والمساهمين الرئيسيين في المؤسسة هم بنك ليبيا المركزي (41.65%) والهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت (29.69%) وجهاز أبوظبي للاستثمار (17.72%).

بدأ تواجد بنك المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر من خلال فتح مكتب يمثل البنك في عام 1995، مما سمح للبنك بتطوير وتعزيز علاقات التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية، ثم مساندة الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي بدأت في بداية التسعينات، بما فيها تلك التي تسمح بإنشاء المؤسسات المصرفية الخاصة في الجزائر.

بسبب الإهتمام المتزايد للمؤسسة العربية المصرفية في التواجد في السوق الجزائرية تم تحويل المكتب التمثيلي في ديسمبر 1998، إلى بنك مستقل بموجب قرار مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا ولدت المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - حيث بدأت نشاطها في الجزائر تحت الاسم التجاري ABC Bank Algeria، لتصبح بذلك أول مؤسسة مصرفية دولية خاصة تزاوّل نشاطها في الجزائر بعد الحصول على الإعتماد من طرف مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر، حيث بدأ نشاطها في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح فرعها الرئيسي في بئر مراد رايس.

وقد بلغ رأس مال البنك عشرة مليارات دينار في ديسمبر 2009 بدعم كامل من المساهمين، أي المؤسسة العربية المصرفية -البحرين- مساهمة بـ 87.62%، والشركة العربية للاستثمار -الرياض- والمؤسسة المالية العربية التي في الجزائر مساهمة بـ 4.18%، والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR (2.09%)، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (1.85%)، والباقي مساهم به من مختلف المستثمرين الخواص المحليين (4.26%) [142].

### 2.2.3. عمليات وأهداف بنك المؤسسة العربية المصرفية

يلعب مجمع ABC Bank Algeria دوراً مهماً في تمويل الاقتصاد الجزائري، فمنذ نشأته يقدم خدمات وعروض مخصصة للزبائن من الشركات، فالبنك يولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات زبائنه وعمل لهذا الغرض على تطوير خدماته المصرفية وتوسيع شبكة فروعها عبر الوطن لتقديم خدمة أفضل وستتطرق في هذا المطلب لأهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها وكذا أهم العمليات التي تقوم بها.

#### 1.2.2.3. أهداف بنك المؤسسة العربية المصرفية

تعد المؤسسة من المصارف الرائدة إقليمياً في التمويل المسند لعمليات التصدير وتمويل التجارة والشركات، كما تقدم خدمات الإدارة الحرة للأصول المالية وأرصدة العملات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وتهدف المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها [142]:

- وضع خبرة الشبكة الدولية لمجمع المؤسسة العربية المصرفية تحت تصرف المتعاملين الجزائريين؛
- تقديم خدمات مصرفية ذات جودة ونوعية للعملاء سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص؛
- تلبية احتياجات العملاء في مجال عمليات التجارة الخارجية؛
- تقديم المشورة والمساعدة للعملاء في تكوين ملفات الإستثمار والمشاركة في تمويلها إذا لزم الأمر؛
- تعمل بشكل عام بجعل ABC Bank Algeria مؤسسة مالية ذات أداء فعال وتنافسي، والمشاركة الفعالة في تنمية الاقتصاد الجزائري؛
- هدف ABC Bank Algeria هو تحسين موقع البنك في القطاع المصرفي الجزائري والمساعدة في تطوير اقتصاد البلاد.

#### 2.2.2.3. عمليات بنك المؤسسة العربية المصرفية

تقوم المؤسسة العربية المصرفية بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتلبية مختلف احتياجات عملائها ويدخل ضمن ذلك منتجات تمويل التجارة، والضمانات والسندات والقروض المشتركة إضافة إلى تمويل المشروعات ومنتجات الخزينة، وتلعب الشبكة الدولية للمؤسسة العربية المصرفية إضافة إلى التوسع الاستراتيجي الذي أجرته المؤسسة حديثاً على عملياتها في الجزائر دوراً رئيسياً في تسهيل تقديم هذه الخدمات لقاعدة عريضة من العملاء [142].

1.2.2.2.3. عمليات التجارة الخارجية: كجزء من مجموعة ABC Bank المتواجدة في أوروبا والولايات المتحدة وجميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد وضعت ABC Bank Algeria

خبرة كبيرة في مجال العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الدولية، والاستفادة كذلك من خبرة طويلة في تمويل الواردات والصادرات في جميع أنحاء العالم.

**2.2.2.2.3. الاعتمادات المستندية:** الاعتماد المستندي هو تقنية للدفع يستخدم في مجال التجارة الخارجية والتي يتم من خلالها البنك (بنك المصدر) بالتصرف بناء على طلب و تعليمات من زبون (الدافع الذي يعطي الأمر للبنك) يلتزم فيها بالدفع لطرف ثالث (المستفيد الذي يتعامل معه) أو لبنكه (البنك المؤكد) مقابل تقديم مستندات الشحن وفقا لشروط الجهة الدافعة.

**3.2.2.2.3. التحصيل (المؤجل) المستندي:** التحصيل المستندي هو عملية تأتي بعد عملية نقل المشتريات والذي ينطوي على تقديم وثائق الشحن مرفقة بأمر التحصيل من بنك الساحب (بنك دافع الشيك أو الكمبيالة) عن طريق فتح قناة بين البنك الساحب والبنك المسحوب عليه (البنك المكلف بالتحصيل) من أجل الدفع أو القبول و من أجل الموافقة.

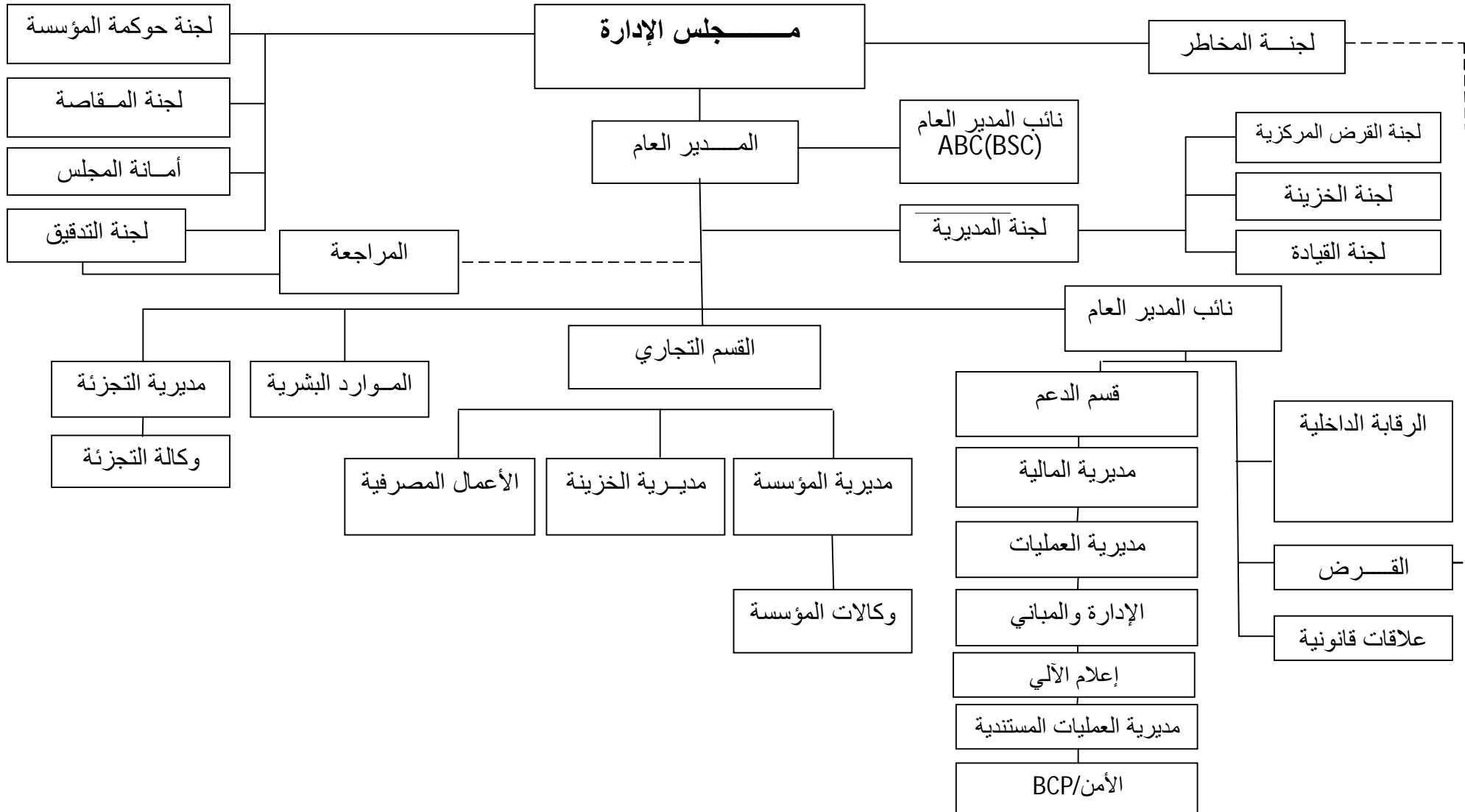
**4.2.2.2.3. الكفالة المصرفية:** الكفالة المصرفية هي عبارة عن تعهد قصير المدى بموجبه يتعهد البنك بضمان لحساب مصدر الأمر بالدفع للمستفيد مبلغ محدد إذا كان يتوقع أن هناك عجز من الدافع في أداء التزاماته التعاقدية.

**5.2.2.2.3. تمويل المشاريع وهيكله التمويلات:** تقدم المؤسسة العربية المصرفية لعملائها في الجزائر خدمات واسعة وحلولا متكاملة في جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ومنها قطاع البتروكيماويات، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، الكهرباء والطاقة، الشحن البري، الطيران والاتصالات، هذه الخدمات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات المالية، تمويل الشركات، تمويل المشاريع والتمويلات المهيكله في مقابل الأصول، هذا ويتم تقديم هذه الخدمات من قبل فريق عمل مختص ذو خبرات واسعة وقدرات كبيرة في مجال التمويلات المهيكله و حشد وتنظيم التجمعات البنكية التي عادة ما تساهم في العمليات التمويلية الكبيرة والمعقدة والتي يتم تنفيذها من قبل المؤسسة على المستويين المحلي والدولي، وعند أخذ ما سبق بعين الاعتبار فإنه يمكن وصف المؤسسة العربية المصرفية بأنها مصرف إقليمي ذو امتداد عالمي شامل لخدمات متعددة ولا سيما في مجال العمل المصرفي الاستثماري والتجاري.

**6.2.2.2.3. صيرفة التجزئة:** هناك نموذج صيرفة التجزئة جديد للوحدات المصرفية التي يستند عملها على استلام الودائع في الجزائر والتي تتخصص في توفير الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات وخدمات الخزينة والتي تتواجد حالياً في الجزائر، وتهدف إستراتيجية المؤسسة في مجال معاملات التجزئة إلى تحقيق مستوى أعلى من ثقة الزبائن ورضاهم، وذلك عن طريق توسيع نطاق الخدمات لتشمل الاحتياجات المستجدة للعملاء وتكثيف قنوات توصيل الخدمات وهذا لتعزيز تواجدها في الجزائر.

## 3.2.2.3. الهيكل التنظيمي لـ ABC Bank Algeria

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر - ماي 2010 [142]



### 3.2.3. ترجمة القوائم المالية لـ ABC Bank Algeria

في نهاية كل شهر تقوم مصلحة الرقابة المالية بإرسال مختلف القوائم المالية التي تعد شهريا، بالإضافة إلى القوائم النهائية التي تعد في نهاية السنة المالية والتي تتمثل أساسا في قائمة المركز المالي أو الميزانية وجدول حسابات النتائج (حسابات الخسائر و الأرباح) وميزان المراجعة، إلى المركز المالي في المنامة (البحرين)، من أجل عملية المتابعة و تقييم النتائج المحققة و كذا عملية توحيد القوائم المالية التي ترسل من مختلف الفروع و الشركات التابعة للبنك المنتشرة عبر مختلف الدول في القارات الخمس، ويطلب من بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر- أن يرسل مع تلك القوائم سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري لتاريخ ذلك الإرسال [145]، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب لترجمة مختلف بنود القوائم المالية من خلال عرض هذه القوائم المالية ثم نقوم بترجمتها وفق الطريقة المتبعة من طرف المؤسسة العربية المصرفية

## 1.3.2.3. القوائم المالية لسنة 2008 و 2009

## 1.1.3.2.3. قائمة المركز المالي لسنة 2009

## 1.1.1.3.2.3. الأصول [143]:

الجدول رقم (22): أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر- [142] (الوحدة: 1.000 دج)

رقم	الأصول	2008	2009	الفرق	%
1	الصندوق؛ البنك المركزي، مركز صكوك البريدية	4.847.421	4.196.096	-651.325	-13
2	سندات الخزنة والأوراق المالية المماثلة	--	--	--	--
3	حقوق على المؤسسات المالية	10.217.442	19.696.181	9.478.739	
	- طويلة الأجل	161.945	26212	-135.733	
	- قصيرة الأجل	10.055.497	19.669.969	9.614.472	
4	قروض مستحقة على الزبائن	11.572.590	15.057.006	3.484.416	
	- حقوق تجارية	64.573	24.465	-40.108	
	- قروض أخرى على الزبائن	9.498.413	12.769.132	3.270.719	
	- حسابات جارية مدينة	2.009.604	2.263.409	253.805	
5	السندات وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت	500.000	--	-500.000	
6	الأسهم وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل المتغير	--	--	--	
7	سندات نشاط المحفظة	273.395	1.454.629	1.181.234	432
8	حصص في مؤسسات حليفة	--	--	--	
9	قروض الإيجار والعمليات المماثلة	--	--	--	
10	إيجار بسيط	--	--	--	
11	الأصول الثابتة المعنوية	15.411	11664	-3.747	-24
12	الأصول الثابتة المادية	831.699	855.559	23.860	3
13	أسهم أخرى	--	--	--	
14	رأس المال المكتتب غير المدفوع	--	--	--	
15	أصول أخرى	159.240	1.318.295	1.159.055	728
16	حسابات التسوية	5.586.621	3.469.101	-2.117520	-39
35	مجموع الأصول	34.003.819	46.058.530	12.054.711	



## 2.1.1.3.2.3. الخصوم [144]:

الجدول رقم (23): خصوم بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - [142] (الوحدة: 1.000 دج)

رقم	الخصوم	2008	2009	الفرق	%
1	الصندوق؛ البنك المركزي، مركز صكوك البريدية	--	--	--	--
2	المبالغ المستحقة للمؤسسات المالية - طويلة الأجل - قصيرة الأجل	1.688.248	4.373.578	2.685.330	159
3	حسابات الزبائن الدائنة - أدونات التوفير - طويلة الأجل - قصيرة الأجل - ديون أخرى - طويلة الأجل - قصيرة الأجل	17.618.799	20.739.906	3.121.107	18
		318.890	481.346	162.546	
		318.890	481.346	162.546	
		--	--	--	
		17.299.909	20.258.560	2.958.651	
		13.906.682	17.681.741	3.775.059	
		3.393.227	2.576.819	-816.408	
4	ديون مؤلفة من سندات - أدونات الصندوق - سوق الأوراق المالية بين البنوك وسندات الدين	2.430.198	2.527.706	97.508	4
		2.430.198	2.527.706	97.508	
		--	--	--	
5	خصوم أخرى	845.644	292.087	-553557	-65
6	حسابات التسوية	6.323.730	6.126.196	-197534	-3
7	مؤونات المخاطر والأعباء	94.903	105.540	10.637	11
8	مؤونات نظامية	--	--	--	--
9	أموال للأخطار البنكية العامة	293.827	422.932	129.105	44
10	إعانات الاستثمار	--	--	--	--
12	رأس المال	2.670.000	10.000.000	7.330.000	275
13	علاوات مرتبطة برأس المال	--	--	--	--
14	الاحتياطات	1.044.764	184.940	-859.824	-82
	فرق إعادة التقييم	346.690	346.690	--	0
16	ترحيل من جديد (-/+)	--	--	--	--
17	نتيجة الدورة (-/+)	647.016	938.955	291.939	45
	مجموع الخصوم	34.003.819	46.058.530	12.054.711	35

### 2.1.3.2.3. ترجمة قائمة المركز المالي لسنة 2009

يتم ترجمة مختلف بنود قائمة المركز المالي وفق طريقة سعر صرف الإقفال في 2009/12/31 لجميع الأصول والخصوم ما عدا حقوق الملكية حيث يستخدم في ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت نشأة أو إضافة كل بند أو دفعة منها؛ ويتم تسجيل فروقات الترجمة في بند الاحتياطي العام في حقوق الملكية سواء بالإضافة أو الخصم طبقاً لنتيجة فروق الترجمة وقد كان سعر الصرف التاريخي بنسبة لرأس المال: 1 دولار = 67.5842 دج و 65.5956 دج [145] على التوالي:

#### 1.2.1.3.2.3. ترجمة الأصول: يتم ترجمة الأصول كما يلي [142]

الجدول رقم (24): ترجمة أصول بنك المؤسسة العربية المصرفية الوحدة: 1.000 دج الوحدة: 1.000 دولار

رقم	الأصول	قبل الترجمة	سعر الترجمة	بعد الترجمة
1	الصندوق؛ البنك المركزي، مركز صكوك البريدية	4.196.096	1 دولار = 69.2140 دج	60.625
2	سندات الخزنة والأوراق المالية المماثلة	--		--
3	حقوق على المؤسسات المالية - طويلة الأجل - قصيرة الأجل	19.696.181		284.569
		26212		379
		19.669.969		284190
4	قروض مستحقة على الزبائن - حقوق تجارية - قروض أخرى على الزبائن - حسابات جارية مدينة	15.057.006		217.543
		24.465		353
		12.769.132		184.488
		2.263.409		32.702
5	السندات وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت	--		--
6	الأسهم وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل المتغير	--		--
7	سندات نشاط المحفظة	1.454.629		21.016
8	حصص في مؤسسات حليفة	--		--
10	إيجار بسيط	--		--
11	الأصول الثابتة المعنوية	11.664		169
12	الأصول الثابتة المادية	855.559		12.361
15	أصول أخرى	1.318.295	19.047	
16	حسابات التسوية	3.469.101	50.121	
	مجموع الأصول	46.058.530		665.451

## 2.2.1.3.2.3. ترجمة الخصوم: يتم ترجمة الخصوم كما يلي [142]

الوحدة: 1.000 دولار

الجدول رقم (25): ترجمة خصوم بنك المؤسسة العربية المصرفية الوحدة: 1.000 دج

رقم	الخصوم	قبل الترجمة	سعر الترجمة	بعد الترجمة
1	الصندوق؛ البنك المركزي، مركز صكوك البريدية	--		--
2	المبالغ المستحقة للمؤسسات المالية - طويلة الأجل - قصيرة الأجل	4.373.578 4.373.578 --	1 دولار = 69.2140 دج	63.189 63.189 --
3	حسابات الزبائن الدائنة - أذونات التوفير ■ طويلة الأجل ■ قصيرة الأجل - ديون أخرى ■ طويلة الأجل ■ قصيرة الأجل	20.739.906 481.346 481.346 -- 20.258.560 17.681.741 2.576.819		299.649 6954 6954 -- 292.695 255.465 37.230
4	ديون مؤلفة من سندات - أذونات الصندوق - سوق الأوراق المالية بين البنوك وسندات الدين - سندات - ديون أخرى مؤلفة من سندات	2.527.706 2.527.706 -- -- --		36.520 36.520 -- -- --
5	خصوم أخرى	292.087		4.220
6	حسابات التسوية	6.126.196		88.511
7	مؤونات المخاطر والأعباء	105.540		1.525
8	مؤونات نظامية	--		--
9	أموال للأخطار البنكية العامة	422.932		6.110
11	ديون تحت شروط	--	1 دولار =	--
12	رأس المال	10.000.000	63.5940 دج	150.442
13	علاوات مرتبطة برأس المال	--	1 دولار = 67.5842 دج	--
14	الاحتياطيات	184.940	1 دولار = 65.5956 دج	2.819
	فرق إعادة التقييم	346.690		5009
16	ترحيل من جديد (-/+)	--		--
17	نتيجة الدورة (-/+)	938.955		13.566
18	فروق ترجمة قائمة المركز المالي			(6.109)
	مجموع الخصوم	46.058.530		665.451

## 3.1.3.2.3. جدول حسابات النتائج لسنة 2008

الجدول رقم (26): جدول حسابات النتائج لسنة 2008 [146] ص ص 28-30 (الوحدة: 1.000 دج)

المبالغ	البيان
1.987.162	نواتج الاستغلال البنكي
1.356.992	1- فوائد ونواتج مماثلة:
238.363	- على المعاملات مع المؤسسات المالية
1.103.628	- على المعاملات مع الزبائن
15.000	- على السندات وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت
1	2- نواتج على معاملات الإيجار البسيط
3.700	3- نواتج من الأسهم ذات الدخل المتغير
616.162	4- عمولات
10.308	5- نواتج أخرى للاستغلال البنكي
301.579	نواتج أخرى
44.781	6- نواتج مختلفة
216.201	7- استرجاع المؤونات والحقوق المسترجعة
40.597	8- نواتج استثنائية
	9- خسائر الدورة
225.127	تكاليف الاستغلال البنكي
98.884	1- فوائد وتكاليف مماثلة:
2	- على المعاملات مع المؤسسات المالية
98.882	- على المعاملات مع الزبائن
0.00	2- تكاليف على معاملات قروض الإيجار والعمليات المماثلة
101.650	3- عمولات
24.59	4- تكاليف أخرى للاستغلال البنكي
1.200.927	تكاليف أخرى
844.063	5- تكاليف الإستغلال العامة:
348.854	- خدمات
396.796	- مصاريف المستخدمين
44.946	- ضرائب ورسوم
53.466	- تكاليف مختلف
156.728	6- مخصصات للمؤونات والخسائر على القروض غير قابلة للتحويل
97.580	7- مخصصات للإهتلاكات والمؤونات على الأصول الثابتة المادية والمعنوية
102.556	8- تكاليف استثنائية
(215.672)	9- ضرائب على الأرباح
647.016	نتيجة للدورة

### 4.1.3.2.3. ترجمة جدول حسابات النتائج لسنة 2008

يتم ترجمة نواتج و تكاليف الاستغلال من خلال متوسط مرجح أسعار الصرف خلال سنة 2008، وقد

كان متوسط أسعار الصرف المرجحة لهذه السنة: 1 دولار = 66.4582 دج [146]

الجدول رقم (27): ترجمة جدول حسابات النتائج لسنة 2008 الوحدة: 1.000 دج الوحدة: 1.000 دولار

بعد الترجمة	سعر الترجمة	قبل الترجمة	البيان
29.901	1 دولار = 66.4582 دج	1.987.162	<b>نـواتج الاستغلال البنكي</b>
20.419		1.356.992	1- فوائد ونواتج مماثلة:
3.587		238.363	- على المعاملات مع المؤسسات المالية
16.606		1.103.628	- على المعاملات مع الزبائن
226		15.000	- على السندات وغيرها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت
0.0		1	2- نواتج على معاملات الإيجار البسيط
56		3.700	3- نواتج من الأسهم ذات الدخل المتغير
9.271		616.162	4- عمولات
155		10.308	5- نواتج أخرى للاستغلال البنكي
4.538		301.579	<b>نـواتج أخرى</b>
674	44.781	6- نواتج مختلفة	
3.253	216.201	7- استرجاع المؤونات والحقوق المسترجعة	
611	40.597	8- نواتج استثنائية	
		9- خسائر الدورة	
3.387	225.127	<b>تكاليف الاستغلال البنكي</b>	
1.488	98.884	1- فوائد وتكاليف مماثلة:	
0.0	2	- على المعاملات مع المؤسسات المالية	
1.488	98.882	- على المعاملات مع الزبائن	
0.00	0.00	2- تكاليف على معاملات قروض الإيجار والعمليات المماثلة	
1.529	101.650	3- عمولات	
370	24.592	4- تكاليف أخرى للاستغلال البنكي	
18.070	1.200.927	<b>تكاليف أخرى</b>	
12.701	844.063	5- تكاليف الإستغلال العامة:	
5.249	348.854	- خدمات	
5.971	396.796	- مصاريف المستخدمين	
676	44.946	- ضرائب ورسوم	
805	53.466	- تكاليف مختلف	
2.358	156.728	6- مخصصات للمؤونات والخسائر على القروض غير قابلة للتحصيل	
1.468	97.580	7- مخصصات الإهلاكات والمؤونات على الأصول الثابتة المادية والمعنوية	
1.543	102.556	8- تكاليف استثنائية	
(3.246)	(215.672)	9- ضرائب على الأرباح	
9736	647.016	<b>نتيجة للدورة</b>	

وعليه يمكن ملاحظة الآثار التي تحدثها تقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية الموحدة لبنك المؤسسة العربية المصرفية نتيجة ترجمة القوائم المالية لفرع الجزائر، فالنسبة لقائمة المركز المالي يتأثر حساب حقوق الملكية بالزيادة أو بالنقصان نتيجة استخدام سعر الصرف التاريخي لتكوين رأس المال الاجتماعي للفرع [في سنة 2009 تحمل البنك خسائر صرف بقيمة (6.109.000 دولار أمريكي)] أدمجت ضمن حساب فروق ترجمة قائمة المركز المالي لأن سعر الصرف التاريخي كان أقل من سعر الصرف الجاري أو سعر إقبال القوائم المالية السنوية للبنك، أي قد أثر على الأموال الخاصة للبنك لأن العملة الوظيفية التي يستخدمها الفرع تأثرت بشكل كبير مقابل عملة التقرير المستخدمة عند عملية التوحيد، ويزداد التأثير كلما كان حجم (نسبته من رأس المال الكلي) ذلك الفرع مهما ضمن المجموعة أو البنك ككل، أما بالنسبة لقائمة الدخل (حسابات الأرباح والخسائر) فيكون التأثير على النتيجة النهائية مباشرة أما بالزيادة أو بالنقصان من خلال أرباح أو خسائر الصرف سواء ناتجة عن إعادة تقييم مخزون العملات الذي لدى المؤسسة أو من خلال بيع العملات على مستوى البنك فقط (الفرع) أما بالنسبة للشركة الأم فنفس المصروف أو الإيراد المحقق بالعملة الوظيفية قد يحول إلى مبلغ أقل أو أعلى بعملة التقرير و هذا حسب درجة تغير سعر الصرف بين العملتين (نلاحظ عدم تأثر جدول حسابات النتائج نتيجة استخدام البنك متوسط سعر صرف المرجح لكل بنود قائمة الدخل وهو 1 دولار = 66.4582 دج، لأنه يصعب تحديد سعر صرف كل عملية يقوم بها البنك نظرا لكثرة للعمليات التي يقوم بها البنك يوميا).

### 3.3. المحاسبة عن المعاملات بعملات أجنبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

"الوثائق المحاسبية يتم إعدادها بالدينار وباللغة الفرنسية...." (القانون التجاري)، مع ذلك فالعمليات المحققة من قبل المؤسسة قد تكون مقومة بعملة أجنبية، وهنا يمكن أن تتعرض المؤسسة لمخاطر الصرف ففي واقع الأمر يمكن أن يكون سعر صرف العملة الأجنبية عند التسوية يختلف عن سعر الصرف الذي يكون عند أتمام البيع أو الصفقة، هذا الفرق يولد إما مكسب أو خسارة في الصرف، وعليه تواجه المؤسسة هذا الخطر منذ لحظة نشوء دين أو تعهد مقوما بعملة تختلف عن عملتها الوطنية، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كيفية معالجة النظام المالي المحاسبي SCF للعمليات الأجنبية وطرق تغطيتها.

### 1.3.3. العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية

#### 1.1.3.3. التقييم عند الدخول إلى الذمة

حسب المادة (1-137) من القانون رقم 11/07 «تحويل الأصول المكتسبة بالعمل الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة. ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك، التنازل أو زوال هذه الأصول» [147]. وكذلك حسب المادة (2-137) من القانون رقم 11/07 «تحويل الحاسبات الدائنة والديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الطرفين على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية، أو تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كانت عبارة عن عمليات مالية» [147].

**1.1.1.3.3. التسجيل الأولي:** المعاملة بالعمل الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعمل أجنبية، بما في ذلك المعاملات الناشئة عن قيم المنشئة بما يلي [148]:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة أو مقومة بعمل أجنبية؛
  - إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعمل أجنبية؛
  - من ناحية أخرى، عندما تمتلك أو تتخلص من أصول أو تتكبد أو تسدد التزامات محددة بعمل أجنبية.
- «يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الإقرار الأولي بها بعملية التقرير (العملة الوطنية) بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية في سعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة».

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التطبيقي التالي:

استلمت مؤسسة وطنية في N/12/01 فاتورة بمبلغ €1.000.000 من موردها (سعر الصرف 1 دج = €0.009)، هذه المؤسسة يجب أن تسجل الدين في حساباتها كالتالي:

$$111.111.111 \text{ دج} = 1.000.000 \div 0.009$$

وتسجل العملية التالية (مشكل الرسم على القيمة المضافة يتم تسويته عند الحدود و مباشرة بالدينار)

		N/12/01			
111.111.111	111.111.111	المشتريات المخزنة	380	401	
		موردو المخزون والخدمات			
		//			
1111.111,11	111.111.111	المخزونات من البضائع	30	380	
		المشتريات المخزنة			

### 2.1.1.3.3. التسجيل عند تاريخ الغلق (في نهاية السنة المالية): في تاريخ كل ميزانية عامة يجب

- التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال؛
  - التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.
- ولتوضيح ذلك نأخذ معطيات المثال التطبيقي السابق: نفترض أن سعر الصرف الجاري لليورو كان 1دج=0.0085€ في N/12/31 والسلع مازالت في مخزن، عندها يجب تعديل قيمة الدين كالتالي:
- 117.647.058=0.0085÷1.000.000دج

مخزون السلع مسجل بالتكلفة التاريخية، إذن القيود المتعلقة بالمخزون تسجل حسب (SCF) كما يلي [148]:

N/12/31			
30	المخزونات من البضائع	117.647.059	
603	تغيرات المخزون	117.647.059	

### 3.1.1.3.3. الإعتراف بفروقات أسعار الصرف

1.3.1.1.3.3. معالجة الحسابات الدائنة (أو الديون) خلال نفس الدورة التي تمت فيها العملية: حسب المادة (131-3) من القانون رقم 11/07 «عندما يتم نشوء وتسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها، فإن الفروق المثبتة مقارنة بقيمة الدخول، نتيجة لتقلبات سعر الصرف، تشكل خسارة أو مكسب في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء أو النواتج المالية للدورة» [147].

ولتوضيح ذلك نأخذ معطيات المثال التطبيقي السابق: عند إعداد القوائم المالية في N12/31 نسجل عملية التسوية التالية [148]:

N/12/31			
401	موردو المخزون والخدمات	111.111.111	
666	خسائر الصرف	6.535.948	
512	البنك	117.647.059	

2.3.1.1.3.3. التسوية لا تتم عند الجرد: حسب المادة (137-4) من القانون رقم 11/07 «إذا بقيت عناصر نقدية (الخبزينة وعناصر أصول وخصوم الواجب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ من السيولة النقدية محددة وغير قابلة للتحديد) محررة بالعملة الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ. الفوارق بين القيم



المسجلة أصلا في الحسابات (التكاليف التاريخية) وتلك الناتجة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع أو تنقص المبالغ الأصلية، وهذه الفوارق تشكل أعباء أو نواتج مالية للدورة» [147].

في حالة غياب التسوية عند الجرد، فالحسابات الدائنة (أو المدينة) تشكل دائما جزء من الذمة المالية للمؤسسة، فإن فرق الصرف يسجل في الأعباء أو النواتج المالية.

ولتوضيح ذلك نأخذ معطيات المثال التطبيقي السابق: نفترض أن مورد المخزون يتم تسويته في

$$1+N/02/05، \text{ وعند لحظة التسوية كان سعر الدينار مقابل اليورو هو: } 1 \text{ دج} = 0.0089 \text{ €}$$

$$\text{فيد التسوية يسجل كالتالي: } 112.359.551 = 0.0089 \div 1.000.000 \text{ دج}$$

		1+N/02/05	
	117.647.059	موردو المخزون والخدمات	401
	112.359.551	البنك	512
5.287.508		مكاسب الصرف	766

#### 4.1.1.3.3. صافي الاستثمارات في منشأة أجنبية: حسب المادة (137-6) من القانون رقم 11/07

«تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي، هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان أجنبي، في رؤوس الأموال الخاصة للكشوف المالية المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحسابات كنواتج أو أعباء. فالعنصر النقدي مثل حساب دائن أو حساب مدين حيال كيان أجنبي، وليس دين زبون دائن له أو دين مورد مستحق له، يشكل في جوهره استثمارا صافيا للكيان في ذلك الكيان الأجنبي حينما لا يكون تسديد ذلك الحساب الدائن أو الحساب المدين لا مخططا له ولا محتملا في مستقبل متوقع، على أن هذا الحساب الدائن أو الحساب المدين إذا كان محررا بعملة أجنبية تختلف عن العملة السائدة لدى كل من الكيانين المعنيين، فإن الفوارق تسجل كنتيجة» [147].

ولتوضيح ذلك نأخذ معطيات المثال التطبيقي السابق: نفترض أن مؤسسة وطنية أقرضت

في N/04/01 مبلغ €1.000.000 إلى فرعها الموجود في فرنسا، عند لحظة القرض كان سعر

الدينار هو: 1 دج = €0.009، وفي N/12/31 كان سعر الدينار: 1 دج = €0.01، القرض سدد في

$$1+N/04/1، \text{ وقد كان سعر صرف اليورو في هذا التاريخ هو: } 1 \text{ دج} = 0.12 \text{ €}.$$

يجب تسجيل القيود التالية [148]:

		N/04/01			
111.111.111	111.111.111	ديون مرتبطة بالمساهمات خارج المجمع البنك تقديم المؤسسة الأم قرض إلى الفرع F	512	267	
11.111.111	11.111.111	ديون مرتبطة بالمساهمات خارج المجمع فرق المعادلة (التحويل)	107	267	
	83.333.333	البنك		512	
	11.111.111	فرق المعادلة (التحويل)		107	
	27.777.778	خسائر الصرف		666	
122.222.222		ديون مرتبطة بالمساهمات خارج المجمع سداد القرض من طرف الفرع F: 0.009 ÷ 1.000.000 – 0.012 ÷ 1.000.000	267		

### 2.3.3. تغطية مخاطر الصرف واثارها المحاسبية

#### 1.2.3.3. تقنيات التغطية

المنشأة المعرضة لخطر الصرف تستطيع اتخاذ قرار التغطية وذلك من خلال قيمها بعملية لأجل بنفس المبلغ وفي اتجاه معاكس لدى الغير، تستطيع كذلك اللجوء إلى النواتج المشتقة، خاصة الخيارات على العملات و عمليات المبادلة (مقايضة العملات) (swaps de devises) [148].

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التطبيقي التالي: اشترت مؤسسة في N/06/15 على الحساب 2000 جهاز حاسوب محمول بسعر €2.000.000، التسوية تكون في N/12/30، وقد كان سعر اليورو €1 = 108 دج وعليه قد بلغ دينها: 108 × 2.000.000 = 216.000.000 دج

بعد أسابيع ارتفع سعر اليورو، وخوفا من أن يرتفع سعر اليورو أكثر قررت الشركة الاكتتاب في عقد شراء لأجل لليورو يوم 10-07 N استحقاقها محدد في 09/30 / N، وكان معدل التحويل حسب العقد التالي: €1 = 108.5 د. في 09/30 N، يجب أن تحول الشركة مبلغ €2000000 إلى موردها وتشتري هذا المبلغ بسعر €1 = 108.5 د. في 10/07 لم تعد الشركة تواجه أية خطر صرف. فهي متأكدة من عملية الشراء بالدينار: (108.5 × 2000000) 21700000 د. فقد خسرت بشكل نهائي مبلغ 100000 د.

تستطيع كذلك اللجوء إلى المنتوجات المشتقة، خاصة الخيارات على العملة الصعبة أو مبادلة العملات.

### 2.2.3.3. الآثار المحاسبية لعمليات التغطية

حسب المادة (137-5) من القانون رقم 11/07 «إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الأجنبية منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف . وتدعى عملية تغطية الصرف فان أرباح أو خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية. وعندما تحدث ظروف تلغي كل أو جزء من خطر الخسارة في الصرف جزء , تصحح الحسابات المعنية في الميزانية تبعا لذلك» [147].

يتم تعديل حسابات الميزانية ( أي المخصصات ) تبعا لظروف إلغاء خطر الصرف كلية أو جزئيا وهي كذلك في الحالات التالية [148]:

- إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف المنشأة بعملية متماثلة موجهة لتغطية آثار تقلبات الصرف , تدعى عملية تغطية الصرف فان أرباح / خسائر الصرف لا تسجل في حساب النتائج بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية.

- عندما يكون قرض بالعملة الأجنبية, فان فوارق الصرف الناتجة عن القرض بالعملات الأجنبية تدرج في تكاليف القرض إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد. حسب المادة (2-126) من القانون رقم

11/07

1.2.2.3.3. المبدأ العام: المبدأ العام أنه يجب أن نقوم بتعديل المخصصات إذا كانت الظروف تلغي أو تخفض من خطر الصرف.

- يلغى الخطر نهائيا إذا كانت التغطية تحدد بشكل نهائي سعر الصرف الذي به سيتم تسوية الدين. في هذه الحالة , لم يعد الخطر موجود وزال عدم التأكد . فالتغطية حولت الديون من عملة أجنبية إلى عملة وطنية .

ولتوضيح ذلك نأخذ معطيات المثال التطبيقي السابق:

		N/06/15			
216.000.000	216.000.000	تجهيزات مكتب	404	2183	
		موردو الأصول الثابتة			
		$216.000.000 = 108 \times 2.000.000$			
		N/07/10			
1.000.000	1.000.000	خسائر الصرف	404	666	
		موردو الأصول الثابتة			
		$216.000.000 - 217.000.000 = 108.5 \times 2.000.000$			

في نهاية الدورة لا يتم تكوين مخصص ضد خطر الصرف

- الخطر خفض إذا كانت الخسارة الممكنة محددة بمبلغ أقل من المبلغ في حالة غياب التغطية، وهناك خيار الصرف الذي يسمح بتحديد خطر الخسارة.

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التطبيقي التالي: باعت مؤسسة منتجات بسعر €1.000.000 إلى زبون أجنبي بتاريخ N/10/25، وقد اشترت لدى هيئة متخصصة خيار بيع يعطيها الحق (وليس الالتزام) بالتنازل عن هذا المبلغ بسعر €1=107دج، في حالة تنفيذ الخيار فإن الهيئة ملزمة بشراء المبلغ بهذا السعر، وقد تم شراء خيار البيع بسعر 200.000دج، هذا المبلغ يسمى علاوة تدفع إلى الهيئة التي تبيع عقد الخيار.

- فإذا كان سعر الصرف في 10/31 هو €1=106دج، فإن المؤسسة من مصلحتها تنفيذ الخيار، حيث يسمح لها ببيع €1.000.000 مقابل 107.000.000دج، في حين أن السوق يسمح لها بتحصيل 106.000.000دج، مما يجعلها تتفادى خسارة بقيمة 1.000.000دج.

- وإذا كان سعر الصرف في 10/31 هو €1=109دج، هنا ليس من مصلحة المؤسسة تنفيذ الخيار، لأنه في الواقع تستطيع بيع مبلغ €1.000.000 في السوق مقابل 109.000.000دج.

- إذا كان سعر اليورو في 10/25 €1=108دج، فإن خطر الصرف له سقف 500.000دج بواسطة خيار البيع  $[(107.5-108) \times 1.000.000]$ ، في حين الخسارة العظمى الممكنة من الناحية النظرية تبلغ 108.000.000  $[(0-108) \times 1.000.000]$ .

- سعر اليورو بتاريخ 10/25 €1=108دج، وفي 12/31 كان €1=107.5دج، دائنية المؤسسة الأجنبية تقيم بالسعر الجاري في 12/31 أي €1=107، الخطر محدد بمبلغ 500.000دج بواسطة خيار الصرف، لكنه يرتفع إلى 1.000.000دج دون تغطية  $[(107-108) \times 1.000.000]$ ، وبالتالي فإن مخصص مؤونة خطر الصرف سقفه 500.000دج.

وعليه نقوم بتسجيل القيود التالية [148]:

		N/12/31			
1.000.000	1.000.000	موردون	فرق التحويل - أصل	401	476
		$1.000.000 = (107-108) \times 1.000.000$			
		//			
500.000	500.000	مخصصات مالية	مخصصات مالية	158	686
		مخصصات أخرى للأعباء			
		$500.000 = (107.5-108) \times 1.000.000$			

**2.2.2.3.3. حالات تعديل مخصصات مخاطر الصرف:** لم ينص النظام المحاسبي المالي الجديد على كيفية تعديل مخصصات خطر الصرف بشكل واضح، لكن يمكننا استنتاج ذلك من المادتين (126-2) و(137-5) من القانون رقم 11/07، حيث أشارت الأولى إلى معالجة فوارق الصرف الناتج عن القروض بالعملات الأجنبية على أنها أعباء مماثلة إلى تكاليف القرض، أما المادة الثانية فإن تعديل المخصص يعتبر إجباري بالنسبة لعمليات منسقة لتغطية خطر الصرف.

**1.2.2.2.3.3. عمليات منسقة لتغطية خطر الصرف:** يجب تمييز بين التغطيات التي تحدد بشكل نهائي سعر الصرف الجاري للعمليات (مثلا مشتريات أو مبيعات لأجل بالعملات الأجنبية) عن الاستحقاقات الأجنبية الأخرى (مثلا خيارات الصرف).

- في الحالة الأولى: تختفي عدم التأكد نهائيا، فقيمة الديون بالعملات الأجنبية معروفة عند الاستحقاق، وتمت عملية تحويل الديون من العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية، وعلى أي حال تاريخ إنشاء التغطية له أثر على المعالجة المحاسبية الواجب القيم بها [149] ص 168:

\* إذا تم إنشاء التغطية قبل العملية فإن الديون تسجل بالسعر المحدد، إذن لا يوجد هناك فرق تحويل، ولا مخصص يسجل، والنتيجة المالية لا تتأثر؛

\* إذا تم أخذ التغطية بعد العملية مادامت لم تتم، فإن فروق التحويل والمخصصات تسجل محاسبيا. عند تحقق التغطية يتم تحويل الديون بسعر التغطية، وتسجل الفروق بين القيمة الأصلية للديون وقيمتها بسعر التغطية في النتيجة المالية باستعمال حسابات 766: مكاسب الصرف أو 666: خسائر الصرف، وبالتالي يتم استرجاع المخصصات المحتملة.

- في الحالة الثانية: سعر تحويل الديون بالعملات الأجنبية المطبق عند الاستحقاق هو غير معروف فقد يخفض خطر الخسارة بواسطة التغطية المستعملة، ويتم تثبيت فروق التحويل المتعلقة بالديون بالعملات الأجنبية كاملة، بالمقبل يتم تعديل مخصص خسارة الصرف (تخفيض).

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التطبيقي التالي: في 11/01 اشترت إحدى المؤسسات على الحساب مواد أولية بمبلغ €10.000، ولتغطية مخاطر تقلب سعر صرف اليورو قامت بإقراض مؤسسة أجنبية مبلغ €8.000، سداد مشتريات المواد الأولية وتحصيل مبلغ القرض سيكون في نهاية جانفي N+1، مع العلم أن سعر اليورو في 11/01 كان €1=108 دج وفي 31/12/31 كان €1=108.5 دج.

\*تسجيل عملية شراء المواد الأولية:

N/11/01				
1.080.000	1.080.000	مشتريات المواد الأولية موردو المخزون والخدمات	401	381
		$1.080.000 = 108 \times \text{€}10.000$ دج		
		//		
1.080.000	1.080.000	المواد الأولية مشتريات المواد الأولية	381	31
1.080.000				

\*تسجيل عملية منح القرض:

N/11/01				
864.000	864.000	قرروض البنك	512	274
		$864.000 = 108 \times \text{€}8.000$ دج		

\* عند الجرد (تسجيل فروق التحويل):

N/12/31				
5.000	5.000	فرق التحويل - أصل موردون	401	476
		$5.000 = (108 - 108.5) \times \text{€}10.000$ دج		
		//		
4.000	4.000	قرروض فرق تحويل - خصم	477	274
		$4.000 = (108 - 108.5) \times \text{€}8.000$ دج		

\* عند الجرد (تكوين المخصص):

نظرا لأن المديونية والديون معبر عنها بنفس العملة وبنفس الاستحقاق، فإن خطر الخسارة محدد بمبلغ 1.000 دج ، فعملية الشراء تولد الخسارة محتملة بمبلغ 5.000 دج والتي تعوض بالمكسب المحتمل بمبلغ 4.000 دج على القرض.

N/12/31				
1.000	1.000	مخصصات مالية مخصصات أخرى للأعباء (خسارة الصرف)	158	685
		$1.000 = 4.000 - 5.000$ دج		

### 3.3.3. تقييم النظام المحاسبي المالي فيما يخص المحاسبة عن المعاملات الأجنبية

إن هذا النظام تطرق لأول مرة لمحاسبة المعاملات الأجنبية بشكل منفصل، بحيث أدرج قضية الترجمة وكيفية معالجة فروقات الصرف والتي غالبا ما تكون عبارة عن أعباء أو نواتج تؤثر على نتيجة المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث يسجل ربح الصرف في الحساب رقم 766 : أرباح الصرف ، و الخسائر في الحساب رقم 666 : خسائر الصرف.

وما هو ملاحظ بشكل مميز هو تطرق هذا النص لمحاسبة التغطية أي إمكانية تغطية خطر الصرف ومعالجته محاسبيا عن طريق المؤونات كما كان معمول به من قبل، وفي الفقرة الأخيرة تطرق النص لكيفية معالجة استثمار مؤسسة ما في مؤسسة أجنبية أخرى والذي يوضع في حساب خاص ضمن حقوق الملكية (حساب "فارق تحويل الصرف")، كما هو معمول به في معايير المحاسبة الدولية، وهذا دليل على المقاربة الدولية التي اعتمد عليها في إعداد هذا النظام الجديد الذي عند سريان مفعوله سوف يسمح بدون شك للمحاسبين الجزائريين من الاقتراب من الممارسة الدولية و مسايرتها، ومع ذلك تبقى عملية تغطية خطر الصرف غير واضحة التطبيق بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، خاصة مع دخول النظام حيز التطبيق السنة المنصرمة وهو ما يعد عائقا من عوائق تطبيقه حاليا.

كما أهمل النظام المحاسبي المالي الجديد مشكلة ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية لمؤسسة وطنية يكون مقرها الرئيسي في الجزائر، كما الحال بالنسبة لمجمع سوناطراك الذي لديه فروع في مختلف دول العالم، وعدم اعتماده أو إشارته لأي من الطرق المستعملة في عملية الترجمة، فكان على القائمين على إعداد هذا النظام إلزام المتعاملين الوطنيين بترجمة قوائمهم المالية الأجنبية وفق طريقة سعر الصرف الجاري التي اقترحتها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ سنة 1983.

## خلاصة الفصل الثالث

ختاما ومن خلال ما تم تحليله في هذا الفصل التطبيقي من خلال حالتين مختلفتين أحدهما لمؤسسة اقتصادية جزائرية والتي هي "مجمع صيدال"، فمن خلال هذه الحالة التطبيقية يظهر جليا مدى تأثر القوائم المالية للمجمع وعليه تحملت المؤسسة خسائر إضافية تقدر بـ 7.589.214 دج، تمثل خسائر صرف نتيجة تقلب سعر الصرف بين تاريخ الاستلام وتاريخ تسديد الدفعة الأولى ويمثل الفرق بين السعرين (70 - 63.5956 × 1.185.00) قيمة الخسارة التي تحملها المجمع، وفي نهاية السنة حقق المجمع نتيجة سنوية ايجابية بقيمة 952.876.752 دج (انظر الملحق رقم 2 و 3)، لو افترضنا المجمع لم يحقق خسائر صرف كانت النتيجة السنوية (952.876.752 + 7.589.214 = 960.465.966 دج)، وعليه نستنتج مدى تأثر النتيجة الإجمالية الصافية للمجمع نتيجة تقلبات أسعار الصرف، هذا من خلال معاملة واحدة فقط مع العلم أن المجمع يقوم بعدة عمليات تقدر بالملايين سواء كانت عمليات تصدير أو استيراد. أما الحالة ثانية لمؤسسة أجنبية تطبق معايير المحاسبة الدولية (بنك المؤسسة العربية المصرفية) حيث تسجل كل فروقات الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف من فترة لأخرى ضمن حسابات الدخل أو المصروف حسب الحالة، أما فيما يخص عملية ترجمة القوائم المالية ودائما حسب هذه المؤسسة فإنها تقوم بترجمة كل بنود هذه القوائم حسب الحالة باستخدام سعر صرف تاريخ الإقفال بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي ( يرسل سعر صرف تاريخ الإقفال مع القوائم المالية المرسله إلى المركز المالي بمملكة البحرين) أما بنود قائمة الدخل فتترجم باستخدام متوسط سعر الصرف المرجح خلال كل شهر من السنة المالية وبالتالي فقد قدمت المحاسبة الدولية حلا لمعالجة آثار تقلبات أسعار الصرف من خلال توصياتها بهذا الموضوع في معيارها المحاسبي الدولي رقم (IAS21). أما بالنسبة للمحاسبة الجزائرية وإن لم تتطرق لعملية ترجمة القوائم المالية، فإنها تطرقت لآثار تقلبات أسعار الصرف على المعاملات بالعملة الأجنبية، إذ وكما هو معمول به في المحاسبة الدولية تعالج تلك الفروقات كمصروف أو دخل في جدول حسابات النتائج، ولكن يضاف للمحاسبة الجزائرية أنها ولتغطية خطر الصرف (المعيار الدولي رقم (21) استثنى محاسبة التغطية من نطاقه فقد تطرق لها المعيار المحاسبي الدولي IAS39: الأدوات المالية الذي سيعوض بمعيار IFRS9 (الأدوات المالية: التصنيف والقياس) والذي تم إصداره في 12 نوفمبر 2009 وسيدخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2013) تكون المؤسسة مخصصة مالية (نهاية السنة المالية والعملية لم تسوى بعد) إذا احتملت ارتفاع سعر الصرف والذي قد يسبب لها تسديد مبلغ أكبر من المبلغ الأولي المسجل في دفاترها، وما يمكن ملاحظته أن نظام المحاسبي المالي الجديد الذي بدأ سريان مفعوله السنة الماضية سوف يساهم بدون شك في دفع عجلة تطور مهنة المحاسبة في الجزائر ولكن ذلك لا يكون إلا بزيادة الاندماج مع معايير المحاسبة الدولية والبحث المتواصل لتطوير هذا المجال الذي له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني.



## خاتمة

تعتبر ظاهرة تقلب سعر الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، ويكمن جوهر التعقيد لموضوع الصرف في طبيعة هذه الظاهرة باعتبارها امتداد للظاهرة النقدية، حيث كانت هذه الأخيرة محل خلاف بين أكبر المدارس الاقتصادية، وأمام هذه المعطيات لم تتفق الجهود الفكرية على وضع تفسير علمي لسلوك واتجاهات أسعار الصرف بكل دقة، فالنظريات التقليدية كنظرية تعادل القوة الشرائية أثبتت جدواها فقط في الأمد الطويل وهي تستند على أسعار بعض السلع، كذلك بالنسبة لنظرية تعادل أسعار الفائدة فهي مرتبطة بعوامل وسياسات متضاربة تفضي إلى صعوبة الاعتداد بها لتفسير سلوك أسعار الصرف، ولقد ازدادت المسألة تعقيدا أكثر مع تبني إجراءات التعويم فاصطدمت الجهود الحديثة بجملة من التعقيدات صعب معها تقديم صياغة مفسرة يستقر عندها الإجماع والقبول، ولكن رغم كل هذا لا يمكن انتفاء وجود اتفاق بين مختلف الأطراف المعنية بظاهرة تقلب أسعار الصرف حول الآثار السلبية والإيجابية المترتبة عنها وهو ما يسمى بمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

ولمواجهة هذا الخطر على المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي مطالبة بالتعامل مع ظاهرة تقلب أسعار الصرف من أجل التحوط لتغطية الخسائر المالية التي تتعرض لها للبقاء والاستمرار في مجال نشاطها، ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة أن تتجه إلى تبني طرق وتقنيات التغطية من خلال التفاوض حول الصفقات والعقود الدولية على إدراج توزيع الخسائر والأضرار ضمن نقاط التفاوض (تقنيات داخلية)، أو الاعتماد على العقود الآجلة وخيارات الصرف أو عمليات المبادلة (تقنيات خارجية).

ففي الوقت الذي نشاهد فيه في الدول المتقدمة حيث الأسواق المالية والمعاملات التجارية والمالية التي لا حصر لها، انتشار أنواع متعددة ومعقدة من المنتوجات والمشتقات المالية التي تستخدم كأدوات لتغطية المخاطر المترتبة عن تقلبات الصرف أين تتاح فرص كبيرة للمتعاملين فيها للحماية من خسائر الصرف، نجد محدودية هذه الأدوات في الدول المتخلفة والتي قد تقتصر على مجرد إتمام بعض المعاملات، هذا إن لم نقل الغياب الكلي لأسواق الصرف في بعضها، وهذا ما يقود إلى حقيقة مفادها أن قيام

المؤسسة بالحماية من مخاطر الصرف هي أولا وقبل كل شيء مهمة تتوقف على مدى تطور المحيط النقدي والمالي الذي تنتمي إليه.

ختاماً يمكن القول إنه في ظل التطورات التكنولوجية و الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم لا توجد شركة يمكن أن تعمل دون أن يكون لها معاملات أجنبية أو مصالح خارج حدود دولتها، وبالتالي الحاجة لإجراء التسويات و التعديلات المحاسبية بما فيها ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية أمر ضروري و مهم حتى تعكس القوائم المالية لتلك الشركات الأوضاع و النتائج الحقيقية لها، و من خلال استعراضنا لمواضيع هذه الدراسة تبين لنا أن موضوع ترجمة العمليات و القوائم المالية الأجنبية من المواضيع الهامة والتي لها انعكاساتها المباشرة على نتائج أعمال المؤسسات وأوضاعها المالية، كما أن الطرق والمعالجات المحاسبية للترجمة المحاسبية تتنوع و تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير والأعراف المحاسبية السائدة بتلك الدول، الأمر الذي يحد من فائدة المقارنات لمخرجات الأنظمة المحاسبية على مستوى دولي.

إن أثر هذه الاختلافات على نتيجة النشاط و المركز المالي يمكن الوقوف عليه بشكل عام من خلال استعراضنا للحالات التطبيقية في الفصل التطبيقي، حيث يتضح أنه توجد اختلافات مهمة على النتائج المحاسبية لترجمة القوائم المالية لنفس المؤسسة باختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية الترجمة، وبدون شك هذا الأمر له انعكاساته السلبية على فائدة المعلومات المحاسبية خاصة وأن هذه النتائج تقوم على نفس الحقائق و الأحداث الاقتصادية لنفس المؤسسة ونفس الفترات المالية.

إن أهمية تحقيق نوع من الاتساق على مستوى دولي في معالجة المشاكل المحاسبية لعملية الترجمة لا بد أن يساعد على تحسين جودة و فائدة المعلومات المحاسبية على مستوى دولي، ولكن في ظل الاختلافات البيئية الشاسعة بين الدول خاصة النامية و المتطورة منها لن يكون تحقيق ذلك أمراً سهلاً.

#### اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذه الدراسة، فقد تم الوصول إلى نتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا كما يلي:

- الفرضية الأولى: " تتعرض المؤسسة التي لها عمليات أجنبية إلى مخاطر المالية والاقتصادية نتيجة تقلبات أسعار الصرف" توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى تأكيد هذه الفرضية، وذلك في المبحث الرابع من الفصل الأول من

خلال خطر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة باستعمال مختلف التقنيات الداخلية منها والخارجية والمبحث الرابع من الفصل الثاني من خلال الحالات التطبيقية الافتراضية للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وأثرها على القوائم المالية، وعززنا ذلك من خلال الفصل الثالث بالحالة الميدانية في مجمع صيدال وبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - فقد أثبتنا ذلك من خلال أثر تقلبات أسعار الصرف على نتائجها المالية وكذلك على مركزها المالي.

الفرضية الثانية: والمتمثلة في " القوائم المالية تتأثر بتقلبات أسعار الصرف وبالتالي هناك أثر على النتيجة المالية للمؤسسات التي لها معاملات بعملات أجنبية أو فروع في الخارج" بعد دراستنا للفصل الثاني من خلال المبحث الرابع الذي تعرضنا فيه للقوائم المالية و التي تأثرت بتقلبات أسعار الصرف بالإيجاب في قائمة الدخل (فروق ترجمة قائمة الدخل: 5.900.000 دج) و السلب في قائمة المركز المالي (فروق ترجمة قائمة المركز المالي: - 3.155.000) وتحليلنا للدراسة الميدانية من خلال إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف في المعاملات الأجنبية لمجمع صيدال على نتيجته المالية السنوية (7.589.214 دج كخسائر صرف) و أثر ترجمة القوائم المالية لفرع بنك المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر (6.109.000 دولار أمريكي كخسائر ترجمة قائمة المركز المالي)، وعليه قمنا بإثبات هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: والمتعلقة بـ: "معايير المحاسبة الدولية عالجت آثار تقلبات أسعار الصرف ومشكلة ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية" فبعد دراستنا لمحتوى الفصل الثاني يمكننا تأكيد هذه الفرضية، فقد رأينا من خلال تحليلنا في المبحث الأول من الفصل الثاني كيف ساهمت المحاسبة الدولية التي و منذ بدأ عمل هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 و هي تسعى دوما لإرساء مبادئ و قواعد محاسبية تخص الممارسة المحاسبية، هذه الأخيرة برز دورها الهام في التزويد بالمعلومات الضرورية لمتخذي القرار و التي تؤثر بشكل كبير على هذه القرارات، إذ نجد أن ما أصدرته الهيئة من معايير محاسبية تشكل مرجعا أساسيا لممهني مهنة المحاسبة و حتى مستخدمي القوائم المالية مما توفره من حلول و إجابات على المشاكل والصعوبات التي يواجهونها في عملهم للوصول إلى قوائم مالية تتميز بالمصداقية والملائمة، فقد خصصت معيارا كاملا يهتم بقضية تقلبات أسعار الصرف في المعيار المحاسبي الدولي (IAS21) تحت عنوان : "آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية"، ففيما يخص المؤسسات التي

لها تعاملات مع الخارج بالعملات الأجنبية وما تحدثه تقلبات أسعار الصرف من آثار على حساباتها حسب هذا المعيار يتم اعتبار هذا الفرق إما دخلاً أو مصروفاً حسب الحالة وذلك بعدما يتم التقرير عن مختلف البنود المكونة للقوائم المالية كما يلي:

➤ بالنسبة للبنود النقدية و في تاريخ إعداد الميزانية يتم الاعتراف بها باستخدام سعر صرف الإقفال.

➤ بالنسبة للبنود غير النقدية و المسجلة بالتكلفة التاريخية تسجل باستخدام سعر صرف تاريخ المعاملة.

➤ بالنسبة للبنود غير النقدية و المسجلة بالقيم العادلة تسجل باستخدام سعر الصرف السائد عند تاريخ تحديد تلك القيم.

أما فيما يخص ترجمة القوائم المالية و مع وجود عدة طرق للترجمة ( 4 طرق مستخدمة تم ذكرها في الفصل الثاني من الدراسة)، فهناك قاعدتين أساسيتين تم اعتمادهما في هذا المعيار الدولي و ذلك كما يلي:

➤ ترجمة الأصول و الالتزامات النقدية منها و غير النقدية للمنشأة الأجنبية بسعر صرف الإقفال (بالنسبة لقائمة المركز المالي).

➤ ترجمة بنود الدخل و المصروفات للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتواريخ العمليات (بالنسبة لقائمة الدخل).

وفي هذه الدراسة تم التطرق إلى حالتين تطبيقيتين، رأينا من خلال الحالة الأولى الممارسة المحاسبية وفق المحاسبة الوطنية والتي تخص المعاملات بالعملات الأجنبية من خلال قيام هذه المؤسسة الوطنية (مؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية "مجمع صيدال: فرع فرمال") باستيراد مواد أولية من الخارج (من فرنسا) بعملة أجنبية ( الدولار الأمريكي) إذ تم التسجيل الأولي لعملية الشراء من الخارج باستخدام سعر صرف تاريخ التوطين ( المعتمد من قبل البنك) ولكن التسديد الفعلي لقيمة الصفقة كان في تاريخ لاحق وعليه نشأ فرق بين القيمتين يمثل فرقا فعلي يعالج كما سبق ذكره ضمن بنود الدخل أو المصروف حسب الحالة، إذ يستعمل الحساب 766: مكاسب الصرف الحساب 666: خسائر الصرف

أما الحالة الثانية فهي توضح كيفية التأثر بتقلبات أسعار الصرف سواء على بنود قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل و كذلك كيفية ترجمة بنود كلا القائمتين وخاصة مع تطبيق بنك المؤسسة العربية المصرفية (فرع الجزائر) معايير المحاسبة الدولية فهي

مؤسسة بحرينية بدأت تطبيقها للمعايير منذ جانفي 2003 لأنها مدرجة حاليا في سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين).

### نتائج الدراسة:

ولكن مع هذا يبقى التطبيق المحاسبي في الجزائر بعيدا عن هذا الإطار المفاهيمي الذي هو أساس عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وأغلب دول العالم خاصة المتقدمة منها والتي تعتبر رائدة في كل المجالات بصفة عامة وفي المجال المحاسبي بصفة خاصة، وبشكل أخص الفكر الأنجلو- ساكسوني المسيطر على الفكر المحاسبي العالمي وذلك باعتماد مبادئ وقواعد الدول الممثلة له (أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) ضمن معايير المحاسبة الدولية التي صدرت منذ 1973 إلى الآن.

وعلى الجزائر وفي هذا الاتجاه أن تجد لها مكانا ضمن هذه الدول وذلك لتسهيل عملية تعاملها المحاسبي مع عالمها الخارجي، ولعل مشروع نظام المحاسبة المالية الذي وضع سنة 2007 وصادق عليه وبدأ سريان عمله ابتداء من 01 جانفي 2010 سوف يزيد أو يدفع بمهنة المحاسبة للاندماج في النظام المحاسبي الدولي، ولكن هذا لا يكفي إلا بدعم الممارسة المحاسبية لكل من المهنيين (الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من خلال المصف الوطني الذي يمثلهم) والمنظرين و الباحثين الأكاديميين (التابعين إلى مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي) وحتى مستخدمي ومعدّي القوائم المالية (كالمؤسسات الاقتصادية، البنوك، المستثمرين، السلطات العمومية... الخ) للوصول إلى درجة عالية من الأداء المحاسبي يساير ما هو حادث على المستوى الدولي ولما لا اعتماد كامل لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS بشكل رسمي مع مراعاة خصوصيات ظروف الاقتصاد الجزائري.

### الاقتراحات والتوصيات:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسستي مجمع صيدال وبنك المؤسسة العربية المصرفية فرع الجزائر ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- لاحظنا عدم استخدام تقنيات التغطية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف على مستوى مجمع صيدال، سواء الداخلية منها (على المستوى الداخلي للمجمع)، أو خارجية (بالتعامل مع طرف خارجي والذي في الغالب يتمثل في مؤسسات مصرفية متخصصة في هذا المجال)، وهذا راجع للمخطط المحاسبي القديم الذي أهمل هذا

الجانب، لذلك نقترح توضيح عملية التغطية في النظام المحاسبي المالي الجديد التي مازالت مبهمة و كيفية التطبيق غير واضحة للمؤسسات الجزائرية.

- إهمال النظام المحاسبي المالي الجديد لمشكلة ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية لمؤسسة وطنية (كمجمع سوناطراك الذي لديه فروع في مختلف دول العالم)، وعدم اعتماده لأي من الطرق المستعملة في عملية الترجمة، فكان على القائمين على إعداد هذا النظام إلزام المتعاملين الوطنيين بترجمة قوائمهم المالية الأجنبية وفق طريقة سعر الصرف الجاري التي اقترحها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ سنة 1983.
- من خلال الدراسة الميدانية نلاحظ أن الجزائر عاجزة عن فرض نظامها المحاسبي على الشركات الأجنبية الدولية، فرغم أن القانون التجاري الجزائري ينص على إلزامية تطبيق النظام المحاسبي الجزائري في مسك الدفاتر المحاسبية بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في إقليم الدولة (وهذا هو العرف السائد في أغلب دول العالم) نجد بعض المؤسسات الأجنبية تقوم بتطبيق المحاسبة الخاصة بها أو ببلدها الأصلي أو بلد المنشأ، وفي نهاية كل سنة مالية تقوم بعملية المقاربة بين حساباتها مع النظام المحاسبي الجزائري، ولكن بشكل غير دقيق وفيه الكثير من المغالطات، نظرا لاختلاف طرق التقييم والقياس وكذلك الاعتراف بالمصروفات والإيرادات بين النظام المحلي والأنظمة الأجنبية، كما هو الحال لبنك المؤسسة العربية المصرفية- فرع الجزائر-، التي لا تبوب عناصر قوائمها المالية كما يبوبها النظام المحاسبي البنكي الجزائري (انظر الملحق رقم 5، 6) فهي تمسك محاسبة بنكية خليط بين معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية وبين النظام المحاسبي لبلد منشأها وهي مملكة البحرين.

#### آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف واجهتنا إشكاليات أخرى يمكن أن نعتبرها آفاق لدراسات وبحوث مستقبلية وهي:

- المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).
- المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي - دراسة مقارنة -.
- المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

## المراجع والهوامش

1. ISGA, Nouveau Plan Comptable des Entreprises et Normalisation Internationale, Séminaire en Collaboration avec le réseau d'experts, France-Maghreb, Alger, juin 2005.
2. Robert Solomon, Le système monétaire international, éd Economica, paris, 1979.
3. ماهر كنج شكري و مروان عوض، المالية الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
4. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة النشر و التوزيع، القاهرة، 1997.
5. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970.
6. Pierre Salles, Problèmes économiques généraux, 6ème édition, éd Dunod, Paris, 1986.
7. محمد صالح القريشي، المالية الدولية ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
8. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
9. Breton P.H et Armand D.S, La dévaluation, éd PUF, paris, 1976.
10. سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر التوزيع، عمان، 2008.
11. سي بول هالود ورونالد ماكدونالد، ترجمة: محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
12. البلدان هي: ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، السويد.
13. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، ملتقى حول: الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر 2009.
14. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003.
15. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر، 1997.
16. الدول العشر هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، انجلترا، فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، هولندا، السويد، بلجيكا.
17. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
18. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى، الجزائر، 1990.
19. Josette Peyrard, gestion financière internationale, éd Vuibert, paris, 1999.

20. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. Mondher Chérif, les taux de change, éd revue banque, France, 2003.
22. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
23. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
24. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موازين المدفوعات والدين الخارجي ونظم الصرف، صندوق النقد العربي، الفصل التاسع، 2003.
25. مايكل ايدجمان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
26. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
27. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
28. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
29. موسى مطر و آخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2003.
30. Anne. O. Krueger, La détermination des taux de change, éd Economica, paris, 1985.
31. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
32. طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتسيير، جوان 2009.
33. عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار الزهراء الشرق للنشر، القاهرة، 1998.
34. Loukas Stemitsiotis, Taux de change de référence et système monétaire international, éd Economica, 1992.
35. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط 2، الأردن، 2002.
36. رشاد العصار وعليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
37. عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محب زكري، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
38. Med Daouas et autres, Techniques financières internationales et couverture du risque de change, éd OPU, 2007.
39. Bruno Solink, Richard Roll, système monétaire international et risque de change, éd Economica, paris, 1978.
40. Yves Simon, Les marchés des capitaux et taux d'intérêt, éd. Dallos, paris, 1981.



41. Josette Peyrard, Risque de change et gestion de l'entreprise, éd Vuibert, paris, 1995.
42. رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
43. توماس ماير، ترجمة: عبد الخالق أحمد، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
44. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
45. محمد الفنيش، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، 2000.
46. دومينيك سالفاتور، سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
47. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
48. Josette Peyrard, Gestion financière internationale, éd Vuibert, paris, 1999.
49. Patrice Fontaine, Gestion du Risque de Change, éd Economica, Paris, 1996.
50. جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002.
51. فرونسوا الروا، الأسواق المالية الدولية للرساميل، ترجمة: حسن الضيقة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.
52. Alain Siaens, Monnaie et Finance, éd de Boeck, Bruxelles, 1981.
53. Dominique plihon, Les taux de change 3<sup>e</sup> édition, éd La couverte, paris, 2001.
54. Larbi dohni et Carol hainaut, Les taux de change : Déterminants, opportunités et risques, éd de Boeck, Bruxelles, 2004.
55. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
56. Albert Ondo Ossa, économie monétaire internationale, éd Estem, paris, 1999.
57. Peter H. Lindert et Thomas A. Pugel, économie Internationale 10<sup>e</sup> édition, éd Economica, paris, 1997.
58. Jean Bourget et autres, Monnaies et systèmes monétaires 9<sup>e</sup> éd, éd Bréal, 2002.
59. عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، دار الحامد للنشر، مصر، 1990.
60. Simon Manassa, finance internationale, éd Didact économie, Rennes, 2000.

61. Maurice Debeauvais et Yvon Sinnah, La gestion globale du risque de change, éd Economica, paris, 1999.
62. يونس محمود، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1986.
63. عفيفي حاتم سامي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية، القاهرة، 1987.
64. Yves Simon, Marché des changes et gestion du risque de change, Dalloz, Paris, 1995.
65. Michel Dupuy et autres, Finance internationale, éd Dunod, paris, 2006.
66. Bernard Mardis et Oliver L.S, Risque de change et Gestion de la Trésorerie Internationale, éd Dunod, Paris, 1981.
67. H. Bourguinat, Finance internationale 2<sup>é</sup> éd, éd Dunod, paris, 1996.
68. Michel Jura, Technique Financière internationale, éd Dunod, paris, 1999.
69. Josette Peyrard, Les marches des changes : Opérations et Couvertures, éd Vuibert, paris, 1995.
70. السعيد عناني، آثار تقلبات أسعار الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006.
71. <http://www.eurexport.com/francais/apptheo/finance/rischange/politiquecouverture.htm> (consulté le 29/03/2010).
72. J. Jobard, P. Gregory, Précis de gestion, éd Dalloz, Paris, 1995.
73. Michel Leroy, Gestion de la trésorerie, éd d'Organisation, Paris, 1993.
74. Arcangelo Figliuzzi, économie internationale, éd ellipses, paris, 2006.
75. عبد الباسط وفاء، دراسات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 1999.
76. تم الإعتماد على معطيات مقدمة من مجمع القرض التعاوني على موقع الإنترنت <http://www.credit-coopératif.fr> (consulté le 31/03/2010).
77. V. Meyer, C. Rolin, Techniques du commerce international, éd Dunod, Paris, 2001.
78. طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
79. مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.

80. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
81. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
82. Christel Decock, Comptabilité Internationale, éd Economica, Paris, 2005.
83. Muriel Nahmias, L'essentiel des normes IAS/IFRS, éd Organisation, France, 2004.
84. يطلق على المحاسبة الإدارية كذلك محاسبة التسيير.
85. Gilles Darmois, comprendre les états financiers : les sociétés pétrolières et Gazières, ENSPM, France, 2004.
86. Robert OBERT, Pratique des normes IAS/IFRS, éd Dunod, Paris, 2003.
87. Revue Française de Comptabilité, La création du comité international des principes comptables, IASC, n°31, octobre 1973.
88. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS<sub>S</sub> & IFRS<sub>S</sub> ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
89. Bergeret J, La personnalité normale et pathologique, Les structures mentales, le caractère, les symptômes, éd Dunod 2<sup>eme</sup> Ed, Paris, 1985.
90. Grégory Heem et Philippe Aanzo, La normalisation comptable Internationale, Revue d'économie financière, N° 73.
91. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2005.
92. www.iso.org(consulté le 31/05/2010).
93. توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر 1987.
94. Eric Ducasse et autres, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, éd de boeck, Bruxelles, 2005.
95. Ross M. Skinner et J. Alex Milburn, Normes Comptables: Analyse et concepts, éd EPRI, Québec, 2003.
96. http://www.iasplus.com/standard/ias21.htm (consulté le 31/05/2010).
97. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية-، مطابع الدستور التجارية، عمان، 2008.

98. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
99. Pages Bleues Internationales, Collection Gestion: Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Maison d'édition pour l'enseignement et la formation, Bouira Algerie, 2008.
100. الأساس أن يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة ولكن لأسباب عملية يجوز - وهذا غالباً ما يتم - استخدام معدل صرف تقريبي للمعدل الفعلي بتاريخ العملية على سبيل المثال متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة، ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جداً فإن استخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به.
101. سعر الإقفال هو سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية.
102. Robert Obert, Pratique des normes IFRS, éd Dunod 3<sup>e</sup> éd, paris, 2006.
103. قد يتم السماح باستخدام متوسط أسعار الصرف أو سعر صرف فعلي تقريبي لأسباب عملية.
104. Amélie Ober, IFRS Instruments financiers, éd Editea, paris, 2005.
105. أحمد بسيوني شحاتة وعبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
106. يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007.
107. Robert Obert, Pratique Internationale de la Comptabilité et de L'audit, éd Dunod, paris, 1994.
108. بعض المؤلفين يطلقون عليها محاسبة التحوط.
109. Raffournier Bernard, Les normes comptables internationales, éd Economica, Paris, 1996.
110. محمد مطر وعبد الكريم زواتي، "المحاسبة المتقدمة" ط1، دار حنين، عمان، 1994.
111. كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
112. أحمد بسيوني شحاتة ومحمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
113. مؤيد الفضل وعبد الناصر نور، المشاكل المحاسبية المعاصرة ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
114. عبد الناصر أحمد حميدان، أساسيات المحاسبة المالية الخاصة ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1998.
115. أحمد بسيوني شحاتة ومحمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

116. على سبيل المثال، فإن المستثمر الفرنسي الراغب في الاستثمار في إحدى الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية قد يرغب في رؤية القوائم المالية باليورو وليس بالدولار.
117. وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف أو معدل التبادل بين عمليتين مختلفتين خلال فترة زمنية محدودة مرجحا بالمبالغ النقدية.
118. وقد استمر تطبيق هذه الطريقة حتى أوائل السبعينات عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) المعيار المحاسبي رقم (08) والذي تطلب تطبيق ما يسمى بالطريقة الزمنية.
119. أحمد بسيوني شحاتة وكمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
120. نتيجة لاستخدام سعر الصرف الجاري في نهاية السنة السابقة في ترجمة المخزون السلعي أول المدة.
121. نتيجة لاستخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة حقوق الملكية.
122. شعيب شنوف، الممارسات المحاسبية للشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
123. Micheline Friédérich, Comptabilité approfondie-DCG 10-, éd Foucher, paris, 2007.
124. D E C F, Comptabilité approfondie et révision épreuve n°6 3<sup>é</sup>éd, éd Dunod, paris, 2000.
125. C. Maillet-Baudrier et A. Le Manh, Les normes comptables internationales IAS-IFRS, éd Foucher, paris, 2007.
126. تقرير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2008.
127. الموقع (COSOB) : (<http://www.cosob.org>) (consulté le 15/03/2011) : الرسمي للجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة
128. Rapport annuel 1998, holding Public Chimie Pharmacie, EPE.SPA, Groupe Industriel SAIDA.
129. SAIDAL NEWS N° 11 NOV. DEC, Info. Bourse, 2003.
130. مقابلة مع مسؤول تسيير محافظة أسهم المجمع على مستوى البورصة.
131. الموقع الرسمي : (<http://www.saidalgroup.dz>) (consulté le 31.03.2011) : لمجمع صيدال
132. مقابلة مع مسؤول المالية والمحاسبة لفرع فرمالبمجمع صيدال.
133. بالنسبة النظام المحاسبي المعتمد ارتأينا الإعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد للمجمع الذي بدأ سريان تطبيقية في بداية 2010.
134. مقابلة مع مسؤول المالية والمحاسبة للمؤسسة الأم لمجمع صيدال.
135. انظر الملحق رقم (1).
136. تقرير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2009.
137. انظر الملحق رقم (2).
138. انظر الملحق رقم (3).

139. انظر الملحق رقم (4).
140. انظر الملحق رقم (5).
141. الموقع: <http://www.arabbanking.com> (consulté le 30/03/2011)  
الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية للمؤسسة الأم
142. الموقع: <http://www.arabbanking.com.dz> (consulté le 25/03/2011)  
الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية لفرع الجزائر
143. انظر الملحق رقم (06).
144. انظر الملحق رقم (07).
145. مقابلة مع مسؤول المالية والمحاسبة للبنك على مستوى وكالة دالي إبراهيم.
146. التقرير المالي السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية - فرع الجزائر - لسنة 2008.
147. القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 19، الجزائر، 25 مارس 2009،
148. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة: وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009/2010، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
149. Benaibouche mohand cid, comptabilité des sociétés : conforme aux normes du SCF (tome 1), éd OPU, Alger, 2010.

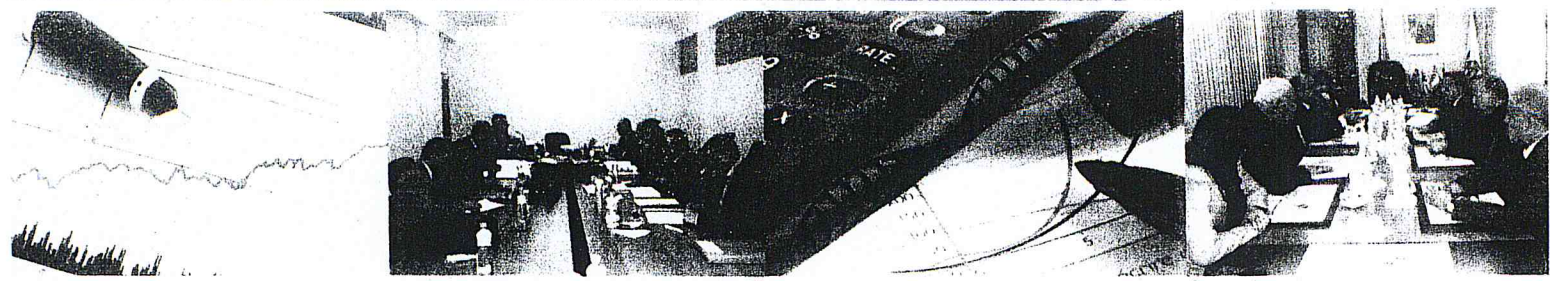
بالتفصيل رقم (01)

1- Bilan Exercice 2009 / Société Mère

1 - Actif du Bilan :

U : DA

NUMERO DE COMPTE	DESIGNATION	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
<b>INVESTISSEMENTS</b>				
20	FRAIS PRELIMINAIRES			
21	VALEURS INCORPORELLES	5 621 306	3 879 248	1 742 058
22	TERRAINS	12 105 711		12 105 711
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	825 698 677	630 416 871	195 281 806
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	6 085 230	1 916 011	4 169 219
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	1 911 636		1 911 636
<b>S/TOTAL I</b>		<b>851 422 561</b>	<b>636 212 130</b>	<b>215 210 430</b>
<b>STOCKS</b>				
30	MARCHANDISES	173 816 391		173 816 391
31	MATIERES ET FOURNITURES	21 222 166	3 259 763	17 962 403
33	PRODUITS SEMI FINIS			
35	PRODUITS FINIS			
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	5 884 008		5 884 008
<b>S/TOTAL II</b>		<b>200 922 565</b>	<b>3 259 763</b>	<b>197 662 802</b>
<b>CREANCES</b>				
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	5 037 603 013	279 091 587	4 758 511 425
43	CREANCES DE STOCKS	192 828 873		192 828 873
44	CREANCES SUR ASSOC ET STES APP	8 941 996 643		8 941 996 643
45	AVANCES POUR COMPTE	11 861 667		11 861 667
46	AVANCES D'EXPLOITATION	1 192 445	604 555	587 890
47	CREANCES SUR CLIENTS	3 602 656 184	961 186 889	2 641 469 295
48	DISPONIBILITES	1 041 511 261	76 896 882	964 614 379
<b>S/TOTAL III</b>		<b>18 829 650 086</b>	<b>1 317 779 913</b>	<b>17 511 870 173</b>
<b>RESULTAT DE L'EXERCICE</b>				
<b>TOTAL ACTIF</b>		<b>19 881 995 211</b>	<b>1 957 251 807</b>	<b>17 924 743 406</b>



للحرف رقم (02)

## 1- Bilan Exercice 2009 / Société Mère

## 2 - Passif du Bilan :

U : DA

NUMERO DE COMPTE	DESIGNATION	MONTANTS	MONTANTS
<b>FONDS PROPRES</b>			<b>2 758 142 003</b>
10	CAPITAL SOCIAL	2 500 000 000	
13	RESERVES	131 728 071	
14	SUBVENTIONS RECUES	15 666 223	
15	ECART DE REEVALUATION	11 602 579	
18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECT	3 478 066	
19	PROVS POUR PERTES ET CHARGES	95 667 064,14	
<b>S/TOTAL I</b>		<b>2 758 142 003</b>	<b>2 758 142 003</b>
<b>DETTES</b>			<b>14 213 724 652</b>
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	320 471 763	
53	DETTES DE STOCKS	6 393 116 363	
54	DETENTIONS POUR COMPTE	30 593 338	
55	DETTES SUR ASSOCIEES ET SOCIETES APPARENTEES	3 737 021 682	
56	DETTES D'EXPLOITATION	405 158 862	
57	AVANCES COMMERCIALES	194 179 167	
58	DETTES FINANCIERES	3 133 183 477	
<b>S/TOTAL II</b>		<b>14 213 724 652</b>	<b>14 213 724 652</b>
<b>RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		<b>952 876 752</b>	<b>952 876 752</b>
<b>TOTAL PASSIF</b>		<b>17 924 743 406</b>	<b>17 924 743 406</b>



المجلس رقم (03)

## 1- Bilan Exercice 2009 / Société Mère

## 3 - Tableau de Comptes de Résultats :

U : DA

NUMERO DE COMPTE	DESIGNATION	DEBITS	CREDITS
70	VENTES MARCHANDISES		8 213 860 579
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	7 505 271 515	
<b>80</b>	<b>MARGE BRUTE</b>		<b>708 589 064</b>
71	PRODUCTION VENDUE		
72	PRODUCTION STOCKEE		
73	P.E.P.E.M		
74	PRESTATIONS FOURNIES		93 074 350
75	TRANSFERT DE CHARGES DE PRODUCTION		7 865 401
61	MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES	20 185 716	
62	SERVICES	199 492 236	
<b>81</b>	<b>VALEUR AJOUTEE</b>		<b>589 850 863</b>
77	PRODUITS DIVERS		1 031 154 418
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOITATION		5 426 480
63	FRAIS DE PERSONNEL	557 100 101	
64	IMPOTS ET TAXES	153 215 272	
65	FRAIS FINANCIERS	57 804 680	
66	FRAIS DIVERS	40 970 558	
68	DOTATIONS AUX AMORTS ET PROVISIONS	116 471 435	
<b>83</b>	<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>		<b>700 869 714</b>
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		1 403 308 320
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	1 151 301 281	
<b>84</b>	<b>RESULTAT HORS EXPLOITATION</b>		<b>252 007 039</b>
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		700 869 714
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		252 007 039
<b>880</b>	<b>RESULTAT BRUT</b>		<b>952 876 752</b>
889	I.B.S		
<b>88</b>	<b>RESULTAT NET</b>		<b>952 876 752</b>

### 3. Répartition des ventes par unité :

Unité	Quantité (Unités)	Ventes (Milliers de Dinars)
Unité Commerciale Centre	37 472	3 483 589
Unité Commerciale Oran	31 710	2 555 199
Unité Commerciale Batna	26 724	2 175 073
<b>SOUS TOTAL RESEAU DE DISTRIBUTION</b>	<b>95 906</b>	<b>8 213 861</b>
Ventes Directes des Filiales	23 592	1 299 419
<b>Total des Ventes</b>	<b>119 498</b>	<b>9 513 280</b>

Le réseau de distribution du Groupe SAIDAL est réparti à travers les 03 régions du pays, Alger, Oran et Batna.

La performance commerciale a été réalisée principalement par l'Unité Commerciale Centre avec un taux de 42% du montant global des ventes, suivi de l'Unité Commerciale ouest avec un taux de 31% puis l'Unité Commerciale Est qui a enregistré un taux de 27%.

### 4. Répartition des ventes par fournisseur :

U : Milliers de Dinars

Fournisseur	Quantité (Unités)	Ventes (Milliers de Dinars)	Pourcentage
Filiale Biotic	4 355 794	46%	
Filiale Pharmal	2 601 716	27%	
Filiale Antibiotical	2 521 103	27%	
Partenaires	34 667		
<b>Total des Ventes</b>	<b>9 513 280</b>	<b>100%</b>	

Grâce à sa focalisation sur les produits à forte valeur commerciale, la Filiale BIOTIC occupe le premier rang dans la réalisation des ventes du Groupe, suivis de la Filiale PHARMAL, puis la Filiale ANTIBIOTICAL.

### 5. Nouveaux produits :

La quote - part des nouveaux produits\* représente 23% du chiffre d'affaires global de l'année 2009, soit 2 227 000 Milliers de Dinars.

Le portefeuille pharmaceutique du Groupe SAIDAL a inclu une large gamme qui répond au besoin thérapeutique les plus répandues telles que : Cardiologie, Métabolisme, Infectiologie, Antalgiques, Gastro-entérologie, Psychiatrie et Dermatologie.

U : Milliers de Dinars

Nouveaux produits	Quantité (Unités)	Ventes (Milliers de Dinars)	Pourcentage
Botic	1 576 417	71%	
Pharmal	320 809	14%	
Antibiotical	330 539	15%	
<b>Total</b>	<b>2 227 765</b>	<b>100%</b>	

### 6. Exportation :

Dans le cadre de la mise en place d'une stratégie d'exportation, le Groupe SAIDAL continue de pénétrer les marchés africains et asiatiques en augmentant le nombre de produits à l'exportation qui a atteint les 116 pour une valeur de 31 Millions

de Dinars, soit une évolution de +51% par rapport à l'année précédente.

La répartition du chiffre d'affaires à l'exportation, par client se présente comme suit :

Sénégal	4 399 Milliers de Dinars	02 produits
Niger	18 881 Milliers de Dinars	78 produits
Libye	7 408 Milliers de Dinars	32 produits
Yémen	911 Milliers de Dinars	04 produits

\* Produit dont la date de mise sur le marché est inférieure à 36 mois.

**III. STOCK :**

المستودع (05) رقم

Le niveau des stocks au 31/12/2009 est de 36 Millions d'unités de vente pour une valeur de 3 889 Millions de Dinars.

**Stocks par Filiale :**

Filiale PHARMAL :	16 Millions unités vente
Filiale ANTIBIOTICAL :	09 Millions unités vente
Filiale BIOTIC :	11 Millions unités vente
<b>Total :</b>	<b>36 Millions d'unités de vente.</b>

**IV. APPROVISIONNEMENTS :**

L'activité approvisionnement est l'une des plus importants maillons de la chaîne pharmaceutique, cette dernière conditionne le bon fonctionnement du cycle de production.

Le niveau des approvisionnements effectués durant l'exercice 2009 est de 4867 tonnes pour une valeur de 3 889 Millions de Dinars.

## 1) Tableau récapitulatif des approvisionnements :

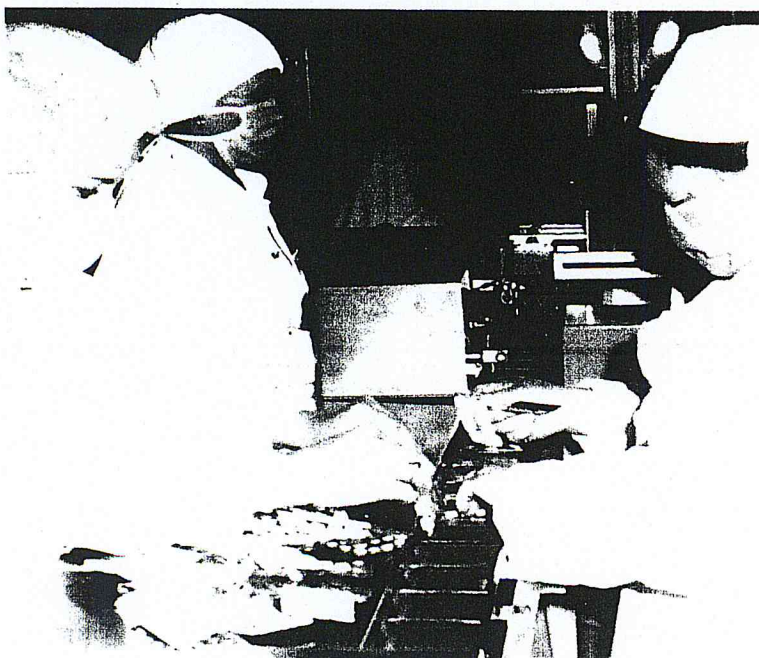
Désignation	Matières Premières	Articles de Conditionnement	Pièces de rechange	Total
Achats locaux	324 735	500 434	94 013	919 182
Achats Etrangers	1 954 425	853 299	162 274	2 969 998
<b>Total Groupe</b>	<b>2 279 160</b>	<b>1 353 733</b>	<b>256 287</b>	<b>3 889 180</b>

Les approvisionnements locaux représentent 24% du montant global.

## 2) Situation des importations par pays d'origine :

U : Milliers DA

Allemagne	670 198 862	22,31%
Inde	586 070 281	19,51%
France	405 298 878	13,49%
Suisse	303 024 830	10,09%
Italie	276 147 826	9,19%
Chine	151 704 085	5,05%
Belgique	135 368 053	4,51%
Tunisie	83 264 325	2,77%
Espagne	78 767 048	2,62%
U S A	86 916 663	2,89%
R.Tchéque	48 243 008	1,61%
Autriche	39 743 669	1,32%
Slovaquie	31 204 237	1,04%
Hongrie	24 221 636	0,81%
G.Bretagne	19 274 420	0,64%
Egypte	14 965 523	0,50%
Portugal	11 476 521	0,38%
Arabie Saoudite	2 342 154	0,08%
Finlande	928 423	0,03%
Emirate Arabe	453 964	0,02%
Hollande	367 583	0,01%
Cuba	16 927	0,00%
<b>Total</b>	<b>2 969 998 916</b>	<b>100%</b>



U = K DZD

N°	PASSIF	2008	2009	Ecart	%
1	<b>Banques centrales, Centre des chèques postaux</b>	-	-	-	
2	<b>Dettes envers les institutions financières</b>	<b>1 688 248</b>	<b>4 373 578</b>	<b>2 685 330</b>	<b>159%</b>
	- A vue	1 688 248	4 373 578	2 685 330	
	- A terme	-	-	-	
3	<b>Comptes créditeurs de la clientèle</b>	<b>17 618 799</b>	<b>20 739 906</b>	<b>3 121 107</b>	<b>18%</b>
	- Comptes d'épargne	318 890	481 346	162 456	
	▪ A vue	318 890	481 346	162 456	
	▪ A terme	-	-	-	
	- Autres dettes	17 299 909	20 258 560	2 958 651	
	▪ A vue	13 906 682	17 681 741	3 775 059	
	▪ A terme	3 393 227	2 576 819	-816 408	
4	<b>Dettes représentées par un titre</b>	<b>2 430 198</b>	<b>2 527 706</b>	<b>97 508</b>	<b>4%</b>
	- Bons de caisse	2 430 198	2 527 706	97 508	
	- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	-	-	-	
	- Emprunts obligataires	-	-	-	
	- Autres dettes représentées par un titre	-	-	-	
5	<b>Autres passifs</b>	<b>845 644</b>	<b>292 087</b>	<b>-553 557</b>	<b>-65%</b>
6	<b>Comptes de régularisation</b>	<b>6 323 730</b>	<b>6 126 196</b>	<b>-197 534</b>	<b>-3%</b>
7	<b>Provisions pour risques et charges</b>	<b>94 903</b>	<b>105 540</b>	<b>10 637</b>	<b>11%</b>
8	<b>Provisions réglementées</b>	-	-	-	
9	<b>Fonds pour risques bancaires généraux</b>	<b>293 827</b>	<b>422 932</b>	<b>129 105</b>	<b>44%</b>
10	<b>Subventions d'investissements</b>	-	-	-	
11	<b>Dettes subordonnées</b>	-	-	-	
12	<b>Capital Social</b>	<b>2 670 000</b>	<b>10 000 000</b>	<b>7 330 000</b>	<b>275%</b>
13	<b>Primes liées au capital</b>	-	-	-	
14	<b>Réserves</b>	<b>1 044 764</b>	<b>184 940</b>	<b>-859 824</b>	<b>-82%</b>
15	<b>Ecart de réévaluation</b>	<b>346 690</b>	<b>346 690</b>	-	<b>0%</b>
16	<b>Report à nouveau (+/-)</b>	-	-	-	
17	<b>Résultat de l'exercice (+/-)</b>	<b>647 016</b>	<b>938 955</b>	<b>291 939</b>	<b>45%</b>
	<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>34 003 819</b>	<b>46 058 530</b>	<b>12 054 711</b>	<b>35%</b>

المركز رقم (07)

U = K DZD

N°	ACTIF	2008	2009	Ecart	%
1	Caisse; Banque centrale; centre des chèques postaux	4 847 421	4 196 096	-651 325	-13%
2	Effets publics et valeurs assimilées	-	-	-	
3	Créances sur les institutions financières	10 217 442	19 696 181	9 478 739	93%
	- A vue	161 945	26 212	-135 733	
	- A terme	10 055 497	19 669 969	9 614 472	
4	Créances sur la clientèle	11 572 590	15 057 006	3 484 416	30%
	- Créances commerciales	64 573	24 465	-40 108	
	- Autres concours à la clientèle	9 498 413	12 769 132	3 270 719	
	- Comptes ordinaires débiteurs	2 009 604	2 263 409	253 805	
5	Obligations et autres titres à revenu fixes	500 000	-	-500 000	
6	Actions et autres titres a revenu variables	-	-	-	
7	Participatoin et activités de portefeuille	273 395	1 454 629	1 181 234	432%
8	Parts dans les entreprises liées	-	-	-	
9	Crédit-bail et opérations assimilées	-	-	-	
10	Location simple	-	-	-	
11	Immobilisations incorporelles	15 411	11 664	-3 747	-24%
12	Immobilisations corporrelles	831 699	855 559	23 860	3%
13	Autres actions	-	-	-	
14	Capital souscrit non versé	-	-	-	
15	Autres actifs	159 240	1 318 295	1 159 055	728%
16	Comptes de régularisation	5 586 621	3 469 101	-2 117 520	-38%
	<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>34 003 819</b>	<b>46 058 530</b>	<b>12 054 711</b>	<b>35%</b>

**Compte de Résultat 2008 (Montants en K DZD)**  
**Profit and Loss Account - December 2008 (Amounts in K DZD)**

(08) ٢٠٠٨  
 ٢٠٠٨

**LES AGENCES ABC BANK ALGERIA**  
**ABC BANK ALGERIA'S BRANCHES**

**CHARGES / OPERATING EXPENSES**

	Montant / Amount
<b>A-Charges d'exploitation bancaire / Banking Operating Expenses</b>	<b>225 127</b>
1-Intérêts et charges assimilées -Interest and similar charges	98 884
-sur opérations avec les institutions financières -on transactions with financial institutions;	2
-sur opérations avec la clientèle -on transactions with customers;	98 882
-sur obligations et autres titres à revenu fixe -on bonds and other yield securities	0,00
-autres intérêts et charges assimilées -Other interest and similar charges	0,00
2-Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées 2-Leasing transactions and similar charges	0,00
3-Charges sur opération de location simple 3-Simple lease transactions	0,00
4-Commissions 4-Fees and commissions	101 650
5-Autres charges d'exploitation bancaire 5-Other banking operating expenses	24 592
<b>B-Autres charges / Other Expenses</b>	<b>1 200 927</b>
6-Charges d'exploitation générale 6-Overhead operating expenses	844 063
-Services / Services	348 854
-Frais de personnel / Staff	396 796
-Impôts et taxes / Taxes	44 946
-Charges diverses / Sundries	53 466
7-Dotations au provisions et pertes sur créances irrécupérables 7-Appropriation to provisions and losses on bad loans	156 728
8-Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles 8-Appropriation to amortizations and provisions on intangible and tangible fixed assets	97 580
9-Charges exceptionnelles 9-Exceptional expenses	102 556
10-Impôts sur bénéfices 10-Taxation on profit	215 672
<b>Bénéfice de l'exercice / Net Profit</b>	<b>647 016</b>

**Siege Social / General Management**

54, Avenue des Trois Frères BOUADOU, Alger  
 Tel : +21 54 15 34  
 Fax : +21 54 16 04

**L'Agence Corporate**

Agence Bir Mourad Rais 161  
 54, Avenue des Trois Frères BOUADOU, Alger, Algérie  
 Tel : (00) 213 (0) 21 54 17 99 / 54 16 00 /  
 44 90 00 / 54 15 95 / 54 11 62 / 021 44 90 03  
 Fax : (00) 213 (0) 21 54 11 22

**Les Agences Mixtes**

**Agence Dely Brahim 162**  
 Chemin Ahmed OUKKED, Alger  
 B.P : 74 Dely Brahim  
 Tel : (00) 213 (0) 21 91 04 45 / 91 05 03 / 91 06 66  
 Fax : (00) 213 (0) 21 91 04 40

**Agence Hassi Messaoud 301**  
 Route nationale N° 3 Hassi Messaoud W. Ouargla  
 Tel : (00) 213 (0) 29 73 45 85 / 73 46 06 / 73 43 36 /  
 73 42 86 / 73 44 53 / 73 46 06  
 Fax : (00) 213 (0) 29 73 45 05

**Agence Oran 311**  
 3, Boulevard Péripétrique USTO Oran  
 Tel : (00) 213 (0) 41 42 98 73 / 42 98 58 /  
 42 98 59 / 42 98 60 / 42 98 71  
 Fax : (00) 213 (0) 41 42 98 68 / 42 98 69

**Les Agences Retail**

**Agence Amtrouche**  
 Boulevard Colonel Amtrouche, N° 31,  
 Rez de Chaussée, Alger centre  
 Tel : (00) 213 (0) 21 63 18 78 / 63 18 41 /  
 63 21 49 / 63 18 86 / 63 88 81  
 Fax : (00) 213 (0) 21 64 25 50

**Agence Birtahadem**  
 A, 3 Rue des frères Djillali Bir Khadem, Alger  
 Tel: 021 55 24 77 / 021 55 24 83 / 021 55 24 73  
 Fax: 021 55 24 51

**Agence Blida**  
 16 Boulevard Mohamed Boudiaf Blida  
 Tel: 025 41 22 04 / 05 - 025 41 22 32 /  
 34 - 025 41 22 39 / 61  
 Fax: 025 41 22 32

**Agence cité Chaabani**  
 80/1 Residence Chaabani Val d'Hydra Alger  
 Tel : (00) 213 (0) 21 48 05 10 / 48 05 16 /  
 48 05 96 / 021 60 28 57  
 Fax : (00) 213 (0) 21 48 04 01

**Agence Dar El Beida**  
 32 Rue Khemisti Dar El Beida, Alger  
 Tel : (00) 213 (0) 50 61 96 / 50 71 31 / 50 72 03 /  
 5083 25 / 50 82 64  
 Fax : (00) 213 (0) 50 82 69

**Agence Driana**  
 Lotissement communal C, Parcelle N 05 Driana Alger  
 Tel : (00) 213 21 35 56 68 / 35 57 48 / 35 45 84 /  
 35 45 29 / 35 46 02  
 Fax : (00) 213 21 35 44 36

**Agence Es semnia :**  
 Aéroport d'Oran  
 Tel : 041 59 11 56

**Agence Kouba**  
 Rue Mohamed Fellah, N° 28, RDC, Kouba, Alger  
 Tel.: (00) 213 (0) 21 28 35 22 / 28 34 97 /  
 28 34 59 / 28 34 74  
 Fax : (00) 213 (0) 21 28 76 76

**Agence Staoueli**  
 58, Rue Kaci Ammar Staoueli, Alger  
 Tel: 021 39 11 18 / 39 8 32 / 021 39 18 88  
 Fax: 021 39 24 28

ملحق رقم (09)

**Hors Bilan au 31/12/2008 (Montants en k DZD)**  
**Off Balance Sheet - December 2008 (Amounts in k DZD)**

**Compte de Résultat 2008 (Montants en k DZD)**  
**Profit and Loss Account - December 2008 (Amounts in k DZD)**

ENGAGEMENTS / LIABILITIES Montant / Amount

A- ENGAGEMENTS DONNES / COMMITMENTS GIVEN		Montant / Amount
A1	Engagement de financement en faveur des Inst.Financières	0,00
A1	Financing commitments in favour of financial institutions	
A2	Engagement de financement en faveur de la clientèle	7 247 047
A2	Financing commitments in favour of customers	
A3	Engagement de garantie d'ordre des institutions financières	876 821
A3	Guarantee liabilities by order of financial institutions	
A4	Engagement de garantie d'ordre de la clientèle	1 415 224
A4	Guarantee liabilities by order of customers	
A5	Autres engagements donnés	4 117
A5	Other liabilities	
<b>B</b>	<b>ENGAGEMENTS RECUS / COMMITMENTS RECEIVED</b>	<b>13 824 050</b>
B6	Engagements de financement reçus des Inst.Financières	0,00
B6	Financing commitments received from financial institutions	
B7	Engagements de garantie reçus des Inst.Financières	9 124 948
B7	Guarantees received from financial institut	
B8	Autres engagements reçus	4 699 101
B8	Other commitments	

PRODUITS / OPERATING INCOME Montant / Amount

A-Produits d'exploitation bancaire / A-Banking Operating Income		Montant / Amount
1-Intérêts et produits assimilés		1 356 992
-Interest and similar income		
-sur opérations avec les institutions financières		238 363
-On transactions with financial institutions		
-sur opérations avec la clientèle		1 103 628
-on transactions with customers		
-sur obligations et autres titres à revenu fixe		15 000
-On bonds and other yield securities		
-Autres intérêts et produits assimilés		0,00
-Other interest and similar income		
2-Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées		0,00
2-Leasing transactions and similar transactions		
3-Produits sur opérations de location simple		1
3-Simple lease transactions		
4-Produits des titres à revenu variable		3 700
4-Fixed yield securities		
5-Commissions		616 162
5-Fees and commissions		
6-Autres produits d'exploitation bancaire		10 308
6-Other banking operating income		
<b>B-Autres produits / B-Other Income</b>		<b>301 579</b>
7-Produits divers		44 781
7-Sundry income		
8-Réprise de provisions et récupérations sur créances amoies		216 201
8-Recovery on amortized debts		
9-Produits exceptionnels		40 597
9-Unusual income		
10-Perte de l'exercice		
10-Loss of the year		